

جمعية المهندسين الملكية المصرية

مجموعة محاضرات

وحدة وادي النيل

ESEN-CPS-BK-0000000229-ESE

00426234



جمعية المهندسين الملكية المصرية

مجموعة محاضرات

وحدة وادى النيل

التي أقيمت في جمعية المهندسين الملكية المصرية

من ٤ أبريل إلى أول مايو سنة ١٩٤٧



الكلمة الافتتاحية

التي ألقاها حضرة صاحب العزة

المرئوس السير جورد بك

النيل حياة مصر ، كان يعبد قدام المصريين ويعدونه من أكبر آلهتهم ،
والوادي كجسم الإنسان تعمل كل أعضائه متضامنة وإلا اعترها الوهن
والإفحال .

يواجه شعب وادي النيل الآن أزمة سياسية في الصميم . إذ يرغب
الإنجليز بعد أن عاوناهم في أعسر الأوقات فانتصروا على خصمهم في شطر
الوادي جزئين ، ومن ثم يستعمرون الجزء الجنوبي بحرين بتقديم الضمانات
التي يرونها كفيلة برى مصر هذا بوضع شاذ يخالف للناموس الطبيعي ومصر
لا تسلم حياتها فاقعة بضمانات أو تعهدات . ما هي الضمانات التي تقدمها أمة
كبيرة لأمة صغيرة ، أو يقدمها القوى للضعيف . فالوضع الطبيعي هو أن
تقدم الأمم الصغيرة للأمم الكبيرة كل الضمانات خوفاً منها رهبة والمصريون
على أهبة كاملة لأن يقدموا للعالم أجمع كل ضمان وتعهد بأن يعملوا على رفاهية
الوادي ورفع مستواه في ظل حكومة واحدة وملك واحد ، وأن يعملوا
جميع أبناء الوادي على أنهم شعب واحد مبدؤه الديمقراطية الحقبة التي أساسها
الحرية والأخاء والمساواة ، هذا هو الوضع الطبيعي الذي يفهمه كل عقل
سليم بعيد عن الغرض .

فسكر المهندسون المصريون ملياً في بداية الموضوع ورأت الشعبة المدنية
من واجبها أن تنبه أذهان العالم إلى أن وحدة وادي النيل هي وحدة الأمر
الواقع فرضتها الطبيعة علينا ، وقد أزمعت الشعبة أن تنهض ببعض الواجب

عليها نحو البلاد ولهذا نظمت هذه السلسلة من المحاضرات مستعينة بالإحصائيين.
الذين خبروا الوادى من أدناه إلى أقصاه وسيفصح حضراتهم عن آرائهم
ونظرياتهم حتى يعرفها الشعب الإنجليزي الديمقراطي ويعرفها الشعب الأمريكي
الذى عرفناه فيما مضى داعية للسلام . إذ طلع على العالم فى نهاية الحرب
الأولى بشروط «ولسن» الأربعة عشر التى كانت كأنها قبس من التشريعات
السماوية ولكنها لم تلبث أن غدت أثر بعد عين ثم تقدمت أمريكا فى خلال
هذه الحرب وفى أعصب الأوقات بمواثيق عدة أذكر منها ميثاق الأطلنطى ،
يبدأ أنها ما عثمت بعد انتهاء الحرب وانتصارهم تسير فى عكس اتجاهها الأول .
لا نريد أن نتفاوض مع الرجال الحريين والسياسيين لأن الحربى
كالجراحى علاجه فى سلاحه ، والسياسى ما كر خداع علاجه فى اللف والدوران
والمراوغة ، بل لقد شئنا المفاوضة لأنها حيلة العاجز وسيل المتشكك غير
المطمئن إلى حقه ونعلن العالم أن وادى النيل لن يقوى على الحياة إذا قطع
الإنجليز أوصاله وفصلوا شماله عن جنوبه ، لقد تغير العالم وارتفع مستواه
فلا نريد سياسة الإستعمار بل نريد سياسة تضمن حرية الشعوب ورخائها
حتى يحل السلام فى العالم .

رابطه النيل بين مصر والسودان

للمهندس عبد القوي أحمد باشا

وزير الأشغال السابق

أيها السادة :

سوف لا أعرض في بحثي هذا إلى روابط اللغة والدين والدم وهي روابط وثيقة العرى وأواصر بعيدة عن الإنقسام . ولرب قائل يقول بأن أما كثيرة تشترك في هذه الخصائص ومع ذلك استقلت عن بعضها البعض . لذلك تركت هذه النواحي للختصين من رجال الإجتماع والدين والسياسة يقارعون بها الحجة على النحو الذي يرون . وتناولت أقوى الروابط قدسية وأبدها أثرا وهي رابطه النيل « رابطه الحياة بين البلدين » .

وسأبين في لمحة خاطفة كيف أثرت السياسة في هذه الرابطه وكيف أخضعها للهوى . وباعدت بينها وبين مصلحه القطرين الشقيقتين ومن الحق على لنفسى أن أحاسبها على تقصيرها في هذا الميدان فقد كان لسكوت المصرى الأثر البالغ في توهين هذه الرابطه كما أن من العدل أن لا يقع كل اللوم على الأجنبي فمن الواجب أن أواجه نقصى حتى يبلغ تمامه وأعالج ضفى حتى يستحيل إلى قوة في منتصف القرن التاسع عشر كتب الكابتن سر وليم بيل بعد أن جاب السودان ومشى مع النيل الأبيض يقول « من المحقق أن يد الله خطلت هذا النهر في وسط الصحراء ليكون رابطه بين الأمم ووظيفته في تمديد أفريقيا لم تكمل بعد . ولم يكون تمديد أفريقيا على يد أمة شرقية . كما ان يكون عن طريق الدين الإسلامى وإني أتعشم بل أكاد أوقن أن الله سيكتب على انجلترا القيام بهذا العمل .

هذه النبوءه التي صدرت عن ضابط بحرى اشترك في حرب القرم في

منتصف القرن التاسع عشر أخذها عنه بعد خمسين سنة سير سدنى پيل وعلق عليها قائلا :

« إن حكاية رابطة النيل على نقصها فى الوقت الحاضر تعين على توضيح أمر هام توضيحا جليا ، ذلك هو أن أرض النيل أمة واحدة ومن غير الممكن وجود سيادة مشتركة هناك بل الواجب هو قيام يد واحدة قوية على طول النهر » .
ولأهمية هذه الفقرة أتلو نصها بالإنجليزية .

"The story of the binding of the Nile, incomplete as that story is at present, makes one thing, at least, perfectly clear and that is all Niland is one country. No divided sovereignty is possible; there must be confirm hand over all"

إن أهم ما وقع بين النبوة حوالى سنة ١٨٥٥ و سنة ١٩٠٢ وهو تاريخ التعليق عليها هو إخلاء السودان وذهاب جوردون باشا سنة ١٨٨٤ لبدأ سياسة تحقيق النبوة ولا أدل على ذلك من قوله فى خطبة له بعد وصوله إلى الخرطوم ، قد انتدبت من قبل حكومة جلالة الملكة لا كون واليا على السودان ومفوضا فوق العادة وقد صار فصل السودان عن مصر فصلا تاما.. وعزمت منذ الآن أن لا يكون أعضاء حكومتى إلا من الوطنيين ، وبعد الفراغ من خطبته أرسل برقية للرحوم حسن خليفة باشا مدير بربر يأمره فيها بابلاغ عمد البلاد وأعيانها أنه سيعزل جميع الموظفين المصريين والأتراك ويولى حكاما من أهل البلاد ليعيد الحكم إلى ما كان عليه قبل الفتح .

ولعل المصريين كرهوا هذه السياسة التى رسمها پيل ونفذها جوردون ، ولعل هذه الكراهية حجتهم عن النظر فيها والتحوط لها فرحين بعشرات التصريحات التى ألقاها ساسة انجلترا وقادتها ذرا للرماد فى العيون بعد أن أضرموا استعادة السودان للحظيرة البريطانية وحجتهم الظاهرة فى هذا الاسترجاع الحرص على مصلحة مصر الحيوية بتمكينها من وضع يدها على النهر وعودة الرقابة عليه إلى القاهرة .

هذه التصريحات التي توالى من رجال مسؤولين وفي مواجهة الدول الأخرى كانت ولا زالت محل اغتباطنا ، ومع أنه من الطبيعي أن تستخدم ما يتاح لك من أسلحة خصمك إلا أنه من المعقول أيضا أن تتيقظ وتحتاط لرد باقى الأسلحة التي توجه ضدك في الحقاء والعلم .

فاذا كان من الطبيعي أن يتخذ المصرى لنفسه سلاجا من تصريح سير ادوارد جراى فى ٢٨ مارس سنة ١٨٩٥ فى خطبته بالبرلمان الانجليزى ، إن انجلترا تشغل مركزا خاصا هو مركز الوصى فيما يتعلق بالدفاع عن مصالح مصر ، ولم يكن قبول مطالب مصر نهائيا مقصورا علينا بل قبلته وأكدت قبوله حديثا الحكومة الفرنسية أيضا ، ومن قول وزير الخارجية البريطانية فى السنة نفسها « إننا صرحنا بجلاء ووضوح باننا لانكر حقوق مصر وأكدينا للحكومة الفرنسية بأنه فى حالة إمكان الحكومة المصرية استرداد البلاد السودانية التي كانت سابقا تحت سلطانها فاننا لا نحالة معترفون بحق مصر فى ملكيتها .

فما كان لنا أن نكتفى بالاغتياب بمثل هذه التصريحات بل كان علينا أن نخرج على ما يناقضها من أقوال بل ومن تصرفات وقعت تحت عين الحكومات المتعاقبة وسميها .

ولعلكم تقولون وأين كنا . . . لقد كنا ضعافا وتحت الضغط البريطانى بوجه مصائر مصر ويتحكم فى مقدراتها كما يشاء . أما فيما بعد سنة ١٩١٩ فقد صرنا خلقا آخر . ولعلى لو رجعت إلى ما قاله لورد ملتر فى تقريره من أن السودان قابل للتقدم والارتقاء وأنه مع ضرورة وجود رابطة سياسية بينه وبين مصر إلا أن هذه الرابطة لا يمكن أن تكون صورتها خضوع السودان لمصر ولو قابلتم بين هذا القول وما صرح به أحد الأربعة المصريين الأفاضل الذين عادوا من باريس لعرض مشروع ملتر سنة ١٩٣٠ لتبين لكم مقدار ما فى إيمان المصريين يومئذ من عمق هذه الرابطة المقدسة . قال هذا السيد الفاضل

على مسمع منى ، ان المهندسين المصريين مقصرون لانهم لم يقدموا لنا مشروعاً أشبه بمشروع الدانوب ، ومن هذه الكلمة تستطيعون الحكم على اتجاه وعلم زعمائنا يومئذ .

أكاد أسمع : هذا تاريخ ماض ولم تكن تبينا النيات وعرفنا الاتجاهات أما منذ سنة ١٩٣٦ فالأمر جد مختلف ، وليكن الحساب من يوم المعاهدة وما يوم المعاهدة يبعد . زجعت إلى تقرير لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ خاصاً بهذه المعاهدة فوجدت واضعياً « وأما المعاهدة المعروضة فتتطوى على حل شامل للناحية العملية من مسألة السودان وهى ناحية إدارته .

هذه هى الصورة التى رسمها المصريون المسؤولون عن هذه المعاهدة فيما يتلق بمركزنا فى السودان . ومن الأسف أن الجانب الآخر أبرز لنا صورة أخرى يظهر فيها اغتباطه بالنص الجديد الذى اشتملت عليه المعاهدة والذى يرى إلى أن الغرض من حكم السودان إنما يرمى إلى خير السودانين وبالرغم من أن هذا بديهى بل أنه الوظيفة الوحيدة لكل حكومة متعددة فأن النص على ذلك أخفى أغراضاً أترك لحضراتكم استنباطها خصوصاً وقد فرح بهذا النص الحاكم العام الأسبق وهو الذى اشترك فى مفاوضات سنة ١٩٣٦ الخاصة بالسودان إذ قال غفوراً لوزارة الخارجية البريطانية « أننا أدخلنا نصاً خاصاً بأن الغرض من حكم السودان إنما هو خير السودانين ، ووراء هذا أن النص فضفاض لا يصلح لأن يحتقن تحته كل ما يشتهى من إجراء .

أما ما فعلته المعاهدة بمركز المفتش العام للرى المصرى فى السودان فأمره عجب إذ من العلوم أنه كان عضواً أصيلاً فى مجلس الحاكم العام قبل سنة ١٩٣٥ له من الحقوق وعليه من الواجبات ما للأسكرتيرين الإدارى والمالى والقضائى فى كافة إدارة السودان .

أما فى مفاوضات المعاهدة فقد اقترح أحد الوزراء المفاوضين - لتخطى العقبات - السماح للمفتش العام بحضور مجلس الحاكم العام كلما عرضت

مسائل متعلقة بالنيل . وقد أخبرني الحاكم العام السابق باغباطه بهذا الاقتراح من جانب الوزير الذى سماه لى فقلت إن هذا النص ضيع على مصر حقها ولم يكسبها شيئا لأن أمر النيل يخضع لاتفاقية سنة ١٩٢٩ المعقودة بين مصر وانجلترا والامر فى مشروعات النيل أنها تتناقش بين ممثلى الدولتين فى القاهرة . أو فى لندن وليس لمجلس شأن بهذا ، وغريب أن يغفل أو يتغافل معالى المقترح عن هذا التاريخ القريب . فابتسم الحاكم العام وقال دعنا من التاريخ .

أيها السادة :

قد تقولون إن هذه المعاهدة أصبحت هى الأخرى مكروهة أو كما يقال غير ذات موضوع . إذن فاسمعوا الجديد الذى أحدثه الحاكم العام السابق . وصرح به فى خطبة افتتاح المجلس الاستشارى الجديد فى ١٥ مايو سنة ١٩٤٤ . إذ قال مخاطبا الأعضاء « أنكم بجهودكم تستطيعون تحويل هذا المجلس إلى هيئة فعالة تقوى كلها صهرتها التجارب ويسير فى طريق التقدم نحو إيجاد أمة سودانية تحكم نفسها بنفسها »

وهذا فيما أعلم أول صيغة رسمية فى مواجهة السودانيين من رجل مسؤول . وقعت بعد تصرفات وتصريحات جوردون سنة ١٨٨٤ وقد تلا هذا التصريح ما تملكون وما لا تملكون من تصريحات وتصرفات أدت إلى توهين الرابطة . وشق صفوف السودانيين أنفسهم وإحلال العداوة والبغضاء بينهم محل الود والصفاء . وعلت فريقا منهم عززا علينا السير فى ركاب السياسة الجديدة . بل كادت تخرج بعضهم عما عرفناه فيه من وقار ودين وحمية وطنية ، ولئن تبادت السياسة فى أفاعيلها ولم يفتح المصريون والسودانيون آذانهم وأعينهم إلى ما يراد بهم فستكون النتيجة شق هذه الوحدات على بعضها بعضا وخلق العداوة بين أبناء النيل ، وحق لمصر أن تقول إن سياسة انجلترا فى أعلى الوادى هددت حياة أسفله .

وحقى تتمكنوا أيها السادة من إدراك قيمة الخطر من وراء هذه السياسة

انتقل بكم من هذا الميدان أو البحر الذي لا قرار له إلى الحقائق العلمية والتجارب العملية . واني أزجي مع كلبتي هذه شكرى الخالص للمهندسين البريطانيين الذين اشتغلوا بأمر النيل منذ عهد كرومر وكان لهم الفضل في أن علونوا أن النيل وحدة واحدة وأن لا مندوحة من جعل أمره الدائم بيد القاهرة على أساس أنها عاصمة وادى النيل الطبيعية .

لنيل ظاهرتان مختلفتان ؛ فكمية مياهه في اليوم الواحد في الصيف قد تكون جزءا من عشرين من كميات المياه في الفيضان . وبينما هو الصيف يفيض حتى يعجز عن سد مطالب مصر وحدها إذا هو في الفيضان يفيض حتى يهددها بأكبر الكوارث . لذلك كان لابد في سياسته من أمرين . الحزن الصني لمساعدة النهر في زمن مجزه والحزن في الفيضان انقاء شره .

ولما كان الحق يمشي مع السبق في الاستغلال المائي . إذ أن هذا السبق يعطى الأولوية في الحق . كان لمصر طبيعة وسياسة أن تستغل كل ما يوجد به النهر في فترة قصوره ، وعلى هذا الأساس قامت اتفاقية النيل .

والتفكير في التخزين الصني قديم ومظهره العملي في وقتنا هذا هو خزان اسوان وجبل الأولياء وسنار . وهذه الخزانات مجتمعة أعجز من أن تسد مطالب مصر والسودان إذا ما كان لزاما علينا أن تتوسع في المشاريع الزراعية لمصر والجزيرة بالسودان .

وقد أنشئ خزان سنار خصيصاً لإمداد الجزيرة ، وقد أمكن في الثلاثين سنة الأخيرة شق الترع الرئيسية والفرعية لمساحة بلغت اليوم ٩٠٠ ألف فدان تخضع لنظام زراعي دقيق والدورة ثلاثية في بعض المناطق الرباعية في البعض الآخر وتروى بأحكام لا يشوبه الإسراف . لذلك أمكن لحزان سنار أن في بمطالب السودان الوقتية عند مجز النهر عن الاستجابة لمطالب مصر وحدها وكل توسع زراعي جديد في مصر والسودان لابد أن يقابله تخزين جديد مع شق قناة السدود بضعة مئات من الكيلومترات ليتوفر بعض ما يضيع

في هذه المنطقة ويبلغ نحو ٥٠٪ من الوارد من أعالي النيل في بعض شهور السنة. وإذن فالنيل يتحول تدريجياً إلى نهر صناعي يخضع للإنسان بما له من علم وفن وبما فيه من خير وشر ولما ركب في طبيعته من حب وبغض ونزوع للبناء ونزوع للهدم وحب للتساح واندفاع للإنتقام وكلها تقدمنا في أعمالنا التي ترمي إلى زيادة إيراد النهر صيفاً والتي تنكسر من حصدته في إبان فيضانه إزداد خضوع النيل للإنسان المتقلب ذى الأهواء والأطماع .

ستتكلف المشروعات التي أوشكت دراستها على التمام ما لا يقل عن ٥٠ مليوناً من الجنيهات بأسعار ما قبل الحرب . مما قد تبلغ معه هذه التكاليف ما لا يقل عن ٧٠ مليوناً من الجنيهات خصوصاً وعند الكثيرين أن الأسعار لن تعود إلى مستوى ما قبل الحرب .

والانجليز مع كل ما تقدم يقولون بدولية النهر أو بخضوعه لأحكام المعاهدات وتصرف اللجان المختلطة ناسين أو متناسين قول خبراءهم وأخص بالذكر منهم سير مردوخ ماكدونالد الذي كتب رسالة صغيرة في سنة ١٩٤٦ يقول فيها : ان مصر لا تستطيع الخضوع في أمر النيل للمعاهدات ، وهذا المهندس العالمي يعرف تماماً أن مصر هي التي تستغل وحدها كل إيراد النهر من يناير إلى منتصف يولية وأنها ستستغل بعد توسعها الزراعي نحو ٦٠ ملياراً في الوقت الذي يبلغ فيه حد التوسع الزراعي في السودان مداه مما يحتاج معه إلى نحو ٦ مليارات أى بنسبة ١ : ١٠

ولو أن الامر بيني وبين السودان لما حفلنا بهذه النسب ولمنعنا الحياة من أن تقع في التناقض البين إذا ما وقفنا في أمر النيل عند حدود الحقوق المحددة لكل من مصر والسودان في الوقت الذي نقول فيه بوحدة البلدين . وأن التوسع الزراعي في الجزيرة قد يكون من الناحية الفنية والاقتصادية والزراعية مقدماً على الاستصلاح الزراعي في مستنقعات شمال الدلتا وأورمال الصحراء .

أيها السادة :

ليس الأمر في النيل بين المصري والسوداني . ولو عادت أمور الري في

السودان إلى يد وزارة الأشغال المصرية لما قامت هذه النسب وما كانت هذه الحدود التي وضعتها السياسة بيننا ، ولئن استطاع الانجليز استصلاح ٩٠٠ ألف فدان في الثلاثين سنة الأخيرة بعد أن صرفوا أكثر من ٢٠ مليوناً من الجنيهات دفعها السوداني من جيبه فاتى أعلن وأنا على ثقة من موافقة مصر حكومة وبرلماناً وشعباً وعلى رأس الجميع جلالة الملك - إن وزارة الأشغال تستطيع أن تهيء الماء لمليون فدان أخرى بالجزيرة من غير أن تكلف دافع الضرائب السوداني قرشاً واحداً ، أعلن ذلك بلا تردد بشرط أن يكون رى الجزيرة إنما هو للمصريين والسودانيين وهم أصحاب الحق في الانتفاع من النهر وأن تترك سياسة النيل جملة وتفصيلاً في يد من توقف حياتهم عليه ، ليركزوا أسوأ حسابي مع أخى ولو فعلوا لما وجدوا بين الأخوين حساباً .

ليركزوا ضرب الأمثال بالدانوب وما إلى الدانوب من أنهر ليس من ورائها إلا الملاحة أو توليد القوى . أما النيل فهم أعرف الناس بأن أمره مختلف جداً . وليس أشق على نفوسنا من أن يستغلنا أساتذتنا ويقولون اليوم غير ما قالوه بالأمس في موضوع قى . حتى لقد وصل الحد بواحد من رجالهم إلى أن يعلن من أسبوعين أن على المصريين أن يسجدوا لله شكراً على وجود انجلترا في السودان لأن السودانيين إذا استقلوا بأمورهم وتنبهوا لاتفاقية المياه فأول ما يفعلون هو إنكارها وسحب ما يشاءون من المياه . وفى اللحظة التي يتحقق فيها حلم السرها رولد ما كما يكل - وأنا أعلم أنه واضح أساس السياسة الحالية في السودان يوم كان سكرتيراً إدارياً له - وفى اللحظة التي يتحقق فيها حلمه ، ولا أقول إنذاره سأقول للسوداني لئن كنت ما كولا فكن خير آكل .

لئن أعلم أكثر بما يعلم سر هارولد أن خزان البرت المنوى عمله في أقصى الجنوب يؤثر ويتأثر بقناطر أدفينا في أقصى الشمال . بل أعلم أن مهندس خزان مروى لو نجحنا في عمله سيكون أكثر اتصالاً بموازانات خزان البرت من اتصاله بالقاهرة .

ذلك لأن جميع الأعمال الصناعية ما تم منها وما نحن بسيله انما تكون مجموعة من الحلقات في سلسلة واحدة لا نستطيع من الناحية الفنية والعملية أن نتركها مطمئتين في أيدي لجان دولية أو محلية يشرف عليها الانجليز في الوقت الذي أستطيع فيه مطمئنا وضع المهندس السوداني لموازنة أى خزان من هذه الخزانات ، وإني على ثقة من أنه لن يمزج بين الفن والسياسة ولن يسمح لعله وفنه بأن يخضعا للتطورات السياسية كما يفعل بعض أبناء تلك الأمم العظيمة خصوصا في الوقت الذي أحتاج فيه إلى أخلاق السوداني ورجولته بعد ما كابدت من العلم الانجليزي المشرب بالهوى السيامي والمطعم بالأغراض المستولدة بوزارة الخارجية البريطانية .

أيها السادة :

كنت حريصا على أن اتجنب جفاف الأرقام وأتحاشى ذكر ما يعسر هضمه على غير المهندسين ومع ذلك اسمح لنفسي بذكر بعض الأرقام التي تؤيد حاجة مصر إلى معالجة أمر النيل في السودان .

إن متوسط وارد النهر الطبيعي منذ سنة ١٩٠٣ للآن هو ٩ مليارات من الأمتار المكعبة والخزون الحالي بأسوان وجبل الأولياء وسنار نحو ٨ مليارات من الأمتار أى أن مجموع ما تحت يدنا لمصر والمساحة الحالية بالجزيرة هو نحو ١٧ ملياراً من فبراير إلى يونية من كل عام . وحاجتنا في هذه المدة بعد استكمال التوسع الزراعي في مصر والوصول بمساحة الجزيرة إلى مليونين من الأفدنة — وهو أقصى مدى للتوسع الزراعي بالرى الصناعي — تبلغ نحو ٣٠ ملياراً والتقدير المبدئية لتنفيذ المشروعات الضرورية قد تبلغ ٧٠ مليوناً من الجنيهات تصرف كلها على أعمال في السودان مع استثناء بضعة ملايين لخزان بحيرة طانا بالحبشة . والرجل الذي ينصح مصر بصرف هذه الملايين ويسمح للمهندس المصرى أن يجلس في لجنة دولية تناقشه الحساب في أعماله وموازناته وأمواله انما هو رجل قوى الأعصاب متفائل لا بعد حدود التفاؤل،

وبالرغم من انى لا ادعى تمثيل كل المهندسين المصريين فى قولى هذا أقطع بانى لا أعرف بينهم رجلا يقبل أن يمثل مصر فى مثل هذه اللجان .
والآن انتقل إلى النيل فى فيضانه ولا تخشوا أن أفيض عليكم بالحديث فى فيضان سنة ١٩٤٦ فكلكم عشتم هذا الفيضان والمستموه وعرفتم أنه ثالث ثلاثة فى طغيانه بعد سنة ١٨٧٤ و ١٨٧٨ ولن أعرض إلا لظاهرة واحدة ودرس واحد تعلمناه، ولم تكن هذه الظاهرة معروفة للمهندسين اطلاقا قبل سنة ١٩٤٦ . وقد عرفنا منها كم كان لطبيعة الوادى بين الخرطوم وعطبرة من الفضل فى نجاة مصر .

لما سجل مقياس الروصيرص ابتداء من ١٠ أغسطس سنة ١٩٤٦ أرقاما لم نعهدها من قبل أشار على بعض زملائى من كبار المهندسين بعدم زيادة الحجز على خزان اسوان عن المنسوب الذى سبق أن عرفناه فى الفيضانات العالية السابقة . وقال بعضهم أن السياسة المثلى تقضى بفتح الحياض أولا وتضحية الزراعة الصيفية بها ثم حجز ما يمكن أن يزيد على ذلك بالخزان تدريجيا . وهذا هو الاجراء العادى الذى سبق القيام به اتقاء لخطر فيضانات أقل من هذا الفيضان خطراً .

ومن المعروف أن سلامة الوجه البحرى على الاخص يمكن أن تضمن بحفظ خلف اسوان على منسوب ٩٢ وقد يسمح بزيادته ٩٣,٣٠ وأن يراعى أن لا تزيد كمية المياه المارة بالقاهرة عن ٧٥٠ مليوناً يومياً لأن قدرة فرعى النيل مع الرياحات تقف عند هذا الحد ، هذا بما عرفناه من تجارب الستين الماضية . وهذا يمكن تحقيقه إذا ما وصل الإيراد اليومى لخزان اسوان لنحو ٩٠٠ مليون متر مكعب . ولتعلموا الفارق بين هذا الفيضان وما ورد من أرقام فى تقديرات المهندسين المبينة على التجارب العملية فعلا ذكر ان إيراد النهر وصل عند بلدة كاجنارتق وهى على بعد ٤ كيلو متر قبلى حلفا إلى نحو ١١٥٠ مليوناً يومياً . وبالرغم من الحجز على خزان اسوان وصل منسوب

الخلف إلى ٩٣,٦٠ ، كما وصلت كمية المياه المارة بالقاهرة إلى ٨١٠ ملايين في اليوم . أذكر هذه الأرقام للتدليل على أنه كان فيضاً استثنائياً . وقد رأيت أن أعالجه بوسيلة استثنائية فعكست الوضع وقررت الحجز على خزان أسوان أولاً لإبقاء على الزراعات الصيفية في الحياض خصوصاً في سنة يشكو العالم فيها الجوع وقد يصعب على مصر استيراد جود البلاد الأجنبية نظراً لصعوبة النقل فضلاً عن المساس بسمعة مصر الزراعية وبسمعة المهندس المصري ضمناً ولكن لا تحسبوا أن ما قمت به من إجراءات كان السبب في نجاة البلاد بل كان الفضل الأول لله ولطبيعة الوادى بين الخرطوم وعطبرة .

حدث أن جاءني بالأسكندرية المهندس النابه يوسف سميكه وقال لى إننا فى مصلحة الطبيعيات لانظن أن الماء الذى يزيد منسوبه فى الروصيرص عن ٢١ر٥ وبعبارة أخرى عن ٧٥٠ مليوناً سيصل إلى مصر ولكننا لا نقطع بالسبب فى ذلك والامر يحتاج إلى دراسة — لم أطمئن لهذا القول لأنه مجرد رأى لا يقوم على أساس من تجربة ماضية . خصوصاً ودرجات المقاييس التى وصل إليها الروصيرص لا عهد لنا بها منذ إنشائه فأبرقت لثائب مفتش عام الرى المصرى بالسودان بأن الطيارين المصريين سيقومون بالطائرات لأخذ صور للفيضان عند خلفا وعطبرة ومروى والخرطوم ، ولأسباب لا محل لذكرها لم يتم ذلك ولكن قسم الطيران البريطانى قام بأخذ بعض الصور ما بين العطبرة والخرطوم ، وبعد أن وصلتني هذه الصور عرفنا منها مدى ما كنا معرضين له .

دلت الأرقام فيما مضى على أن المياه المارة بالنيل عند التمانيات وهى بلدة تقع على نحو ٤ كيلو متراً بجرى الخرطوم يكاد يساوى المقدار المار ببلدة الحسنب وهى بلدة تقع على النيل قبل عطبرة بنحو ٥ كيلو مترات . ذلك لأنه ليس للنيل فى هذه المسافة مآخذ ولا فروع مغذية ، وليست الأمطار ولا الفاقد بالغزاة التى تؤثر على تصرف النهر ما بين هذين المكانين ، لذلك تساوت الأرقام فيهما دائماً فى الفيضانات العادية والعالية .

أما في سنة ١٩٤٦ فقد رأينا أن مقدار المياه المارة بالتقانيات وصل ٩٠٠ مليون يومياً ، ولو وصل هذا المقدار إلى عطبرة انضم إليه رافد العطبرة الذي أمد النيل الرئيسي بمقدار ٤٠٠ مليون يومياً لوقعت التكبّة . ولكن الذي حدث أن ما وصل فعلا من الـ ٩٠٠ مليون المارة ببحرى الخرطوم إنما كان ٧٦٠ مليوناً عند الحساب ، والفرق بين الرقين انساب على جانبي الوادى خصوصاً في الأماكن المنخفضة حتى ظهر النيل أشبه ببجيرة عظيمة الاتساع وقامت الأراضي المنخفضة على جانبي النهر في السودان بالوظيفة التي كانت تؤديها حياض الوجه القبلى قبل التطور الزراعى الحالى وغل أيدينا عن حرية التصرف ، وحتى مع فرض فتح الحياض مبكراً مع الحجز على خزان أسوان ما كان يمكن تفادى التكبّة في الوجه البحرى لولا ما وقع ما بين الخرطوم والحساب .

بلغت كمية المياه من ١٢ أغسطس - ١١ سبتمبر ببحرى الخرطوم ٢٦,٥٠٠ مليار والكمية التي مرت في نفس المدة من محطة الحساب قبل العطبرة بلغت ٢٣,٨٠٠ مليار أى أن الفاقد في هذه المسافة بلغ ٢٧٠٠ مليون متر مكعب وهو مساو لما تم حجزه في خزان أسوان في هذا العام . وقد وقع الانسياب الذى حدث في أراض غير أهلة بالسكان وليس فيها من الزراعة ما يخشى عليه بذلك كان من فضل الله على السودان أن هذه المناطق المغرقة ليست عامرة وكان فضله على مصر أعظم لأنه جنباً كارثة كانت محققة الوقوع لو أن النيل في هذه المنطقة وقع في يد فنية وسياسية في آن واحد أى في يد تقيم الجسور وتسهر عليها وتحصر وارد النهر كله في مجراه . الأمر الذى لو تم مع تكرار فيضان سنة ١٩٤٦ لصارت الدلتا بجميرة من البحيرات .

من هذا الدرس تعلمون أن السودان ومصر مشتركان لا في الاستزادة من المياه الصيفية فقط بل وفي دفع غائلة الفيضان عن مصر وعن المناطق الشمالية بالسودان وعلى الإخص مديرية حلفا التي تأثرت بالفيضان الماضى إلى

حد أن مدينة حلفا نفسها كانت مهددة خصوصاً عندما بلغ منسوب المياه أعلى . من منسوب شارع البحر الرئيسى بمقدار ٩٠ سنتيمتراً فى بعض المناطق . ولولا يقظة حكماها المحليين ودفعهم الخطر بإنشاء جسر واق بسرعة فائقة . لغرقت مدينة حلفا كما غرقت بعض القرى والمساحات التى تليها جنوباً والتي لم يحسن أهلها الدفاع عن أنفسهم فيها .

وإذن لا بد من حماية مصر وشمال السودان من مثل هذا الخطر . ولن يكون ذلك إلا بخزان تتوفر فيه مزايا معينة . وقد سبق لنا دراسة أكثر من مشروع واحد لهذا الغرض . واذكر أن الوزارة كلفتنى وأنا مفتش عام الرى المصرى بالسودان بإعادة درس القناة التى تربط النيل الأزرق بالنيل الأبيض وهو المشروع المعروف عند المهندسين بمشروع المسيد . وهذا يدعو إلى تعلية خزان جبل الأولياء وعليه اعتراضات كثيرة وقد كنت وما زلت من خصومه وقد درس مشروع وادى المقدم أيضاً مدة وجودى بالسودان وقدرت تكاليفه بنحو ٦٥ مليوناً من الجنيهات وعدل عنه .

وفى شتاء سنة ١٩٣٩ أرسلت بعثة من المهندسين برئاسة وكيل المفتش العام . لدراسة النهر من حلفا وما يليها جنوباً . ويسرى أنه فى أوائل سنة ١٩٤٦ عثر تفتيش عام رى السودان على المكان والمجرى الصالحين لإقامة خزان يتسع لنحو ٨ مليارات من الأمتار المكعبة وما وصلنى التقرير المبدئى كوزير للاشغال يومئذ حتى كونت لجنة لدراسته وكان الاجماع على مزايا هذا المكان الواقع عند الشلال الرابع تماماً . ذلك لأنه لا يسبب أضراراً للسكان لأن الماء سيظل محجوزاً فى مجرى النهر وبذلك تنفى فكرة دفع التعويضات الكثيرة .

ومن مزاياه أنه يحمى شمال الوادى بما فى ذلك المناطق المعرضة لخطر الفيضان بالسودان من مياه الفرعين الخطرين وهما النيل الأزرق ونهر العظيرة بخلاف جبل الأولياء أو وادى المقدم لوقوعهما قبل مصب العظيرة . ومنها . أن الخزان سيستعمل للتخزين الصيفى وهذه ميزة تضاعف حسناته وتجعله من .

ألزم المشروعات خصوصاً بعد تقرير التخزين القري والتخزين المعادل في بحيرة البرت وبحيرة طانا .

وبالرغم من رغبتي في ترك شرح نظرية التخزين القري أو التخزين المعادل لزميلي المحترم يوسف سميك ليتفضل بمحاضرة تجلو غوامض هذه النظريات الجديدة بعد محاضراته القادمة . بالرغم من ذلك استسمحكم في كلمة قصيرة .

التخزين العادي المؤلف هو بمثابة حساب في البنك يصني في آخر كل سنة فلو صادفتنا سنين شحيحة الإيراد وتعذر علينا ملء الخزانات — وهذا أمر يقع حتى مع عدد الخزانات الحالية — كانت النتيجة نقصاً في الإنتاج الزراعي قد يصل في بعض الحالات لدرجة خطيرة . لذلك فكر رجال الطبيعيات في التخزين القري وبنوا حساباتهم على أساس التخزين لمائة سنة . والتخزين لا أكثر من سنة ففكرة قديمة يرجع بعضهم بها إلى زمن سيدنا يوسف ولكنها في وقتنا الحاضر ترجع إلى سنة ١٩٢٠ عند ما أشار إليها كتاب ضبط النيل إشارة عابرة . بل إن رجل الطبيعيات دكتور هرست أشار إليها في المجلد الخامس من كتاب حوض النيل إشارة الحيي المتردد ولكنه في كتابه الأخير بسطها بسطاً وافياً ودلل على إمكانها من الناحية الفنية كما استنبط منها النتائج العملية والفوائد المرجوة من ورائها .

أما التخزين المعادل فالدور الهام له سيكون عن طريق خزان مروي العتيد ففي ٢٩ من الـ ٧٥ سنة الماضية يقصر إيراد النهر الطبيعي والمخزون على النيل الرئيسي عند أسوان ومروي عن سد حاجيات مصر والسودان النهائية في الفترة المخرجة . وفي مثل هذه السنين ليس على المهندس المقيم لخزان مروي إلا أن يبرق لخزان البرت لامتداده بمياه تزيد عن الحصاة الثابتة السنوية منه لتخزينها فيه على مقربة من القطر المصري أما في السنين التي يمكن لإيرادها أن يفي بمطالب التخزين كلها فما على المهندس المسؤول بخزان مروي إلا أن يبرق للخزانين البرت وطانا ليحتفظا بحصة مصر الثابتة فيهما لأن سمتهما يمكن

من ذلك خصوصاً وأنها منشآت على أساس التخزين القرنى . وهذه الحصة الثابتة هي التي يسميها رجال الطبعيات في كتابهم الأخير الـ « Quota » ، وهذه العملية تسمى بالتخزين المعادل « Virtual Storage » .

أيها السادة :

١ - لمصلحة مصر والسودان يجب القيام بالمشروعات الضرورية الواقعة في السودان في مدى الـ ٢٥ سنة القادمة والتي يتطلب إتمامها عشرات الملايين من الجنيهات مع خزان بحيرة طانا بالحشة وستبلغ تكاليفه نحو خمسة ملايين من الجنيهات . وليكن معلوماً أن جميع الأعمال التي يراد إنشاؤها ذات صلة وثيقة بما تمت إقامته من قبل من خزانات وقناطر موازات بمصر والسودان تكون جميعها وحدة فنية أو هي حلقات تعددت في سلسلة واحدة ولا يصح من الوجهة العملية إخضاع نهر النيل ويمثل هذه الشبكة التي يبلغ طولها ٥٠٠٠ كيلو متر لمناقشات اللجان مع ما يلازمها من عماد وتأخير اختلاف نرى آثاره واضحة في الجامع الدولية في هذه الأيام . وأن أى تأخير لأى سبب كان في موازات القناطر والسدود على النيل قد يؤدي إلى نكبات لا يمكن أن يتصورها الغرب عن النهر .

٢ - لأول مرة في التاريخ تعين حكومة يوغندا مهندساً هيدروليكياً في بلادها ، وما وصل جنبه حتى سمعنا بمشروع توليد الكهرباء من النيل . وقد علت بصفة خاصة أن دراسة المشروع تقدمت إلى الحد الذي يمكن معه تعيين المهندسين الاستشاريين لنقل المشروع إلى حيز التنفيذ . ولئن كان توليد القوى من سقوط المياه لا يخفنا من ناحية استمرار سبل المياه ولا من ناحية كيتها إلا أن دلالاته الخطيرة تأتي من جانب الحقوق الجديدة ، والقوم مرة يعلمون أن صاحب السبق هو صاحب الحق . لذلك يعملون في خلق حقوق جديدة ليوغندا ليطالبوا في الغد بسماع صوتها في النيل بحجة حقوقها في القوى المستولدة من النهر . ومبلغ على أنه ليس عند حكومتنا

معلومات رسمية بما ينويه القوم في الجنوب بالرغم من نصوص إتفاقية المياه وروحها .

٣ - لم يقف تدخل السياسة بالنهر عند هذا الحد ، بل هناك ما يمكن أن أسميه وضع عقبات مباشرة في طريق المشروعات المصرية . فقد طلبت الحكومة المصرية منذ سنوات إثارة مشروع طانا لفائدة مصر والسودان ومع ذلك لم نخرج بعد عن دائرة المكاتبات . ولئن قيل أن في المشروع عاملا ثالثا هو جلالة إمبراطور الحبشة - إذا رضينا بهذا التفسير - فما قولكم أو على الأصح فما قولهم في مشروع قناة السدود هذا المشروع الذى فكر فيه سير ولیم جارستن فى سنة ١٩٠٤ ومن يومها والمهندسون الإنجليز والمصريون يتناوبون دراسته حتى تم بحثه وأعد للتنفيذ وأرسلته وزارة الأشغال لحكومة السودان لإبداء رأيها فى الأثر المحلى للمشروع وبيان مصالح قبائل الزوج المختلفة التى تتأثر بشق القناة ، وكان ردّها أنها تحتاج ثلاث سنوات مع طلب باخرة توضع تحت تصرف موظفيها طيلة هذه المدة . ولما روجعت فى ذلك . وقدر الوزير للعملية ستة شهور ورد على الوزارة ما يسمونه الرأى المبدئى . وإلى أسواق الواقع وأترك الاستنباط والتحرى لغيرى خصوصا عند ما يعلم أن الرأى المطلوب إنما هو لمقتش المركز أو لمهندس رى بالجزيرة لم يسبق له أن زار منطقة السدود فى حياته ولا أنسى فى هذا الصدد أن حكومة السودان منعت أحد مفتشى العموم البريطانيين للرى المصرى بالسودان من الذهاب للجنوب لدراسة منطقة السدود لأنه عين على غير إرادة بمثل بريطانيا فى مصر وأخوف ما أخافه أن السياسة الجسديدة التى ولدت البغضاء فى نفوس السودانيين وشقت عصاهم كما ولدت سوء التفاهم بين المصريين وبعض السودانيين . وأقامت مسرحا من سوء الظن والحذر يلعب عليه أبناء الوادى شمالا وجنوبا أخوف ما أخافه أن تؤدى هذه السياسة إلى خلق جو يتعذر معه على مفتش العموم للرى المصرى الإقامة فى الخرطوم نفسها .

أيها السادة :

يقول لورد ملتر في سنة ١٨٩٢ ، قد يكون السودانيون غير ملين بالفن الهندسى الذى يمكنهم من اللعب بالنهر ، إلا أنه مما يزعج الفكر ويقلقه ألا يكون حوض النهر الذى لا يتوقف على جريانه المنظم سعادة مصر وتقدمها فحسب ، بل حياتها داخلا تحت سلطة مصر ، واحسب أن روحه مع أرواح الرعيل الأول من السياسيين أمثال جورست وكرومر وجراى وكشنر وجلادستون وروزيرى ومن إليهم من الساسة . وأرواح جارستن وديوى وولسكوكس وغيرهم من المهندسين . أحسب أن أرواح هؤلاء فى قلق زائدوهم مقيم لتصرفات حكومتهم فى الوقت الحاضر بشأن نهر النيل ، تلك التصرفات التى أصبحت تهدد حياة الملايين بالحيولة بين مصر والسودان وبين النهر .

أيها السادة :

خير ما أختتم كلمتى أن أرجع إلى صيف سنة ١٩٢١ يوم شرفتنى حكومة مصر بتعيينى ملحقا بالوفد الرسمى برياسة المخفور له دولة عدلى باشا وعندما كنت عاملا باللجنة الفنية التى كان يرؤسها زعيم مهندسى النيل صديق وأستاذى محمد شفيق باشا ذكرنى منذ شهرين صديق إلياس عوض باشا يبحث قدمته للوفد الرسمى يومئذ فرجعت إليه وها أنا أقف عند الحد الذى انتهيت إليه فى بحثى السابق إذ قلت فى نهايته ما يلى نصه :

إنى أعتقد أن السياسة ليست فنا مقصوداً لذاته وما كانت فى يوم من الأيام ولا فى عصر من العصور إلا سياجا للمصالح وقطرة يعبرها العاملون لرفعة الأمم ومجد الشعوب وسعادة الأوطان ومهما كان الحل السياسى الذى نصل إليه يجب أن تكون إدارة نهر النيل من المنبع للصب فى يد مصر من غير ما تدخل أجنبي مطلقا لمصر وحدها أن تصرف فى ضبط النهر وإدارته وعليها تنظيم حركة الرأى بمصر والسودان على السواء رافضة البحث فى

تكوين مجلس لتوزيع الماء والتحكيم وإنشاء مصلحة رى خاصة للسودان وما إلى ذلك من اقتراحات ترى إلى شل اليد المصرية والحيلولة بينها وبين مصدر الحياة . وختمت مذكرتى بكلمة كتبها أحد رجال الثورة الأولين وأحد أعضاء الوفد الرسمى عام ١٩٢١ هو دولة إسماعيل صدق باشا إذ كتب فى نوفمبر سنة ١٩١٩ يقول « إن الاستقلال الذى ننشده جميعنا لا يكون سليما من الشوائب ولا آمينا من النوائب إذا نحن تغافلنا عن أمر السودان ،

هذا — أيها السادة — ما تقدمت به منذ ربع قرن ولا زلت عنده وقد رددت يومئذ على بعض الشبهات عند ما قلت بالتمسك بإدارة النهر من منبعه إلى مصبه . وأكاد أسمع : أين نحن من المنابع وردى أننى لا أطالب بخروج الإنجليز من يوغندا وتنجانيقا ولا سلب بحيرة طانا من الأحباش ولكنى طالبت باتفاقات ترى إلى حفظ حقوق الارتفاق فى هذه الأماكن دون غيرها . باتفاق مع إنجلترا وبلجيكا بشأن بحيرة البرت وباتفاق جديد مع الحبشة يقوم على أنقاض اتفاق عام ١٩٠٢ الذى عقدته إنجلترا معها دون علم مصر . أما ابتداء من حدود السودان الجنوبية والمسافة ٥٠٠٠ كيلو متر شمالا فلا مناص من رده إلى اليد المصرية السودانية أو على حد قول سير سدفى بيل « إلى يد واحدة قوية » .

وثمة شبهة أخرى : قد يقال وما هى الضمان التى تقدمها للسودانيين إذا ما توليت ضبط النهر وتوزيع المياه . والرد على هذه الشبهة غير مستمد من العواطف ولا العلاقات القائمة على أساس من الدم واللغة والدين بل وليس قائما على مصلحة مصر الحيوية فى أن يرى السودان مطمئنا لحقوقه وأطماعه المشروعة فقط ، بل أن هذا الضمان قائم على دعمتين طبيعيتين الأولى مكانية إذ أن السودان هو الأعلى موقعا والثانية زمنية إذ أن الزراعة الصيفية هناك تبدأ فى يولية وفى هذا الشهر وما يليه يستحيل منع السودانيين من سحب المياه لأرض الجزيرة . وفى هذا الصدد استشهد بما قاله المهندس الأميريكى مستر

كورى أحد أعضاء لجنة التحقيق فى مشروعات سنة ١٩٢٠ إذ رد على مثل هذا التخوف بقوله (وفى هذه الحالة ليفرغ السودانى جعبة حيلة للحصول على أكثر من نصيبه وأن أضر لمصر) أى ليس هو السودانى الذى يخاف من شقيقه المصرى بطبيعة الموقع وزمن الرى .

أما بعد فليسمع السياسيون كلمة واحدة وأن لهم أن يضعوا ما يشاؤون من حلول سياسية لمصر والسودان فإن شاؤا كان اندماجا أو اتحادا أو انفصالا بحكومة ديمقراطية حرة أو تحت الوصاية إلى آخر ما فى قاموس السياسة من أوضاع دولية وتشكيلات إستعمارية ولكن ليس لهم أن يرضوا بتمزيق وحدة النهر وليس هذا الجيل من الساسة أن ينزل عن هذا الحق أو يتصرف فيه على مقتضى الأوضاع السياسية من خذ وهات لأنه حق مصر والسودان فى التقدم بل إن حياتهما رهن بوحدة النهر .

أرجوا الله أن يوفقنا وشركائنا فى الوادى شماله وجنوبه إلى ما فيه تحقيق مصالحنا الحيوية المشتركة وأن يوفق حكومتنا لصيانة هذه الحقوق فى ظل الملك الساهر اليقظ صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر والسودان .

وحدة وادى النيل

من الناحية الهيدرولوجية

للمهندس يوسف سميد بك

مفتش المباحث المائية بوزارة الأشغال

سادنى :

ليس فى العالم كله ، بلاد تدين بكيانها ووجودها ، ويتوقف مستقبلها بل حياتها ، عل ماء نهر ، كما تتوقف حياة مصر والسودان على نهر النيل . . .
ولئن كان المهندسون . قد عكفوا على دراسة هذا النهر من زمن بعيد .
ودأبوا فى بحثه أعواماً طوالا . فإنهم ليشعرون اليوم وفى هذا الظرف العصيب ، أن فى أعناقهم واجبا لا يعادله واجب ، هو أن يبسطوا لأبناء أمتهم ولأمم العالم ، الأسباب التى تدعو إلى الاستمسك بوحدة الوادى ، ومقاومة كل محاولة ترى إلى انفصامها ، وأن يبينوا لهم ما يعود على البلاد من اليسر والرخاء حين تنحى الوحدة ، وما يصيبها من العسر والشقاء حين يتصدع بناؤها ، متوخين فى ذلك الدراسة العلمية البحتة ، التى لا تتشبت بأهذاب السياسة ، لكنها ترسم على ضوء التجارب والأرقام ، سبيل المحافظة على الكيان الاقتصادى لجيلنا الحاضر وللأجيال المقبلة .

وأول ما يواجه الباحث فى مستقبل الوادى مشكلة من أخطر المشاكل وأكثرها تعقيداً هى مشكلة التضخم السريع فى عدد السكان فى أوائل القرن التاسع عشر إبان الحملة الفرنسية كان سكان مصر لا يتجاوزون مليونين ونصف مليون فتضاعفوا سنة ١٨٨٥ إلى سبعة ملايين ثم قفز هذا الرقم إلى ١٠ ملايين عام ١٨٩٧ وإلى ١٤ مليون سنة ١٩٣٧ إلى أن سجل تعداد عام ١٩٣٧

بقا قريبا من ١٦ مليون وهذه الأرقام إن دلت على شيء فعلى الزيادة الهائلة المطردة بالرغم من ارتفاع نسبة الوفيات في الأطفال بدرجة لا تعرف في بلاد العالم الأخرى . . .

وإذا كان من الصعب أن نحدد هذه الزيادة في المستقبل على وجه الدقة، فإننا نستطيع أن نتنبأ — على ضوء المعدل الحالي — بأن سكان مصر سيبلغون ٢٦ مليوناً عام ١٩٨٠ .

أما حصة الفرد من الأراضي الزراعية، فقد تناقصت تدريجياً تبعاً لهذه الزيادة في السكان . فبعد أن كانت نصف فدان سنة ١٩٠٧ هبطت إلى عشرة قراريط سنة ١٩٢٧ . ثم انحدرت سنة ١٩٤٠ إلى سبعة قراريط — وهي كما ترون حضراتكم — حصة لا تؤدي إلا إلى معنى واحد، هو أن متوسط دخل الفرد من السكان قرس واحد في اليوم وهو دخل مزر لا يسد الرمق ولا يني بالكفاف .

ولن نستطيع المحافظة حتى على هذه النسبة الضئيلة إلا إذا أحيينا الأرض الموت وحرقنا كل شبر من أراضيها القابلة للاستصلاح، وإلا إذا توسعنا في الزراعة إلى سبعة مليون ونصف مليون فدان تقريباً وهو كل ما يمكن زراعته في مصر، على أن يتم ذلك من اليوم حتى سنة ١٩٨٠ .

لا شك أننا سنعمل على زيادة الإنتاج بالتمشي مع التطور العلمي في فنون الزراعة وسنعمل على المحافظة على خصوبة الأراضي الزراعية بتعميم الصرف ومنع التلف من التطرق إليها . ولكن هذه الوسائل جميعاً لن تجدي قبلاً، إذا ما أربى عدد السكان على الثلاثين مليوناً بعد ٥٠ سنة وهي فترة قصيرة جداً في حياة الأمم والشعوب .

حقاً إننا مسوقون إلى مصير خطير يدعو إلى التفكير العميق وإنى لأعتقد أن شعبنا لن يستطيع الوقوف على قدميه إلا إذا يمم نظره شطر الصناعة وغزا ميادينا وقطع على الأمم الأجنبية سبل المنافسة فيها ونسينا القوى الكهربية

التي يمكن توليدها من خزان أسوان ومن مساقط المياه الأخرى .
وأماننا أيضا أراض قابلة للاستصلاح بأرجاء الوادى فلتتوسع في
زراعتها ما وجدنا إلى ذلك سبيلا .
ساذنى :

ومن ناحية أخرى أماننا سبيل آخر سبقتنا إليه بعض الأمم التي لجأت
إلى تحديد نسلها فلتخذ حذوها إن كان ميسورا ، ولعل هذا أضعف الإيمان .
ساذنى :

هذا عرض سريع لمشكلة السكان . ومجال البحث متسع لعلماء الاقتصاد
والإجتماع ، فلتكره لهم ولنتقل إلى النواحي الهندسية التي تتصل بموضوع
المحاضرة .
ساذنى :

لقد شرفنى بالحضور الليلة كثير من زملائي المهندسين . وكان لزاما على
ألا أذكر رأيا دون أن أدعمه بالأرقام . ولكن شرفنى في الوقت نفسه كثير
من رجال السياسة والحياة العامة ، وهؤلاء — على ما أعتقد — يضيقون ذرعاً
بالأرقام ويفضلون ألا يستمعوا إليها — لذلك سأحاول أن أجنبهم الإصغاء
إليها مضطراً فليعذرونى لأن الأرقام تنطق أحيانا بما لا تنطق به الألفاظ .

الاحتياجات المائية

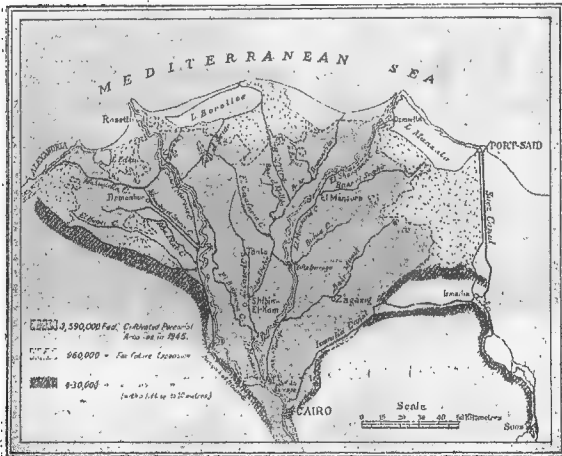
أيها السادة :

قدمت لحضراتكم أنه يجب — للمحافظة على النسبة الضئيلة لما يخص
الفرد من الأراضى الزراعية ولمواجهة الزيادة السريعة في عدد السكان — أن
تزداد المساحة المنزرعة في مصر حتى عام ١٩٨٠ إلى ٨,٥ مليون فدان على
الأقل — أى بزيادة قدرها مليون ونصف مليون فدان تقريبا عن المساحة
المنزرعة في الوقت الحاضر .

ولقد تبين من الدراسة المستفيضة للإيراد المائي بعد إتمام المشروعات

التي سأسطها على حضراتكم إنه إذا استمر الحال على معدل الاستهلاك الحالي. فلن يتيسر التوسع بإيراد المستقبل لأكثر من سبعة ملايين من الأفدنة . وأنه في السنوات الشحيحة الإيراد التي قد تواجهنا سوف تقابلنا مصاعب حمة في تدبير المياه اللازمة لهذه المساحة نفسها .

غير أننا واثقون من أنه بإحكام التوزيع واستخدام الطرق الحديثة في الزراعة وبتعديل الدورة الزراعية ، يجعلها بدلا من ثلاثية ، كما حدث بإقليم الجزيرة بالسودان ، فأنا نستطيع التوسع إلى ٧,٥ مليون فدان بل ربما إلى ٨ مليون وهو أقصى ما يمكن أن يصل إليه التوسع الزراعي في مصر بعد استصلاح الأراضي البور وتخفيف البحيرات وزراعة الأراضي الصحراوية المتاخمة للزراعة وتعلو عنها في حدود رفع قدره عشرة أمتار أنظر الخريطة رقم ١ .



(شكل ١)

وتبلغ الاحتياجات السنوية بعد استكمال التوسع الزراعى فى مصر ٥٨ مليار مترأ مكعباً منها ٢٨ مليار للفترة الحرجة التى تبدأ من أول فبراير حتى نهاية شهر يوليه .

أما فى السودان فعظم الزراعة تعتمد على مياه الأمطار ولا يمكن التوسع فى الأراضى التى تعتمد على الرى الصناعى لأكثر من مليونى فدان ، وهذه تحتاج إلى ستة مليارات عند سنار أى ما يعادل حوالى خمسة مليارات عند أسوان منها ١,٦٠ مليار للفترة الحرجة .

وإذن فلن نستطيع مواجهة التوسع النهائى فى مصر والسودان بغير تدبير إيراد قدره ٦٣ مليار من الأمتار المكعبة فى العام منها حوالى ٣٠ ميار للفترة الحرجة السابق ذكرها .

ويمجدرى الآن أن أقارن بين الإحتياجات النهائية لهذا التوسع بموارد المياه الحالية فى سنة متوسطة .

فالإيراد الحالى فى سنة متوسطة فى الفترة الحرجة يبلغ ٢٣,٥ مليار منها ١٥,٤ مليار من النهر الطبيعى والباقي وقدره ٨,١ مليار يسحب من المخزون فى أسوان وجبل الأولياء وسنار .

أما الإحتياجات اللازمة للتوسع النهائى لمصر والسودان فى الفترة نفسها فهى ٢٦ مليار و ٦٠٠ مليون منها ٢٨ مليار لمصر والباقي وقدره ١ مليار و ٦٠٠ مليون للسودان .

قد يبدو مما تقدم أن الفرق بين الإيراد الحالى فى سنة متوسطة وبين الإحتياجات المستقبلية وهو ٦,١ مليار كاف لضمان التوسع النهائى بمصر والسودان فى سنة متوسطة الإيراد . ولكن هناك اعتباراً آخر يجب مراعاته أساسه أنه يتعذر التنبؤ بإيراد النهر الطبيعى فى شهر يوليه بالدرجة التى تساعدنا على الإلتفاف به على الوجه الأكمل . الأمر الذى يدعونا فى الوقت الحاضر — ضمناً للزراعات القائمة — إلى الحد من بعض الزراعات الصيفية الأخرى كزراعة

الأرز للاحتفاظ بكمية معينة من المياه كرسيد يسد العجز الذى قد يفاجئنا به إيراد هذا الشهر حين يأتى منحطاً ، أما إذا أقبل عالياً ضاع علينا هذا الرصيد دون الاستفادة منه ، إذ يكون موعد الزراعة قد فات .

ونحتفظ فى الوقت الحاضر لرسيد شهر يوليه بحوالى مليار وربع مليار من الأمتار المسكبة عند أسوان ، أما بعد التوسع النهائى فنحتاج إلى الاحتفاظ بوسيد قدره ثلاثة مليارات و ٨٠٠ مليون إذا أردنا سد العجز فى شهر يوليه بين الإيراد والإحتياجات فى ٩٠٪ من السنين .

هذا الإعتبار الذى سببه عجزنا عن التنبؤ بإيراد شهر يوليه جعلنا نفتقر إلى ١٠ مليار و ٣٠٠ مليون بدلاً من ٦ مليار و ١٠٠ مليون لضمان التوسع النهائى لمصر والسودان فى سنة متوسطة الإيراد .

وأرجو أن لا يتطرق إلى الذهن أن تدبير هذه المليارات العشرة إلى الفترة الحرجة كاف لسد الإحتياجات فى كل الأعوام . لأن تقديرها مبنى على أساس إيراد طبيعى للنهر لا يقل عن الإيراد المتوسط ، فإذا دهمتنا سنة شحيحة الإيراد وتعدر ملء الخزانات كان هذا القدر قاصراً كل التقصير .

سادق :

لقد كان التوسع الزراعى مكفولاً حتى الآن بإقامة خزانات على النيل للتخزين السنوى كخزان أسوان وجبل الأوليان بملأ الخزان عند وفرة المياه أثناء الفيضان ويطلق المخزون عند الحاجة إليه فى فترة التحريق التالية . وفى الوقت الحاضر يصعب ملء هذين الخزانين فى الفيضانات المنخفضة وسيتعذر ملؤهما حتماً عند ما تزداد الإحتياجات فى المستقبل عما هى عليه الآن ، وسيبلغ العجز حداً خطيراً مودياً بالثروة القومية ، لأن الفيضان المنخفض ينفقه عادة إيراد فى الصيف منخفض . وقد دلت الإحصاءات التى لا يتطرق الشك إليها ، أنه لو تكررت فى المستقبل الـ ٧٥ سنة الأخيرة لكان إيراد النهر والمخزون فى ٢٩ سنة منها أقل من الإحتياجات ، وقد زاد العجز فى ١٥ سنة من التسعة

وعشرين عن ٣ مليار ، وفي سنة بلغ العجز ٧ مليارا وسنة أخرى ٨ مليار
وفي سنة ثالثة زاد العجز عن تسعة مليار .

سادق :

يتضح حضراتكم أننا قد وصلنا إلى مرحلة يتعذر بعدها الاعتماد على
الخزانات العادية — أى خزانات الحجز السنوى لمواجهة التوسع الزراعى
فى المستقبل وقد دل البحث على أن العلاج الوحيد لهذه الحالة هو التخزين
القرنى Centy Storage أى التخزين الذى يضمن تصرفاً ثابتاً مستمراً لمدة
١٠٠ عام .

من الطريف أنه كما ابتدأت بمصر أيام يوسف الصديق عليه السلام نظرية
التخزين المستمر أى تخزين الفائض من السنين السمان لتكوين مصر فى السنين
العجاف نشأت فى مصر الحديثة نظرية تخزين الفائض من المياه فى السنوات
ذات الفيضانات العالية ليتيسر الانتفاع به فى زيادة الإيراد فى السنين ذات
الفيضانات الواطئة ولا يعتبر هذا الإجراء إجراء اقتصادياً فى الخزانات المقامة
على النهر كخزان أسوان بسبب ما يحدث من كثرة الضائع من جراء زيادة
سطح الخزان ورسوب الطمي من سنة إلى أخرى .

أما البحيرات الإستوائية العظيمة فهى لحسن الحظ مواقع مثالية لتخزين
المياه المستمر حيث أن ارتفاع منسوب البحيرة ارتفاعاً كبيراً ليس من شأنه
زيادته سطحها إلا بمقدار طفيف نسبياً كما أن المطر والتبخر متعادلان على
وجه التقريب وعلى هذا الأساس يمكن تخزين الزائد من المياه فى أعوام
الرخاء كما يمكن رفع منسوب البحيرة دون زيادة كبيرة فى المياه الضائعة فضلاً
عن هذا فإنه — بسبب ارتفاع مسطحها — تكون زيادة المنسوب قليلاً من
شأنها حجز كمية كبيرة من المياه كما أن سداً قليل الارتفاع يكفى وحده ليكون
خزاناً عظيماً للغاية . . .

هذه الاعتبارات جميعها تجعل البحيرات خير المواقع لما سميناه « التخزين
القرنى » .

أما المشروعات المقترحة فهي : (انظر الخريطين رقم ٣، ٢)
أولا - خزان مروى على النيل الرئيسى عند الشلال الرابع سعة ٨
مليارات مدة الفيضان و ٩ مليارات مدة الصيف يستخدم للوقاية من غوائل
الفيضانات الخطرة وللإمداد الصيفى .

ثانيا وثالثا - خزانان للتخزين القرنى على بحيرتى البرت وفكتوريا
يتمم أحدهما الآخر .

رابعا - قناة جونجلى لتحويل مياه التخزين القرنى بعيدا عن مستنقعات
السودان الجنوبى وهى تعتبر جزءا متمما لمشروع التخزين القرنى ببخيرتى
البرت وفكتوريا .

خامسا - خزان للتخزين القرنى على بحيرة تانا بالحيشة .

وسنحصل من مشروعات التخزين القرنى بالبحيرات على إيراد مضمون
فى كل عام مقداره ٧ مليار و ٣٠٠ مليون منها ٥ مليار و ٢٠٠ مليون من
البحيرات الإستوائية البرت وفكتوريا و ٢ مليار و ١٠٠ مليون من خزان
تانا كما سنحصل من خزان مروى على ٣ مليارات فى سنة متوسطة الإيراد
أى أن هذه المشروعات جميعها ستمطينا فى السنة المتوسطة ١٠ مليار و ٣٠٠
مليون وهو كما قدمنا الحد الأدنى لاحتياجاتنا من مياه التخزين هذا إلى جانب
موارد التخزين الحالية وذلك لمواجهة التوسع النهائى فى الفترة الحرجه من
السنين المتوسطة الإيراد .

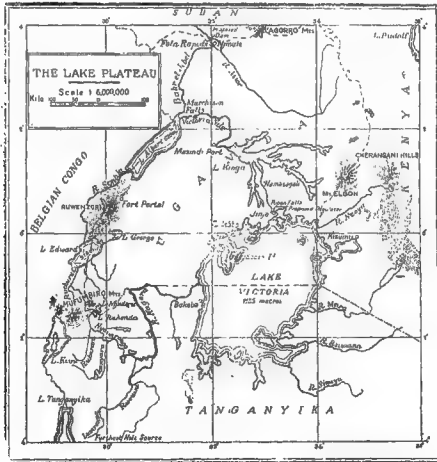
وسأتكلم الآن عن هذه المشروعات باختصار :

خزان مروى على النيل الرئيسى عند الشلال الرابع

أن الغرض الأساسى من إنشاء هذا الخزان هو حماية مصر وشمال
السودان من غوائل الفيضانات العالية فقد دلت الدراسة التى قام بها فى العام
الماضى حضرة صاحب العزة محمد صبرى السكردى بك المفتش العام لرى
السودان على وجود موقع صالح للتخزين جنوب حلفا بحوالى ٧٧٠ كيلومتر

عند الشلال الرابع خلف مصب نهر العطبرة يتسع لثمانية مليارات مدة الفيضان. وهي كل ما يحتاج لحجزه لمواجهة أخطر الفيضانات كفيضان سنة ١٨٧٨ بعد استكمال تحويل الحياض إلى الري المستديم واستصلاح كل الأراضي البور بشمال الدلتا على اعتبار أن أقصى تصرف يمكن تمريره خلف أسوان هو ٨٧٠ مليون متراً مكعباً في اليوم .

أما إذا دهمنا فيضان أشد خطراً من فيضان سنة ١٨٧٨ فيمكننا الاستعانة



(شكل ٣)

بخزاني أسوان وتانا في اقتطاع ٥ مليار أخرى منها ٣ عند أسوان و ٢ عند تانا وبذلك يتيسر احتجاز ١٣ مليار من إيراد النهر لدرء غائلة مثل هذا الفيضان ووقاية البلاد من كوارثه وأخطاره .

وإلى جانب هذا الدور الرئيسي الذي سيلعبه خزان مروى في درء

الفيضانات العالية له دور آخر في تخزين المياه الالتهفاح بها فى سد المطالب.
الصيفة .

ولقد درسنا موضوع ملء هذا الخزان للامداد الصيفى بحيث لا يتعارض مع غرضه الاساسى فى الوقاية من غوائل الفيضان وذلك بمراعاة عاملين هامين:
الاول : عدم البدء فى التخزين للامداد الصيفى إلا بعد انقطاع كل احتمال فى عودة الفيضان إلى احداث ذروة أخرى حتى لا تتعطى مهمة الرئيسية بازدياد الخزان بماء التخزين الصيفى .

الثانى : اختيار منسوب البدء فى الملء بحيث لا يترتب عليه أى ضرر من رسوب الطمي بالخزان .

وعلى أساس هذين الاعتبارين روى ألا يبدأ بملء الخزان قبل وصول النهر فى هبوطه للدرجة التى تقابل منسوب ٩١,٥٠ عند أسوان وهذه المناسبة يحذر بنا أن نذكر أنه لا يبدأ بملء خزان أسوان فى الوقت الحاضر قبل هبوط النهر إلى منسوب ٩١,٠٠ متراً وأن الفرق بين كمية الطمي العالقة بالنهر بين هبوطه من ٩١,٥٠ إلى ٩١,٠٠ كمية ضئيلة لا تذكر حتى لو فرض أنها رسبت كلها بالخزان^(١) .

أما الكمية التى يمكن تخزينها للصيف بخزان مروي فهى ٣ مليارات فى المتوسط وصلنا إلى تقديرها بافتراض تكرار الفترة من سنة ١٨٧١ إلى سنة ١٩٤٥ وبمراعاة التوسع النهائى بمصر والسودان .

وقد يرى البعض بعد أن لمسوا النجاح الباهر الذى أحرز بالموازنة على خزان أسوان أثناء الفيضان العالى الذى شهدناه سنة ١٩٤٦ فأوقع الرغب والهلح فى نفوسنا . وبعد تلك الإجراءات التى تشهد لحضرة صاحب المعالي عبد القوى احمد باشا ولحضرة صاحب السعادة كامل نبيه باشا ومعاونيهما من كبار المهندسين بالمقدرة الفائقة وبعد النظر قد يرى هذا البعض — أننا

أصبحنا في غنى من إقامة خزانات للوقاية من غوائل الفيضانات وأن إنشاء خزان يتسع لثمانية مليارات إجراء ينطوى على الإسراف والتبذير ، وأنه إذا كان هناك ما يدعو لإقامة خزان عند الشلال الرابع فليكن مقصوراً على إمداد الصيف متسعاً للثلاث مليارات التي تتطلبها احتياجات الزراعة في زمن التحريق .

ولكن هؤلاء - لا شك - سيتحمسون لفكرة إنشاء خزان مروي بحجمه المقترح ، بعد أن يتبينوا الدور العظيم الذي سيلعبه هذا الخزان في المشروع العام للحفاظ على مياه النيل في المستقبل

إن مزاياء خزان مروي ليست مقصوره على حماية البلاد من الفيضانات الخطرة ، وليست مقصورة على إمدادها بالمياه في فصل التحريق . بل أنه سيكون عاملاً هاماً أساسياً ، بل عاملاً حيوياً فيما أسميناه التخزين المعادل

Virtual Storage:

ولكى أجلو على حضراتكم حقيقة هذا النوع من التخزين أحب أن أكرر ما سبق أن ذكرته . وهو أننا سوف نحتاج بعد استكمال التوسع الزراعى فى مصر والسودان ، فوق ما يصلنا الآن فى سنة متوسطة الإيراد من النهر الطبيعى . وفوق ما يصلنا من المخزون بأسوان وجبل الأولياء وسنار سوف نحتاج إلى ١٠ مليار و ٣٠٠ مليون على أقل تقدير منها ٧ مليار و ٣٠٠ مليون مضمونة فى كل السنين بالتخزين القربى فى البحيرات الإستوائية وبحيرة تانا ٣ مليار سنحصل عليها من خزان مروي فى السنة المتوسطة الإيراد .

أما فى السنوات التى يقل إيرادها عن المتوسط فسوف نواجه عجزاً مضاعفاً ناشئاً عن عدم إمكان ملء الخزانات المقامة على المجرى الرئيسى للنيل كمروى وأسوان مضافاً إليه العجز فى إيراد النهر الطبيعى وهو العجز الذى بلغ - كما قدمنا - درجة الخطورة فى بعض السنين .

لكن يقابل هذا العجز فى بعض السنين زيادة عن الحاجة فى السنين

الأخرى مما يترتب عليه انسياب كميات كبيرة من المياه تذهب سدى إلى البحر دون الإستفادة منها .

هذا الفائض الذى ينساب إلى البحر هدرأ هو الذى سنعمل على المحافظة عليه بتخزينه كله أو بعضه فى الخزانات القرنية بالبحيرات الإستوائية وبحيرة تانا للارتفاع به فى سد العجز فى السنين الشحيحة الإيراد . وسنسلك فى ذلك السبل الآتى :

فى السنة العالية التى يعقبها عادة صيف وافر الإيراد ، يمكن التنبؤ به قبل وصوله بمدة كافية ، فى مثل هذه السنة سيملأ خزان مروى لأقصى سعته وهى ثمانية مليارات ، وسوف يغنيها إيراد الصيف الوافر عن الحاجة إلى خزان البرت وتانا مما يدعونا إلى الاحتفاظ فى هاتين البحيرتين بالحصة الثابتة ، أى الـ (Quota) التى تصلنا منهما سنويا فى الفترة الحرجة . وبعبارة أخرى يمكننا من تخزين ما يعادل المياه الزائدة عن الحاجة بالنيل الرئيسى فى البحيرات الكبرى أو أمكتنا أن نتقدم بالتخزين القرنى إلى نوع آخر من التخزين هو ماسميناه بالتخزين المعادل الذى تبدو أهميته واضحة لمواجهة العجز فى سنين عديدة سنعاني مشقتها فى المستقبل هذا العجز الذى لا يمكن أن نسدده إلا بهذا النوع من التخزين لأن الخزانات القرنية لا تمدنا فى العام بأكثر من ٧ مليار و ٣٠٠ مليون .

أما الباقي وقدره ٣ مليارات فنعتمد على مروى فى السنة المتوسطة الإيراد وعلى التخزين المعادل فى السنين التى ينحط إيرادها عن المتوسط .

سادى :

غنى عن البيان أن هذا التخزين المعادل لا يمكن أن يتم إلا إذا ارتبطت هذه المشروعات الكبرى التى قدمناها برباط وثيق كوحدة لاتتجزأ . فقد ظهر لحضراتكم أن انطلاق المياه المخزونة فى البحيرات الاستوائية وتانا

سيكون رهينا بالمياه المخزونة عند الشلال الرابع ومرتبطة بالفائض الذى كان مآله إلى البحر .

فن ذا الذى يستطيع أن يبت فى هذه الموازنات إلا إذا كان مطلق اليد فى مروي بقدر ما هو مطلق اليد فى البرت وتانا ، بعد أن ظهرت حاجتنا الملحة للتخزين المعادل كعامل أساسى فى ضمان المياه اللازمة للتوسع النهائى فى مصر والسودان .

التخزين القرقى فى البحيرات الكبرى

ولدت فكرة التخزين المستمر عام ١٩٢١ حين نوه عنها كتاب ضبط النيل وأشار إلى إمكان استخدام البحيرات الاستوائية وتانا لهذا الغرض . وذهب الكتاب إلى أن خزاناً يتسع لأربعين ملياراً فى بحيرة تانا كاف لسد العجز فى سنين مشابهة لعامى ١٩١٣ و ١٨٩٩ بشرط ألا يجيئنا متتابعين .

إلا أنه لم يكن معروفاً فى ذلك الوقت مدى ما يكتنف مشروعا كهذا من المصاعب عند ما يخرج إلى حيز التنفيذ . وفى عام ١٩٢٥ قرر المرحوم المستر بوتشر أن دراسته لمشروع خزان تانا أدت إلى أن التكاليف الباهظة التى يتطلبها التخزين المستمر لا تتناسب مع الفائدة المرجوة منه على الإطلاق .

وفى عام ١٩٣٩ قدم المستر بوتشر تقريراً آخر عن مشروع خزان البرت أشار فيه إلى استحالة معرفة سعة الخزان الذى يضمن سحباً ثابتاً ، واقترح أن تكون سعة الخزان ٥٠ مليار وأن يكون منسوب التخزين ٢٢ متراً والتصرف ٢٠ مليار فى السنة وعملت الموازنات بحيث تتماشى مع المشروع الذى قدمه عن قناة جونجلى .

إلا أن مصلحة الطبيعيات وعلى رأسها جناب الدكتور هرست قد أخذت على عاتقها منذ عام ١٩٣٨ القيام بأبحاث عديدة متصلة بنظرية التخزين المستمر حتى انتهت إلى حل هذه المسألة العويصة وذلك بإيجاد سعة الخزان الذى يضمن تصرفاً سنوياً ثابتاً من فتحاته لأى عدد السنين . وتفصيل هذا

البحث مبين في كتاب « المحافظة على مياه النيل في المستقبل » (١) .
وقد ظهر من الدراسة والبحث أن لنظرية التخزين المستمر مزاي وفوائد
بالغة الأهمية لمصر والسودان لم تكن معروفة لدينا من قبل مما أدى إلى أن
سعة الخزان يجب أن تكون أكبر بكثير من كل تقدير سابق . فقد بنى
مشروع التخزين القرني في البحيرات الاستوائية على أساس تثبيت التصرف
الداخل منطقة السدود بمجمله ٢٤ ملياراً في السنة وذلك بالأخذ بأحد
المشروعين الآتين :

يانشاء خزان واحد كبير على بحيرة البرت .

أو بانشاء خزانين أحدهما على بحيرة فكتوريا لتثبيت التصرف السنوي
لهذه البحيرة والآخر على بحيرة البرت لتثبيت التصرف الباقي الداخل
منطقة السدود .

وقد أوضحنا في كتاب « المحافظة على مياه النيل في المستقبل » كيفية
تشغيل الخزائين معاً ، ولكن لم تتمكن من البت في المدى الذي يمكن أن
يرتفع إليه منسوب بحيرة فكتوريا إلى أن نقف على رأى حكومة أوغندا
في تأثير هذا المنسوب على المنشآت القائمة على ساحل البحيرة .

والمشروع الأول الخاص بإنشاء خزان واحد كبير على بحيرة البرت
تزيد تكاليفه عن المشروع الثاني ، إلا أنه يمتاز عنه من ناحية سهولة الموازانات
وبرنامج التشغيل .

أما المشروع الثاني أو مشروع الخزائين فنفقات إنشائه تقل إذا ما تيسر
إقامة خزان كبير على فكتوريا وخزان صغير على البرت إلا أن تشغيل
الخزائين معاً يحتاج إلى عناية خاصة نظراً لأن الموازانات ستعتمد على تنبؤات

(١) "The Future Conservation of the Nile" by Hurst Black & Simaika.

عن الروافد المغذية للبحيرات التي لم تسجل أرصادها للأسف قبل عام ١٩٤٠ والتي ما زالت في حاجة ماسة للبحث والدراسة .

وسأنكم الآن عن المشروع الأول الخاص بإنشاء خزان واحد كبير عند مخرج بحيرة البرت .

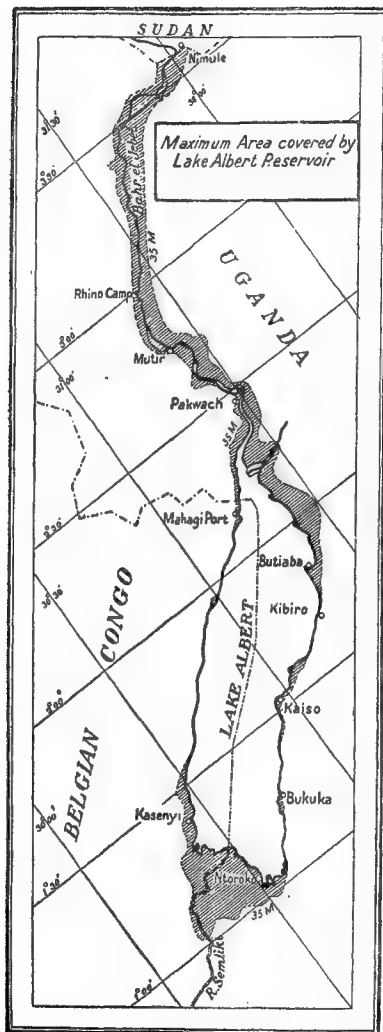
يهدف هذا المشروع إلى تحويل بحيرة البرت إلى « خزان قرفى » ويوجد موقعان صالحان لإقامة السد الأول عند بلدة موتير على بعد حوالى ٧٠ كيلو متر من البحيرة والآخر على مسافة ٢٣٠ كيلو متر شمالى مخرج البحيرة عند نيمولى حيث يدخل بحر الجبل حدود السودان إذ أن هناك حاجزاً صخرياً قد نخر النهر فيه مجراه ويعتبر هذا الموقع الأخير أنسب المواقع لأنه يساعد على عدم صرف مياه للمحافظة على الملاحة جنوبى نيمولى كما أنه سيساعد أيضاً على الارتفاع بمياه السيول التى تصب فى بحر الجبل فى المنطقة الواقعة بين موتير ونيمولى وسوف تدخل ضمن نطاق الخزان تلك المستنقعات المنتشرة فى هذه المنطقة والتي تسبب ضياع المياه فى الوقت الحاضر .

أما التصرف الثابت المنتظر سحبه من الخزان فهو ٢٤ مليار فى السنة يوزع على الوجه الآتى :

١٦ مليار فى وقت الحاجة (Timely Period) أى من ١١ ديسمبر - ١٠ يونية (تاريخ نيمولى أو منجلا) .

٧ - مليار فى وقت الفيضان (Untimely Period) أى من ١١ يونية إلى ١٠ ديسمبر (تاريخ نيمولى أو منجلا) .

غير أن هذه المقادير التى ينتظر سحبها من الخزان عند نيمولى لا شك ستكون عرضة للتعديل بعد التنفيذ على ضوء ما تسفر عنه دراسة السيول المغذية لبحر الجبل بين البحيرة ونيمولا والتنبؤ بتصرفاتها وأيضاً - كما سبق أن قدمنا - عند استخدام البحيرة للتخزين المعادل الذى يستدعى



مصرف البحيرة كله أو بعضه في السنين العالية لتعويض العجز في السنين الشحيحة الإيراد .

ولقد ظهر من الأبحاث التي أجريتها أن سعة الخزان اللازمة لضمان سحب سنوى ثابت تخضع لعاملين الأول هو المادة التي تتضمن فيها هذا السحب الثابت والثاني هو مدى ذبذبة التصرفات الفعلية السنوية للبحيرة .

فإذا كانت (R) هي سعة الخزان و (N) عدد السنين التي تتضمن فيها السحب السنوى الثابت و (σ) معدل الانحراف أى ال standard Deviation فإن :

$$R = 1.65 \sigma \sqrt{N}$$

وظاهر أنه لو كان إيراد النيل مقصوراً على التصرف الخارج من بحيرة البرت لكانت هذه السعة كافية للحصول على أقصى فائدة من التخزين المستمر ببحيرة البرت . . . ولكن هناك فروع وروافد تصب في النيل شمالى مخرج البحيرة فإذا أمكننا التنبؤ بتصرفاتها فإن أى فائض في تصرف أحدها يمكن أن يقابل بتخفيض معادل له في التصرف الخارج من البحيرة . . . فبهر السوابط مثلاً كان يمكننا التنبؤ بزيادة إرادته في عام مشابه لعام ١٩١٧-١٩١٨ وكان يمكننا تخفيض تصرف خزان البرت تبعاً لارتفاع تصرف السوابط وتخزين ما يعادل هذه الزيادة .

سابق :

رأيت حضراتكم أن هناك فرقاً بين الدور الذى يلعبه خزان البرت للتخزين المستمر لضمان سحب ثابت منه وبين الدور الذى يقوم به في التخزين المعادل أى تخزين ما يعادل الفائض بالنهر من الروافد أو الفائض في خزان مروى على النيل الرئيسى .

ففي الحالة الأولى تكون الموازنات أو توماتيكية وذلك بصرف تصرف ثابت في كل سنة أما في الحالة الثانية فإنه يجب التنبؤ بإيراد الروافد التى تغذى النهر فيتغير تبعاً لذلك تصرف البحيرة من سنة لأخرى . . . وبعبارة أخرى

ستزداد سعة الخزان إذا ما استخدم أيضاً للتخزين المعادل .
ولما كان الغرض الأول من تخزين الفائض هو سد العجز في السنين
الشحيحة الشاذة فإن السعة النهائية للخزان ستوقف أيضاً على العجز الذي
الذي يجب مواجهته .

وأنه ولو أن زيادة سعة الخزان بحيث تكفي لمواجهة العجز في أسوأ
السنين ليست كبيرة نسبياً إلا أننا سننظر في سنة استثنائية كعام ١٩١٤ إلى
صرف زيادة قدرها ٨٠ مليون في اليوم في فترة الحاجة في منطقة السدود
الامر الذي يستدعى توسيع قناة جونجلي توسيعاً عظيماً . . . لذلك رؤى
الإكتفاء بأن تزداد سعة الخزان لسد العجز في حدود ٣,٣ مليار عند أسوان
وهو قدر كاف لمواجهة العجز في كل الأعوام باستثناء سبعة منها فقط . .
سادتي :

بعد إنشاء خزان البرت والتحكم في المياه الداخلة منطقة السدود ستتم
حالة التصرفات المارة ببحر الجبل وستنقص تبعاً لذلك مساحة المستنقعات
ولن تتعرض هذه المناطق للفيضانات العالية المفاجئة التي نستطيع تفاديها
بزيادة سعة الخزان .

وسيترب على ذلك تعديل جوهري في نظام المعيشة هناك
من هذه الإعتبارات السابقة أيها السادة يمكن تلخيص النتائج التي وصلنا
إليها فيما يأتي :

في المرحلة الأولى :

١٢٥ مليار سعة الخزان اللازمة للتخزين القرني ولضمان سحب ثابت
قدره ٢٤ مليار سنوياً .

١٣٩ مليار سعة الخزان اللازمة للسحب السابق مضافاً إليها السعة اللازمة
لسد العجز في السنوات الشحيحة في حدود ٣,٣ مليار عند أسوان .
١٥٥ مليار سعة الخزان اللازمة لضمان السحب ولسد العجز ولعدم

زيادة التصرف في منطقة السدود عما كانت عليه في سنة ١٩١٧ — ١٩١٨ .
(وهذه السعة تتوفر برفع منسوب الخزان إلى ٣٥ متراً على مقياس بوتيا با)
وفي المرحلة النهائية . (أنظر الخريطة رقم ٤)
١٩٥ مليار سعة الخزان اللازمة لكل ما تقدم ولوقاية منطقة السدود
في حالتها النهائية .

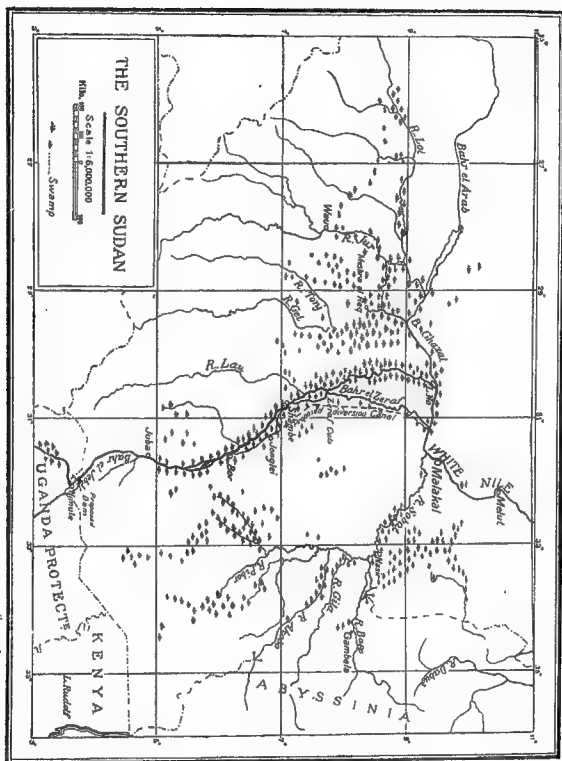
خزان بحيرة فيكتوريا للتخزين القربى

يعتبر هذا المشروع متما لمشروع بحيرة البرت للتخزين القربى فإنه إذا
أنشئت قناطر على شلالات أوين (Owen Falls) بالقرب من شلالات
ريبون (Ribon Falls) عند مخرج بحيرة فيكتوريا لتثبيت التصرف الخارج
منها فإنه يمكن تخفيض السعة اللازمة لخزان البرت
وقد وجد أن السعة اللازمة لتثبيت التصرف في الخارج من بحيرة فيكتوريا
لمدة ١٠٠ سنة هي ٧٨ ملياراً وأن الموازنة ستكون في حدود ١,٨٠ ملياراً أى
زيادة ١٤ سنتيمتراً فقط على أقصى مدى لتغير مناسيب البحيرة في الخمسين
سنة التي أخذت فيها الأرصاد .

بهذا الاجراء يمكننا تخفيض السعة النهائية اللازمة بخزان البرت من ١٩٥
ملياراً إلى ١٥٠ ملياراً وهذه تتوافر مع ما روعى من احتياط لاحتمال الخطأ
وتأثير الأمواج بتخزين لا يزيد عن ٣٥ متراً على مقياس بوتيا با .

هذا وإذا كان في الامكان زيادة حدود الموازنة من ١,٨٠ ملياراً إلى ٢,٨٠
متراً بدون إثارة ارتباك خطيرة للصالح المحلية فإنه يمكننا تخفيض السعة
النهائية اللازمة في خزان البرت من ١٩٥ ملياراً إلى ٩٠ ملياراً وهذا يقابل
منسوب ٢٨ متراً على مقياس وتيا با (مع الاحتياط لاحتمال الخطأ
وتأثير الأمواج) .

إن هذا طبعاً سيتوقف على نتيجة المفاوضات مع حكومة أوغندا التي أعلم



أنها تدرس مشروعا لتوليد القوى الكهربائية من مساقط المياه عند مخرج بحيرة فيكتوريا .

مشروع قناة جونجلي بمنطقة السدود

يعتبر مشروع شق قناة جونجلي جزءاً متمماً لمشروع خزان البرت وفكتوريا ومكملهما ، ولن يكون لأحدهما ميزة كبيرة بغير الآخر ، لأن إنشاء خزان البرت وفكتوريا وحدهما إجراء غير عملياً بدون عمل تحويلة للنهر تبعد به عن منطقة السدود التي تبذل ثلاثة عشر ملياراً من مياحه وتبدها على جانبيه (أنظر الخريطة رقم ٥) .
وقد درست وزارة الأشغال ثلاثة مشروعات لتقليل المياه الضائعة في منطقة السدود وهي :

- ١ - مشروع فيفتو - بيدور وهو عبارة عن تحويله لتصل بنهر الهيبور .
- ٢ - عمل جسور لبحر الجبل .
- ٣ - شق قناة جونجلي .

وقد استقر رأى الوزارة في سنة ١٩٣٨ على اختيار مشروع جونجلي ، وهو ينطوى على إنشاء قناة بعيداً عن المستنقعات تبدأ من جونجلي شمال بور إلى النيل الأبيض شرق مصب بحر الزراف لتحمل تصرفاً يومياً قدره ٢٩ مليون ، على أن يحتفظ بحر النيل بالمياه الباقية وهي لقلتها النسبية ستحد كثيراً من كمية المياه الضائعة على جانبيه .

إلا أن البحث الذي قامت به أخيراً مصلحة الطبيعيات أثبت أن التصميم الذي عمل للقناة سوف لا يكون كافياً لمشروع التوسع النهائي لمصر والسودان .
إن القطاع التصممي للقناة يتوقف على ما سيصرف من الخزان في فترة الفيضان (Untimely Period) . ففي هذه الفترة تحتاج إلى صرف ٣٠ مليون

يومياً في بحر الجبل لضمان الملاحة فيه و ١٣ مليوناً في اليوم في قناة جونجلى لمنع نمو الحشائش أى ٤٣ مليون في اليوم لمدة ١٨٣ يوماً . فيكون مجموع ما سيصرف في وقت الفيضان ٨ مليار .

وعلى ذلك سيكون مجموع ما سيصرف من الخزائن في فترة الحاجة (Timely Period) ١٦ ملياراً أو بمعدل حوالى ٩٠ مليون في اليوم منها ٤٠ مليون في بحر الجبل . إذ أن التصرف هو أقصى ما يمكن صرفه فيه بدون أن يكون الضائع كبيراً والباقي وقدره ٥٠ مليون في اليوم سيصرف في قناة جونجلى . وبما أنه في أوائل الفترة الحرجة وفي آخرها سنضطر لتخفيض تصرف القناة عن هذا القدر . فقد صممت على أن تحمل تصرفاً أقصاه ٥٥ مليوناً في اليوم وبذلك سيكون عرض قاعها ١٢٠ متراً وعمقها ٥ أمتار ، وأذكر على سبيل المقارنة أن أقصى تصرف للترعة الإبراهيمية هو ٧٠ مليون وأن عرض قاعها ٥٠

أقصى تصرف يسمح به في النيل الأبيض عند الملاكال :
لما كان أكبر تصرف للنيل الأبيض عند الملاكال هو ١٠٦ مليون في اليوم ، وهذا يسبب رموماً في النيل الأبيض وفي بحر الزراف والدرجة ما في الجزء الأسفل من بحرى الجبل والغزال . فقد روعى في المشروع الأصلي الذى أعدته وزارة الأشغال ألا يزيد التصرف عند الملاكال عن ٩٠ مليوناً في اليوم فتادياً لزيادة الضائع الناتج من ارتفاع المناسيب في النيل الأبيض في المسافة بين الملاكال وبحيرة نوالتي تشبه عنق الزجاجة .

ولقد وجدنا بالبحث أن التقيد بهذا الرقم سيحد من استخدام المياه المخزونة في بحيرة البرت على الوجه الأكمل ، ولذلك اعتبرناه في مشروعنا ١٠٠ مليون بدلاً من ٩٠ مليون في فترة الحاجة .

قناة جونجلى والموازنة على خزان البرت :
أهم القواعد التي روعيت عند تصميم المشروع تلخص فيما يأتي :

أولا - صرف ٨ مليار من خزان البرت في فترة الفيضان (٢١ يولية - ١٠ ديسمبر) تاريخ الملاكال وهو أقل ما يمكن صرفه لضمان الملاحة في بحر الجبل ، ومنع نمو الحشائش في قناة جونجلي .

ثانيا - صرف ١٦ ملياراً من الخزان في فترة الحاجة (٢١ ديسمبر - ٢٠ يولية) تاريخ الملاكال .

ثالثا - أقصى مايسمح به عند الملاكال لمنع زيادة في النيل الأبيض وهو ١٠٠ مليون في اليوم على هذا الأساس يكون المكتسب عند الملاكال في سنتين متوسطة وفي فترة الحاجة هو ٦,٥ مليار أى أن ٥,٢ مليار مضمونة في كل السنين عند اسوان .

مشروع بحيرة نانا للتخزين القرني

إن هذا المشروع يعتبر مشروعا حيويا لمواجهة التوسع الزراعي النهائي في إقليم الجزيرة بالسودان ، وقد درس دراسة وافية على أساس استعماله خزاناً عادياً . تجمع فيه مياه الأمطار الزائدة ثم تطلق في نفس السنة لإعداد الزراعة في السودان ومصر في الفترة الحرجة .

وقد قامت مصلحة الطبيعيات أخيراً بدراسة هذا المشروع من عدة نواح للتخزين القرني ، على اننا لا نستطيع أن نعطي حكماً نهائياً عن مدى التخزين بهذه البحيرة قبل أن نصل مع حكومة الحبشة إلى الحد الذي نستطيع بلوغه بمنسوب التخزين وهل سيقصر على منسوب ٨١,٥٠ متراً أم سنعلو بمنسوب البحيرة إلى ٨٣ متراً .

فإذا اقتصرنا على منسوب ٨١,٥٠ متراً أمكننا في حدود أربعة أمتار ونصف أى منسوب ٧٧ إلى منسوب ٨١,٥٠ أن نضمن سجا ثابتاً من الخزان . يقابله مكسب عند أسوان قدره حوالى مليارين مناصفة بيننا وبين السودان .

وإذا ارتفعنا بمنسوب البحيرة إلى ٨٣ متراً أى جعلنا الموازنة في حدود ستة أمتار تكون هناك — علاوة على المكتسب السنوى البالغ مليارين — سعة كافية لرصيد قدره ستة مليارات أما إذا جعلت الموازنة في حدود تسعة أمتار (٧٤ — ٨٣ متراً) فإن الرصيد يزيد إلى ١٠ مليارات .

هذا وقد علمت أن هناك إقتراحاً تدرسه حكومة الحبشة لتوليد القوى الكهربية من مساقط Tis Esat على مسافة قصيرة من مخرج بحيرة تانا ، حيث يبلغ سقوط المياه ٤٠ متراً وعرض النهر كيلومتر ونصف .

وعلى ضوء ما تقدم يتضح ما يأتى :

أولاً — أن لا غنى عن خزان تانا للتوسع النهائى فى السودان .

ثانياً — أنه إذا أنشئ فى البحيرة خزان للتخزين القربى فإنه يضمن سحبا ثابتا قدره ملياران فى السنة (مقدرة عند أسوان) نصفها للسودان والآخر لمصر .

ثالثاً — أن كل ما تستفيد به مصر من هذا الخزان هو فى حدود مليار واحد يمكن تديره من أية جهة أخرى ولكنه يمكن استخدامه فى الوقاية من غوائل الفيضانات العالية فى حدود مليارين .

رابعا — تكون فائدة هذا الخزان حيوية لمصر إذا استعمل للتخزين القربى مع إيجاد السعة الكافية فيه للتخزين المعادل أو بعبارة أخرى تكوين رصيد كبير لإسعاف مصر فيما لو ظهر — حوالى منتصف شهر يونيه — عجز جافى لا يمكنه التنبؤ به فى إيراد شهر يوليه إذ أن خزان تانا هو الخزان الوحيد الذى يمكنه إسعافنا فى هذا الظرف الحرج لأن المياه يمكن أن تصل منه لاسوان فى أقل من شهر بينما لا تصل المياه من خزان البرت قبل ٥٠ يوما .

سادق :

كنا فى الماضى تنغاضى عن احتمال حدوث سنة شحيحة كسنة ١٩١٣ آملين

أن لا يتكرر حدوثها في وقتنا الحاضر وربما كان هناك بعض العذر في أننا حتى لو حجزنا كل نقطة من المياه التي تجري في النيل في هذه السنة الشاذة لما تمكنا من سد احتياجاتنا .

ولو تكرر عام كعام ١٩١٣ في المستقبل — بعد استكمال التوسع الزراعي — لكان كارثة أى كارثة على مصر وأنى لست أدري أيهما أسوأ في عواقبه أهو فيضان كفيضان سنة ١٨٧٨ الخطر أم مجاعة كسنة ١٩١٣ تأتي بعد أن تكون البلاد قد استكملت توسعها الزراعي .

ففي سنة كسنة ١٩١٣ سنحتاج إلى ٧ مليارات لسد العجز الفجائي في إيراد شهرى يوليه وأغسطس علاوة على ٩ مليارات أخرى لسد العجز في فترة التحريق التالية أى في صيف السنة التالية أما العجز الأول فقد بينا أنه لا يمكن أن تصلنا مياه من بحيرة البرت في الوقت المناسب لبعدها أما عن العجز الثانى فلا يمكن مواجهته إلا في حدود ثلاث مليارات تقريبا كما ذكرنا آنفا والخزان الوحيد الذى يمكنه إسعافنا في كلتا الحالتين هو خزان تانا إذا ما توفر فيه رصيد مائى كبير .

نستخلص مما قدمنا ما يأتى :

أولا — أننا للحفاظ على النسبة الضئيلة التى تخص الفرد في الوقت الحاضر من الأراضي المنزرعة يتحتم لمواجهة الزيادة المضطردة السريعة في عدد السكان أن يتم التوسع النهائى لمصر في سنة ١٩٨٠ .

ثانيا — أننا وصلنا إلى مرحلة يتعذر بعدها الاعتماد على الخزانات العادية أى خزانات الحجز السنوى المقامة على النيل كخزان أسوان ومروى لمواجهة التوسع الزراعي النهائى لمصر والسودان لأنه لا يمكن ضمان ملء هذه الخزانات في كل الأعوام .

ثالثا — أن الضمان الوحيد لمواجهة التوسع النهائى يستدعى إنشاء خزانات

للتخزين القرني أى المستمر لمدة مائة عام في بحيرات البرت وفيكتوريا وتانا لأن هذه الخزانات سوف تضمن إيراداً سنوياً ثابتاً في كل السنين .

رابعا - أن خزان الشلال الرابع عند مروي فضلا عن حمايته لشمال السودان ومصر من غوائل الفيضان فضلا عن استخدامه فوق ذلك للتخزين الصيفي فإنه سيلعب دوراً حيوياً هاماً في مشروع المحافظة على مياه النيل في المستقبل إذ سيكون خزاناً منظماً للتخزين المتبادل في الخزانات القرنية بالبرت وفيكتوريا وتانا .

واقدر رأيتم أنه لا يمكن مواجهة العجز في السنين الشحيحة الإيراد إلا بالتخزين المتبادل .

كما رأيتم أن خزان مروي هو خزان منظم للخزانات القرنية فلو فرض مثلاً أن الرصيد الموجود بخزان تانا أخذ يتلاشى فإنه يمكننا عن طريق خزان مروي تخزين ما يعادل الفائض فيه حتى نكون رصيداً جديداً وبالمثل لو وجدنا أن منسوب خزان البرت مثلاً أخذ في الهبوط بسرعة يمكننا تعويضه من الفائض بخزان الشلال الرابع .

خامسا - كما رأيتم أننا إذا فوجئنا بفيضان أشد خطراً من فيضان سنة ١٨٧٨ فإنه يمكن مواجهته وتخفيض حدته بتخزين مليارين في تانا وثلاثة مليارات في خزان أسوان .

سادسا - وقد رأيتم احتمال حدوث عجز لجأئ في احتياجات شهر يولييه في بعض السنين الشحيحة ، وأنه لا يمكن تعويضه في الوقت المناسب إلا من رصيدنا بخزان تانا .

كل هذا أيها السادة يلقي ضوءاً على الارتباط الوثيق بين هذه الخزانات جميعاً ، وكيف أنها تكون وحدة فنية واحدة يتحتم على المهيمن عليها أن يحول بصره في وقت واحد إلى خزان أسوان وخزان مروي وخزان البرت . وخزان فيكتوريا ، وإلى الرصيد ببحيرة تانا ، وإلى روافد النهر جميعاً ، ليرى

ما يستطيع أن يطلقه من هذا أو ذاك ، وجملة القول سيخضع النهر لمشروعات
جمّة يأخذ بعضها برقاب لا يقف أحدها على قدميه دون أن يستند إلى الآخر
ولا يمكن التقيد ببرنامج خاص يتفق عليه سلفا لاستخدام هذه الخزانات ،
لأن هذه البرامج تكون عرضة كما أوضحت لحضراتكم لتغيرات فجائية من
سنة لسنة . بل من شهر لشهر طبقا لحالة الشهر .

وأمامنا نحن المهندسين ، كما سمعتم الليلة ، من الأسباب الحيوية ما يجعلنا
نستمسك بوحدة الوادى أكثر مما يتمسك به رجال السياسة والحرب .
فلنبذل في سبيل هذه الوحدة كل ما أوتينا من قوة ، تحقيقا لخائنه الشامل
: فى ظل عاهله العظيم فاروق الأول ملك مصر والسودان حفظه الله ورعاه .

مشروعات النيل

لحضرة صاحب السعادة نؤاد أباط باتا

رئيس الجمعية الزراعية الملكية

أيها السادة :

لقد برح الخفاء وما كان بالأمس ظنونا واستنتاجا أصبح اليوم حقيقة واقعة ، لا أدخل في تفاصيل تاريخية وسياسية حتى ولا تفاصيل مائة . إنما أعرض عليكم الوقائع الآتية :

مصر هبة النيل . وحضارة أهلها رهن بماء النيل وما يلزمها وما يصلها من ماء النيل .

وما انتقل محمد علي إلى الجنوب وما تحرك سعيد إلى الجنوب وما توغلت جيوش الحديو اسماعيل إلى أقصى الجنوب حتى وصلت بحيرة نيازا ووضع الملك متيسا سلطان أوغندا نفسه تحت الحماية المصرية بمعاهدة أبلعت للدول إلا كان الاعتبار من كل ذلك السير وراء الماء .

وما اقتطعت انجلترا مديرة خط الإستواء من السودان وما نشرت نفوذها على منطقة البحيرات إلا لتسيطر على مصر والسودان بسبب الماء .

وفي مذكرة قدمتها لمؤتمر القطن الدولي المعقود في القاهرة بتاريخ ١٧ و ١٨ و ١٩ فبراير سنة ١٩٣٤ بعد زيارة خاطفة وراء القطن الماء . قلت ما يأتي بالنص الواحد :

« في سنة ١٩١١ شرفني جلالة ملكينا فؤاد الأول بالاتفاق مع عظمة المرحوم السلطان حسين كامل ابن الفلاح مؤسس الجمعية الزراعية ورئيسها

الأول بالانتداب لزيادة الصومال الطلياني لبحث إمكان زراعة القطن هناك على جوانب مجرى نهر الوبي شبالي وعند عودتي من هذه الرحلة زرت الاريتريا والسودان وكانت إقامة سدود على نهر الوبي شبالي ونهر الجاش والنيل الأزرق، مشروعات وأفكار وأمانى :

أما في رحلتي الأخيرة في يناير وفبراير سنة ١٩٣٤ فقد رأيت أن تلك المشروعات قد حققت بالفعل وزاد عليها جبل الأولياء الذى رأيت العمل فيه قائما على قدم وساق ورأيت كذلك تلبية أسوان قد تمت .
ليس من شأن هذه المذكرة بحث المشروعات الكبرى على النيل من إقامة قناطر وسدود وخزانات ولكن لامناص من الإشارة إليها لما لها من العلاقة المباشرة للتصرف فى مياه النيل لإنتاج مقادير جديدة من القطن للعالم .

أما مسألة الجزيرة نفسها بالسودان وتبلغ أربعة ملايين من الفدادين أو أكثر وتتشتم حكومة السودان أن تزرع منها ثلاثة ملايين فى النهاية وفى المساحة التى يمكن وصول المياه إليها من الترع التى حفرت بموازاة النيل الأزرق والتى تأخذ المياه مباشرة من خزان سنار ولكن زيادة الأراضى التى تزرع وزيادة مناسيب المياه التى تؤخذ خاضعة لاتفاقات ومراقبة من الحكومة المصرية ولها علاقة مباشرة بكمية المياه التى تخزن من تلبية خزان أسوان وإقامة خزان جبل الأولياء وما يتلوها من مشروعات الرى الكبيرة فى بحيرة البرت نيازا وشق مجرى النيل فى منطقة السدود ومشروع إقامة سد فى بحيرة تسانا فى الحبشة وربما على فيكتوريا نيازا نفسها فى أوغندا . انتهى ما قلته فى سنة ١٩٣٤ فى مذكرتى لمؤتمر القطن فى القاهرة وما ذكرته فى محاضرة لى بالجمعية الزراعية الملكية فى السنة نفسها .

وفى هذا العام ظهر كتاب جليل القيمة الفنية عن حوض النيل والمحافظة عليه وضعه الأساتذة هرست وبلاك وسيميكه وخلاصته أن الأعمال الرئيسية اللازم إقامتها هى ما يأتى :

أولا — عمل خزان على النيل بين العظيرة ووادي حلفا .
ثانيا — عمل خزان على بحيرة البرت وقناطر حجز المياه في بحيرة فيكتوريا
ثالثا — شق قنال في منطقة السدود .
رابعا — عمل خزان على بحيرة تانا في الحبشة .
لن أدعى الهندسة والهيدروليكا ولكني رأيت النيل من منبعه إلى مصبه
فهو يتمثل أمامي كرقعة الشطرنج أراها كلها من أولها إلى آخرها فيمكنني
الحكم على ما فيها .

على هذا الاعتبار أقرر أن هذه المشروعات الأربعة رائعة من الوجهة
الفنية ويجب عملها ولكن بشرط أن نكون أصحاب النيل من منبعه إلى مصبه
ولنا السيطرة التامة على فتح المياه وإقفالها وعلى تصرفها .
أيها السادة : كلكم يعرف كثيرا عن خفير القنطرة وعن سلطته ونفوذه
فما بالكم إذا كان خفير القنطرة يتقمص فيصبح بريطانيا العظمى يجيوشها
وأساطيلها وطيرانها .

هناك إتفاقية المياه بيننا وبين إنجلترا على تصرف مياه النيل في مصر
والسودان . هل تذكرون حادثة السردار المشؤمة وما تبعها من قرار الجزال
الذي بنقضا وزيادة المزروع بالجزيرة وما يتبعه من سحب المياه إليها من
خزان سنار على النيل الأزرق رغم اتفاقية المياه .

فن يضمن لي أن هذا الخفير الذي يكون في يده مفتاح قناطر بحيرة
فيكتوريا وخزان بحيرة البرت يحترم اتفاق معه بعد أن أصرف الملايين من
عرق جبين الفلاح المصري ، ويجوز جداً أن يستعملها لتجويي وتعطيشي
فأكون قد أعطيته الجبل ليشقني .

أيها السادة :

بعد ظهور هذا الكتاب الجليل جدا من الناحية الفنية أمطرتنا لندن
بالتلغراف الآتي بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٤٧ :

بعد هنا الشروع فى مسح منطقة حوض بحيرة فكتوريا فى أوغنده
إيثابة تمهيد للنهوض بمشروع كبير لتوليد القوى الكهربائية من مساقط الماء
بحيث يشمل منطقة واسعة من أوغنده وربما امتد كذلك إلى الأراضي المجاورة
فى كثير من شرق إفريقيا التى تصب مواردها المائية فى بحيرة فكتوريا .

ومن المشروعات التى يراد تنفيذها خزان جديد فى جينجا (عند منبع
النيل من بحيرة فيكتوريا) يكفل زيادة استخراج الكهرباء من مساقط الماء
بكيات لا حصر لها ونفقات ضئيلة للغاية وهو أمر لا غنى عنه فى بلاد يعوق
سبيل رخائها الفوز إلى موارد لهذه القوى الكهربائية بتكاليف قليلة .

ولا ينتظر أن يؤدى استخدام بحيرة فكتوريا مخزناً للماء إلى إثارة
ارتباك خطيرة ، بل سيكون أقصى ما يمكن أن ينطوى عليه ارتفاع مستوى
البحيرة إلى حد لا يزيد على ثلاثة أقدام من أعلى مستوى بلغه الماء فيها ولن
يحدث هذا قبل انقضاء عشرين عاماً على القليل بعد إنشاء الخزان .

ومن المنافع الأخرى التى ستجنى من إنشاء خزان كهذا تذليل النقل فى
بحيرتى فكتوريا وكيوجا . لأن استقرار مستوى الماء فيها سيشجع للسفن
مخرجاً إلى الموانئ فى خلال العام .

أيها السادة :

أقول لكم الحق لم أعرف للنوم طعماً ليلة كاملة بعد قراءة هذا التلغراف .
إذ أن مخاوفى التى تخيلتها فى عام ١٩٣٤ قد تحققت مع الأسف إذ قلت وقتها
« ربما يفكرون فى إقامة سدود على بحيرة فكتوريا فأصبح هذا الخيال
حقيقة واقعة » .

وإنى أتخيل خيالا آخر وأكبر الظن أنه سيتحقق كذلك :

ستتحرك مصر ، ويرفض البرلمان المصرى صرف ملايين الجنيهات لإقامة
خزان بحيرة البرت وموازنة قناطر فكتوريا للاستفادة منها بتوليد الكهرباء
ولحجز الماء ، ويحتج البرلمان المصرى على اللعب بماء النيل ، مصدر حياتنا .

فتنادى إنجلترا بدولية النيل وقد مهدت لذلك بإرسال مفتش رى لأوغندا من بضعة أشهر لأول مرة وعلى ما أعلم بحسب ما رأيت . فإن المزروعات كلها حتى القطن فى أوغندا تزرع وتروى بماء المطر ، ولكن إنجلترا تجمع الأصوات ضدنا فيكون لأوغندا صوت ولكينيا صوت وتنجانىكا صوت وكلها مستعمرات بريطانية حول بحيرة فكتوريا . والكونجو البلجيكي صوت وهو جارنا على بحيرة البرت . وللحبشة صوت على بحيرة تانا ، حتى وكذلك تسوق السودان بصوت آخر فتجمع ستة أصوات ضد صوت واحد لمصر . هذا الوضع أيها السادة خطر جداً علينا ، فقبل كل شيء يجب أن نعرف إلى أى طريق نحن مسوقون ، وأى ضمانات تعصمنا من الجوع والعطش والموت قبل أن نلقى بأيدينا إلى التهلكة .

وفيا يأتى مناظر بالفانوس السحري وشريط سينمائى يريك كيف أن انحدار الماء من بحيرة فكتوريا من فتحات ثلاث لا تزيد الواحدة على عشرة أمتار يمكن سدها بعمل هندسى قليل التكاليف فيرتفع الماء فيها نحو مترأ وأكثر ومساحتها ١٧ مليون فدان أى يحجز مئات المليارات من الأمطار المسكبة من الماء .

والنتيجة أنه من رأى أن تبلغ السلطات المختصة الحكومة البريطانية أن النهوض بهذه المشروعات بدون سابقة اتفاق مع الحكومة المصرية على جميع التفاصيل يعد عملاً غير ودى ضد مصر . ويعمل المصريون على وقفها حتى ولو اضطلعت بها إنجلترا على نفقتها فليست عندنا القوة المادية ولكن عندنا قوة الحق فى عالم لم يمح فيه من الوجود كل معالم الحق .

وحدة وادى النيل من الوجهة الاقتصادية

للعالم الجغرافى مسين لامل سليم بك

عميد كلية التجارة بجامعة فؤاد الأول

حضرات السادة :

إن مصر فى كفاحها للحصول على هدفها القومى وهو وحدة وادى النيل يجب أن تغى عناية كبرى بإبراز أهمية المصالح الاقتصادية المشتركة التى يعود نفعها على سكان الوادى جميعاً من تحقيق تلك الوحدة . فإن مصالح العيش والرزق أقوى من الإقناع وأبلغ فى كسب المؤيدين والأنصار من الحجج القانونية الوافية والأدلة المنطقية الدامغة . وليس بكاف أن نبين قوة الروابط التاريخية والجنسية والدينية التى تربط سكان مصر بسكان السودان منذ العصور القديمة فكم من دول كانت مرتبطة بكل تلك الروابط ثم انفصلت عراها بسبب تعارض المصالح الاقتصادية . وهل كانت ثورة المستعمرين الإنجليز بأمريكا تحت زعامة « جورج واشنطن » إلا دليلاً ناطقاً على تغلب المصالح الاقتصادية الخاصة على روابط الجنس واللغة والدين . ؟ وهلا يعتبر قيام دولتي بلجيكا وسويسرا وهما من أقوى دول أوروبا وطينة وأشدّها اتحاداً إلا دليلاً آخر على تفوق المصالح المادية على كل ما عداها من الروابط التى تربط أبناء الشعب بعضهم ببعض . ؟ فبلجيكا تتألف من عنصرين مختلفين فى اللغة والدين ولكن وحدة المصالح الاقتصادية هى الدعامة القوية التى تقوم عليها هذه الدولة الغنية الفتية كما أن سويسرا تعترف بثلاث لغات رسمية وتقع على صغرها وسط ثلاث دول عظمى اشتبكت فى حربين عالميين ومع ذلك فقد بقيت سويسرا وسط تلك العواصف الهوجاء محتفظة بسلامتها ووحدةها بسبب

إنقاذ أهلها بضرورة المحافظة على تلك الوحدة وإيمانهم بأهمية التمسك بالحياد التام رغبة في الإبقاء على ما بينهم من مصالح مادية عظيمة .

والحق أيها السادة أننا إذ ندافع عن قضية وادى النيل يجب ألا نقيم كبير وزن إلى ما نسمعه ونسمنعه من أعداء هذه الوحدة ، عما يزعمونه من ضعف حجتنا في إثبات ما يربط أهل مصر بأهل السودان من وحدة الجنس واللغة والدين إذ يكن أن تثبت أن مصلحة أهل مصر والسودان بل وحياتهم متوقفة على تحقيق هذه الوحدة . وليس من العسير علينا أن تثبت باطل دعواهم ونفنع العالم أجمع أن وحدة الجنس واللغة والدين قائمة فعلا بين مصر والسودان وأن ما بينهما من فوارق واختلاف لا يعدو كثيراً ما بين ساكن أعلى الصعيد وساكن شمال الدلتا من فوارق في اللهجة والجنس ولا يقرب بأى حال من الأحوال من الاختلافات الهائلة التي تميز سكان الولايات المتحدة حيث تجتمع كل شعوب الأرض تحت راية واحدة وحيث يعيش الجنس الأبيض والأصفر والأحمر والأسود في سلام ووثام مع أن عدد السود فيها يزيد عن ضعف عددهم في كل حوض النيل ومع ذلك لم يقل أحد أن الولايات المتحدة ليست وحدة سياسية قوية أظهرت في كل مناسبة شدة وطنية أبنائها وعظم تعلقهم بل واعتدادهم بقوتها ووحدتها وقد اجمع الناس على أن تعدد الأجناس في الولايات المتحدة كان سبباً رئيسياً لافى ضعفها بل في قوتها وحيويتها وان ما يؤلف بينهم ويدعم اتحادهم هو العيش في بيئة واحدة واعتناق مبادئ واحدة والعمل على تحقيق مصالح مشتركة واحدة .

ولئن كان واجبا علينا أن نضع في طليعة حججنا في الدفاع عن قضيتنا تلك الحجج الاقتصادية القوية التي تثبت لأهل مصر والسودان أولاً والعالم كله ثانياً أن مصر لا يمكن أن تعيش بغير السودان وأن السودان لا يمكن أن يعيش ويرقى من غير مصر . كما يجب علينا أن نرضى ضمير العالم ونُدحض دعاوى أعدائنا الذين يتهموننا بما هو فيهم بل من أخص مكوماتهم أى حب

السيطرة والاستثمار بأن نقيم الأدلة الدامغة التي لا يتطرق إليها الشك أو الوهن بأن مصر لا تبغى الكسب والمغانم من السودان وعلى حساب السودان وإنما تبغى الكسب والغنم لنفسها والسودان أيضا إذ لا تضارب في المصالح بين القطرين بل على العكس من ذلك يوجد ارتباط عظيم في المصالح بينهما مما يجعل العمل المفيد لأحدهما لا بد عائد بالفائدة على القطر الشقيق أيضا . إذا نجحنا في إقامة هذه الحجج الاقتصادية كانت بالإضافة إلى ما هو قائم فعلا من وحدة القطرين في الجنس واللغة والدين حججا دامغة لا يمكن دحضها أو الرد عليها وكانت قضيتنا مضمونة النجاح مهما طال في سبيلها الكفاح .

أيها السادة :

سمعنا في المحاضرات السابقة قطيعين من أقطاب الرى في مصر يوضحان بالأدلة والأرقام التي لا تقبل المناقشة شدة حاجة البلاد إلى مشروعات الرى في أعالي النيل لكي تتمكن مصر في السنوات المقبلة من المحافظة على مستوى معيشة أبنائها ومن توسيع المساحة المزروعة لكي تتمشى مع ما ينتظر من زيادة مطردة في عدد السكان ولا أعالي مبالغا إذا قلت إنه لا يوجد أحد في داخل مصر أو خارجها يستطيع أن يقاوم قوة تلك الأدلة والأرقام أو يتردد في الاعتقاد أن مصر بحاجة ماسة لا تقبل التسويف والارجاء لتنفيذ تلك المشروعات على اعتبار كونها سلسلة متصلة الحلقات مرتبطة النتائج .

غير أنني أستمعكم عذراً إذا أضفت إلى هذه البيانات الوافية بعض الملاحظات التي أراها على جانب عظيم من الأهمية ، وهي أن هذه المشروعات سوف تعود على السودان بنفس الفوائد التي تعود بها على مصر بحيث تصبح مصلحة القطرين في تنفيذ مصلحة مشتركة واحدة . فصر ستصرف في السودان وأعالي النيل ما لا يقل عن سبعين مليوناً من الجنيهات في سبيل إقامة هذه المشروعات وأن هذه الأموال الطائلة ستسبب انتعاشاً اقتصادياً في السودان لم يعرفه من قبل . فسوف تمد الطرق العديدة والخطوط الحديدية الكثيرة ،

وسوف يزداد عدد العمال والموظفين فيزداد الطلب على المباني والأغذية والخدمات وكل حاجيات المعيشة مما يشجع على ارتفاع أسعارها وزيادة إنتاجها ووفرة الأرباح منها . فكأن مصر بإقدامها على تنفيذ تلك المشروعات تفتح أبواب الزواج والرخاء والكسب أمام السودان بدلا من الخمول والكساد والتأخر الذي ظل السودان يعانيه حتى الآن .

وفضلا عن ذلك فإن جل تلك المشروعات الهندسية سيزيد الإيراد المائي للسودان بقدر ما يزيده لمصر . مخزانات بحيرة تانا والبرت وفستوريا وكذلك قناة السدود ترمي إلى التخزين القرنى لكل حوض النيل لا لمصر وحدها وإلى توفير الماء الوارد من هضبة البحيرات بعد أن كان يتبدد في المستنقعات . وهذا الماء يمر بالسودان قبل أن يمر بمصر ويستفيع به السودان في توسيع مساحاته المزروعة كما تنتفع به مصر . ولذا كان من الواجب أن تسمى هذه المشروعات بمشروعات الري في مصر والسودان بدلا من أن تكون مشروعات الري بمصر وحدها . وإن مصر إذ تعلن عن شدة حاجتها إلى تلك المشروعات وعن استعدادها لأن تحمل وحدها أعباء إنشائها من الناحية المالية والهندسية إنما تعرض على السودان في نفس الوقت ضمانا للزواج والرخاء لم يسبق أن سعدت البلاد بمثله ، وتوسعا كبيرا في المساحة المزروعة سيعود نفعه على أصحاب الأرض من المزارعين أنفسهم وعلى البلاد بأكملها .

وإذا كانت مصر تطالب بأشرفها وحدها على تلك المشروعات وقت تنفيذها وبعد تنفيذها وترفض أن تسلم مقاليد حياتها لدولة أجنبية تتحكم فيها كيفما شاءت ، فهل تكون مسرفة في هذا الطلب ومتعنتة فيما تظهره من قلة ثقتها بدولة عظيمة كإنجلترا ؟ أليست إنجلترا هذه هي صاحبة الأربعة والسعين وعدا بالجللاء ؟ أليست هي التي استغلت حادثا سياسيا فرديا وهو مقتل السردار فعمدت إلى إذلال مصر وإهدار كرامتها ، وحصلت على غرامة نصف مليون جنيه من هذا الشعب الفقير الذي لا تنفك عن تعبيره بانخفاض

مستوى معيشة أبنائه ، وأمرت بإخراج الجيش المصرى من السودان ، وهو الجيش الذى احتل ما احتمل من التضحيات فى سبيل استرداد السودان لكى تنعم بحكمه انجلترا وحدها . ولم تكف انجلترا بذلك بل اقحمت على هذه المطالب الجائرة موضوع الرى فى السودان فأعلنت تحررها من وعدها السابق بتحديد المساحة المزروعة من أرض الجزيرة . لكى يشعر كل مصرى أن زراعته أى حياته صارت مهددة فى الصميم . وأن انجلترا ما زالت سيدة الموقف .

يا حضرات السادة : إن هذه المأساة لا يمكن أن تتكرر وليس هناك شخص . يقدر المسئولية يستطيع أن ينصح لمصر بعد ذلك أن تقدم على مشروعات الرى فى أعلى النيل وتنفق ما ستفقه فى هذا السبيل ، وهناك جندى بريطانى واحد فى السودان . فكان الإختبار الذى يواجهنا اليوم هو إما أن يحقق الجلاء عن السودان لكى تتمكن من تنفيذ مشروعات الرى فيه ونسعد بعد ذلك كما يسعد لإخواننا السودانىون بالرخاء والرفاهية أو أن نقبل صاغرين أن نعيش فى الفقر والذل أبد الأبدىين .

أيها السادة : إن موضوع الدعائم الاقتصادية التى تقوم عليها وحدة وادى النيل أوسع كثيراً من موضوع الرى فى حوض النيل ، ولكى نفهمها على حقيقتها يجب أن نستعرض بإيجاز الحالة الاقتصادية فى كل من مصر والسودان ، والأهداف الاقتصادية التى يرى إليها كل من القطرين ، ثم نوضح الوسائل الموصلة إلى تحقيق تلك الأهداف ونبين كيف أن الوحدة بينهما شرط أساسى للنجاح فى ذلك .

فأهم مظاهر الحالة الاقتصادية فى مصر فى الوقت الحاضر ؟ إن نظرة سريعة عابرة تبين أن مصر فى حالة اقتصادية سعيدة تغبط عليها حقاً ، سيما بمقارنتها بالدول الكبرى التى كانت فيما مضى متعجرفة بثروتها ، متبجحة بمدنيتها وقوتها . فيزانية مصر متوازنة وليس على حكومتها ديون أجنبية .

بل لها ديون أجنبية كبيرة في الخارج وهي تملك إحتياطياً كبيراً تفكر على مهل في صرفه في أعمال الإصلاح الكثيرة ومستوى الضرائب فيها منخفض وجميع حاجيات المعيشة فيها متوفرة وإن كانت غالبية الثمن نظراً للتضخم المالى الذى أصابها خلال الحرب كما أصاب جميع دول العالم بلا استثناء . وبالجملة فهى أسعد حالاً من أغلب الدول المتصرة في الحرب التى ما زالت تعاني ويلات الجوع والفقر والإرتباك الاجتماعى والاقتصادى الشديد .

هذه أيتها السادة نظرة سطحية عابرة إلى حالة مصر الاقتصادية في الوقت الحاضر وهى إن دلت على شيء فعلى جهل من يلقيها واكتفائه بالنظر إلى القشور دون اللباب . أما النظرة العميقة الصحيحة فأنها تحترق ذلك الوشاح المزخرف الجذاب إلى حقيقة مؤلمة لا يمكن مهما حاولنا أن نخفيها عن أنفسنا وهى أن الشعب يناضل ويكافح ضد ما اصطلح على تسميته بالأعداء الثلاثة وإن مستوى معيشة المصرى أقل كثيراً ومن جميع الوجوه من مستوى معيشة مثله في الدول الغربية . ولست في حاجة لأن أبين لمجتمع من المصرين حقيقة ما ابتلي به هذا الشعب من ويلات الفقر وتوابعه كما ليس من المصلحة أن نطيل في هذا المقام فإن الإشارة إليه أبلغ من العبارة .

غير أنه يهمنى أن أصحح فكرة خاطئة تجول في بعض الأذهان وربما تعمل على إشاعتها بين الناس هيئات مغرضة لا تميل إلى النظام والاستقرار وهذه الفكرة هى أن سبب انتشار الفقر بين غالبية المصرين يرجع إلى سوء توزيع الثروة الأهلية بينهم أى أن وجود الأغنياء هو السبب الحقيقى في كثرة الفقراء . وإن أغلب الممتلكات الزراعية صغيرة وضيئة لوجود عدد من الممتلكات الكبيرة الواسعة . أن هذه الفكرة لا تقوم على أساس من الواقع والإحصاء ، فهل تعلمون حضراتكم ما يكون نصيب الفرد في مصر لو وزعت جميع الأراضي بالتساوى بين الناس ؟ قراربط أى أقل من ٣ . من الفدان . وما يكون نصيب الملاك الحاليين لو وزعت عليهم الأراضي بالتساوى مع بقاء غالبية

الشعب من سكان الريف والمدن محرومة من الملكية ؟ - ٢,٤ من الفدان أى أننا لو نزعنا أملاك الأغنياء وحرمانهم من ثرواتهم ثم أعدنا توزيعها بالتساوى بين الناس لما عاد ذلك بالكسب على أحد ولأصبح الفقر المدقع نصيب الجميع بدلا من أن يكون نصيب الأغلبية . وزيادة في إظهار هذه الحقيقة القاسية قمت بعمل إحصاء طريف لبيان نصيب الفرد من الثروة الزراعية بالجنيهات لو وزعت أرباح الزراعة على جميع السكان بالتساوى في سنة عادية كسنة ١٩٣٨ وبعد مقارنة المساحة المزروعة في كل من مديريات القطر وتقدير صافي إيرادها في السنة ثم تقسيم ذلك على جميع السكان في المديرية تبين لى أن نصيب الفرد في السنة الكاملة يكون على النحو الآتى :

جبه	جبه	جبه	جبه
١٠,٧	١٤,٧	١٢,٨	٩,٩
١٢,٨	١٣,١	١٢,٣	٩,٩
١٢,٣	٩,	٩,٩	٩,٩
٩,٩	١٢,	٦,٦	٩,٩
٦,٦	١٣,٥	٦,٢	٩,٩
٦,٢	٩,	٥,٩	٩,٩
٥,٩	٨,١		

أى أن أفقر مديريات القطر هى الواقعة فى أعلى الصعيد حيث لم تدخل بعد الزراعة الصيفية ، وحيث يفوق ازدحام السكان بالنسبة إلى الثروة الزراعية ازدحامهم فى أبة مديرية أخرى فلا عجب إذن أن تشتد المهاجرة من هذه المديريات الجنوبية إلى بقية أنحاء القطر .

يتبين من ذلك أيها السادة فساد الرأى القائل بأن علاج الفقر فى مصر يكون بإعادة توزيع الثروة الأهلية على أساس المساواة فى توزيعها بين الناس . وتظهر الحقيقة المرة وهى أن سكان مصر أكثر كثيراً من مجموع الثروة الأهلية العالمية ، وأننا حاولنا فلن نتخلص من مشكلة الفقر فى مصر إلا

إذا بلغنا من زيادة الثروة الأهلية دون زيادة السكان أى بالتخلص من زيادة السكان بواسطة الهجرة . وقد كشفت لنا الطبيعة عن أليابها البشعة خلال سنوات الحرب ، فذهب عدد كبير من أبناء مصر ضحية للملاريا والحمى الراجعة والطاعون وغيرها من الأوبئة الفتاكة التى تحصد الفقراء حصداً لأن ضعف غذائهم يجعلهم أكثر تعرضاً للمرض من غيرهم ، كما أن قلة ذات يدهم تحول دون علاجهم فى الوقت الذى يجدى فيه العلاج ، وهذا نذير بسوء المغبة إذا لم تسرع مصر إلى إيجاد التوازن بين عدد السكان وموارد الثروة الأهلية .

هذه هى مشكلة مصر الاقتصادية الكبرى أيها السادة . مشكلة عدم كفاية سبل الرزق أمام الناس بسبب كثرة عددهم ، وهى مشكلة تتفاقم مع الزمن لأن السكان يتزايدون أسرع من تزايد الثروة الأهلية . ففيا بين سنة ١٩٢٧ و سنة ١٩٣٧ زاد عدد السكان بمقدار ٤٠ ٪ بينما زادت المساحة المزروعة ٥,٩ ٪ فقط . ويلاحظ أن سرعة زيادة السكان قد أخذت فى الانخفاض تدريجاً بفعل العوامل الاقتصادية فبعد أن كانت فى بداية هذا القرن نحو ٣ ٪ كل عام صارت فى السنوات الأخيرة ١,٢ ٪ كما أن نسبة الزيادة فى المدن أعظم كثيراً منها فى الريف مما يدل على أن الريف المصرى قد اقترب من درجة التشبع فى السكان وأنه لا ينتظر زيادتهم فيه إلا إذا نفذت مشروعات الري والصرف فى شمال الدلتا وأعلى الصعيد ومع ذلك فقد استمرت زيادة السكان فى مصر أسرع منها فى أية دولة أخرى فنذ بداية القرن الحالى زاد سكان مصر ٤٦ ٪ وسكان إنجلترا وويلز ٢٣ ٪ وفرنسا ٧,٤ ٪ وإيطاليا ٢٧ ٪ والهند ٣٠ ٪ .

ومما يزيد فى خطورة الموقف أن زيادة السكان أسرع من زيادة الثروة الأهلية تضغط على مستوى المعيشة وتدفع به إلى الانخفاض فى الوقت الذى تعمل فيه الحكومات المختلفة تحت تأثير الرأى العام على نشر الإصلاحات الاجتماعية الكثيرة وبذا تدفع مستوى المعيشة إلى الارتفاع . ويكفى أن نذكر

التوسع في نشر التعليم ومكافحة الأمراض المتوطنة ونشر المراكز الاجتماعية وتحسين الحياة الريفية وتزايد سكان المدن وظهور اتحادات العمال إلى غير ذلك من نواحي الإصلاح التي لا يختلف اثنان في ضرورتها للبلاد وعظم فائدها . غير أن هذه الإصلاحات الحميدة في ذاتها تزيد كما قلت الموقف خطورة لأنك في بلاد تشكو من شدة كثافة السكان لا تحل الموقف بل تزيده استنفحالا بمكافحة الأمراض التي تقلل الوفيات وفي بلاد تشكو من انخفاض الأجور بسبب شدة التراحم على العمل لا تصلح الحالة بنشر التعليم وتشجيع اتحادات العمال مما يدفع بالأجور إلى الصعود وهي بفعل عوامل العرض والطلب متجهة بطبيعتها إلى الهبوط . وإنه لمن المؤلم حقا أيها السادة أن يحمل منطق الحوادث الإنسان على انتقاد حتى أعمال الإصلاح نفسها لكونها لا تساعد على حل المشكلة الرئيسية وإنما تزويدها ارتباطا واستنفحالا .

ولعل أبلغ دليل على صعوبة موقف مصر الاقتصادي وشذوذ أوضاعه أن نسبة المتعلمين لم تبلغ بعد ٢٠٪ من مجموع السكان ومع ذلك فقد ظهرت بيننا قبل الحرب مشكلة المتعلمين المتعطلين وليس بعيد أن تعود هذه المشكلة إلى الظهور في السنوات المقبلة فإذا يكون الموقف إذا تحققت أمنية الشعب في نشر التعليم العام بين جميع الأفراد وكيف ننتظر من الشباب المتعلم أن يقبل صاغراً لإفغال سبل العمل في وجهه أو أن يضطر إلى قبول أجور لا يقبلها أنصاف المتعلمين في الدول الأجنبية ولا تسمح باحتفاظ الشباب بمستوى معيشة يتفق مع نصيبه من التعليم . وليس الموقف الذي تجد مصر نفسها فيه الآن وهو زيادة عدد السكان بالنسبة إلى موارد الثروة بموقف غريب أو جديد بل هو موقف طبيعي تنبأ بحدوثه الاقتصادي الانجليزي مالتاس Malthus في أواخر القرن الثامن عشر عندما أعلن نظريته المشهورة بأن الناس بطبيعتهم يزيدون أسرع من زيادة الثروة في الإقليم وأنهم إذا فشلوا في إيجاد التوازن بين عددهم ومقدار تلك الثروة تدخلت الطبيعة بأساليبها القاسية لإيجاد ذلك

التوازن فتنتشر الأمراض والمجاعات والثورات وتكثر الحروب وغيرها من الويلات التي تؤدي إلى الوفيات بالجملة وتستمر تلك المصائب حتى ينقص عدد السكان إلى النسبة الملائمة لموارد الثروة المحدودة . فهل يليق بنا ونحن دولة متحضرة تعيش في القرن العشرين أن نقف مكتوفى الأيدى نشهد بأعيننا تطبيق هذه النظرية ويحتطف من بيننا الأبرياء من أهلنا ومواطنينا لا لذهب جنوه سوى أن بلادهم قد أهملت أو تلكأت في توفير سبل العيش لهم ؟ إن أبسط واجبات الانسانية وأولى واجبات الوطنية تلزمنا على إيجاد الحل الحاسم لهذه المشكلة وعلى إنقاذ مصر والمصريين من هذه الأخطار المحققة التي ظهرت بوادرها إبان الحرب الكبرى والتي ستعود إلى الظهور بشكل أوسع وأخطر إذا لم نعمل على زيادة الإنتاج وزيادة واضحة وتقليل كثافة السكان بتنظيم الهجرة .

أيها السادة : لقد اتخذت مصر في السنوات الأخيرة كثيراً من الوسائل المسكنة لآلام ذلك المرض العضال الذى نعانيه ولكن هذه الوسائل مهما تعددت لا يمكن اعتبارها علاجاً لذلك الداء . ومن أهم تلك الوسائل تشجيع التعاون بين السكان فى الريف والمدن وبيع الحكومة أملاكها لصغار المزارعين وتنظيم التسليف الزراعى والصناعى والتفكير فى الحد من مساحة الملكيات الكبيرة إلى غير ذلك من الوسائل التى تخفف من حدة الفقر ولكنها لا تقضى عليه .

أما النهضة الصناعية التى سعدت بها البلاد منذ اتباع التعريفية الجركية الجديدة سنة ١٩٣٠ فى أول علاج لإيجاد هذه المشكلة لأنها اتجهت إلى بيت الداء وعملت على زيادة موارد البلاد وفتحت سبل العمل أمام عدد متزايد من المتعلمين وغير المتعلمين وخلقت ميادين جديدة لرؤوس الأموال المصرية التى أخذت تدريجاً تحل محل رؤوس الأموال الأجنبية . وقد اقتنع الشعب أخيراً بأن هذه النهضة الصناعية ليست مسألة كالية يمكن التربث فيها بل هى مسألة حيوية ، هى أمل مصر الوحيدة فى التخلص من مشكلة الإنتاج الاقتصادى .

المحدد، فإن مصر سوف تصل بعد بضع سنوات أى بعد تنفيذ مشروعات الري فى أعلى النيل إلى أقصى ما يمكن أن يصل إليه من توسع زراعى عندما تبلغ مساحتها المزروعة طول العام ٧,١٠٠,٠٠٠ فدان . وعندئذ يكون قد وصلت غاية تقدمها الزراعى ومع ذلك فلن يكون ذلك كافيا لرفع مستوى معيشة الشعب ارتفاعا ملحوساً لأنه سوف يكون مصحوباً بزيادة معادلة له أو أكثر منه فى عدد السكان . وإذا كان الانتاج الزراعى سوف يصل إلى حده النأى فى المستقبل القريب فإن الانتاج الصناعى لا تعرف حداً إلا رواج التجارة ومن هنا جاء الاهتمام به والعناية بتوفير كل الضمانات اللازمة لنجاحه كتوليد الكهرباء من مساقط المياه فى أسوان واستنباط المعادن لاسيما البترول من الصحارى المصرية وإقامة الصناعات التى تتوافر خاماتها فى مصر مثل صناعة الحديد والسماد والغزل والنسيج الخ وإحاطة الصناعة المصرية بكل رعايه ومساعدة تستطيع الحكومة والشعب تقديمها إليها .

غير أن هذه النهضة الصناعية المباركة لن يكتب لها النجاح المنشود إلا إذا تخلصت من عقبة كؤود سوف تعترض طريقها ألا وهى فقر الشعب . وضعف قوته الشرائية . الواقع أن عدداً كبيراً من سكان مصر قد يبلغ نحواً من ٧٠ ٪ لا يكادون يشترون شيئاً يذكر من المصنوعات بسبب ضيق ذات يدهم . وهم مع ذلك أشد الناس حاجة إلى الشراء والسيليل الوحيد إلى تحويل هذه الحاجة الصامتة إلى حاجة منتجة مشمرة Effective demand هو بزيادة القوة الشرائية لديهم أى بزيادة أجورهم وإيرادهم دون زيادة الاسعار أو أكثر من زيادة الاسعار .

واست فى حاجة لأن أبين لحضراتكم أن أهم شرط من شروط الانتاج هو ضمان الاستهلاك . وإذا كانت الصناعة المصرية لم تشعر حتى الآن بأزمة فى الاستهلاك فذلك راجع إلى حداثة عهدها وقلة إنتاجها فهى تحاول وبخاصة فى السنوات الاخيرة أن ترفع الانتاج إلى مستوى الاستهلاك . وهى فى ظل

الحماية الجركية القائمة وإنعدام المنافسة الأجنبية ووفرة الطلب على المصنوعات بسبب وفرة النقود المتداولة في أيدي الجمهور لم تشعر بعد بما ينتظرها قريباً من عقبات كبيرة عندما يكتمل نموها ويزيد إنتاجها إلى الدرجة التي يتعادل بها مع الاستهلاك الداخلي وأن ذلك العهد ليس ببعيد وعندئذ تشعر الصناعة المصرية بوجود هذه الغالبية الكبيرة من سكان مصر الذين لا يشترون شيئاً بسبب عجزهم عن الشراء وعندئذ ستحاول جاهدة أن تصل إلى هؤلاء المشترين العاجزين لتشبع تلك البطون الجائعة وتكسو تلك الأجسام العارية وتؤثث تلك البيوت الخاوية . ولكنها ستصطدم على طول الطريق بمشكلاتنا الأولى وهي مشكلة الفقر الناتج من شدة كثافة السكان . ومن غير المحتمل أن تنجح الصناعة المصرية في حل المشكلة بتصريف الزائد من الإنتاج الصناعي في الأسواق الأجنبية . لأنها إذا خرجت من السوق المصرية المتمتعة فيها بالحماية وعدم المنافسة ستدخل في الأسواق العالمية حيث تواجه منافسة شديدة من المصنوعات الأجنبية التي قد تفوقها جودة وتقل عنها ثمناً . ولهذا كان من المصلحة ألا نعلق كبير أمل على نجاح مصر في تصدير المصنوعات في المستقبل القريب على اعتبار أن ذلك يكون حلاً لمشكلة الاستهلاك الداخلي المحدود ولا يغرنكم ما تلقاه المصنوعات أياً كانت أثمانها أو أصنافها من الرواج في الوقت الحاضر فنحن نعيش في ظروف استثنائية يشكو فيها العالم أجمع من قحط في الإنتاج ولا تنقضي المصانع ولا المزارع بإنتاج كل الحاجيات ولكن هذه الظروف موقوفة بقدرة العالم على إعادة تشييد المصانع أو تجديدها وعندئذ سوف تعود مشكلة وفرة الإنتاج إلى الظهور .

أيها السادة - لقد استعرضت أمامكم بشيء من الإيجاز أهم مظاهر الحياة الاقتصادية في مصر في الوقت الحاضر ولم أكن فيه متشائماً أو مغالياً بل حاولت تحديد الموقف بما يجب من إخلاص وصراحة . ولعلكم تبينتم أن هشاً كل مصر على تعديدها وتنوعها هي في الحقيقة فروع من مشكلة واحدة

هى مشكلة الفقر الناتج عن زيادة السكان بالنسبة إلى موارد الثروة الأهلية ولذلك كانت أهداف مصر الاقتصادية واضحة جلية وهى العمل على زيادة الإنتاج الصناعى والزراعى بكل الوسائل الممكنة وبأقرب الطرق الممكنة والعمل على تقليل كثافة السكان بتنظيم الهجرة إلى السودان . هذان الهدفان يجب أن يكونا برنامج كل حزب وكل حكومة ولن يتحققا إلا إذا تحققت وحدة مصر والسودان فمن ناحية زيادة الإنتاج قد ثبت لنا أن التوسع الزراعى متوقف على تنفيذ المشروعات فى السودان وأعلى النيل وعلى اطمئنان مصر على مصير تلك المشروعات ومن ناحية زيادة الإنتاج الصناعى قد تبين لنا أيضا أن ذلك يتوقف على زيادة القوة الشرائية فى الشعب ولن تزيد تلك القوة إلا بارتفاع الأجور وتقليل التنافس على العيش بين المصريين ومن الأجدى للصناعة أن يقل عدد سكان مصر ويزيد نصيب كل منهم من الثراء من أن يبقى عددهم كبيراً وعاجزاً عن الثراء .

أما من ناحية تقليل السكان فهناك رأيان متعارضان : رأى يدعو إلى تحديد النسل وآخر يدعو إلى تشجيع الهجرة وتنظيمها . ولا ريب أن تحديد النسل مبدأ قائم ومتبع بين طبقة المتعلمين والأغنياء فى كل دول العالم ولكنه فى مصر يهدم عقلية الشعب ويتنافى مع تقاليدِه وسوف يلقى من المعارضين أكثر مما يلقى من المؤيدين وهو فوق كل ذلك نوع من أنواع الاعتراف بالهزيمة فانه إذا رضى الشعب بوقوف مكانه عن الزيادة فهذا رضاه ضمنى منه بأن يبقى شعباً صغيراً ضعيفاً وأن يتخلف عن ركب الحضارة والمدنية أما تنظيم الهجرة وتشجيعها لا سيما الهجرة إلى السودان وهو القطر الشقيق الذى لا يشغره فيه المصرى بأنه غريب عن وطنه فان فيه كسباً من دوجا لمصر والسودان على السواء . فالمصرى المهاجر إلى السودان يخدم نفسه ويخدم مصر ويخدم السودان فى نفس الوقت أما خدمته لنفسه فلا أنه سوف ينتقل إلى موطن جديد فيه متسع من العيش والرزق وفيه يستطيع أن يستقر

ويتزوج من أهله وهو مع ذلك لم يغترب عن وطنه الحقيقي ولم يقطع صلته ببلاده وأهله وحكومته . وأما خدمته لمصر فهي في مساعدته على تقليل شدة المنافسة على العيش فيها وبهذا يساعد على رفع مستوى الأجور ويفسح المجال أمام من يتبقى من أهله وعشيرته ليسعدوا برغد العيش ، وهو في الوقت نفسه يخدم مصر بما يستهلكه من مزرعاتها ومصنوعاتها في موطنه الجديد . أما مساعدته للسودان فزيادة الأيدي العاملة فيه التي تعاون على زيادة الإنتاج وتضمن تحقيق الاتعاش الاقتصادي وكل هذه الأمور من أس ما يحتاج إليه السودان في الوقت الحاضر .

ومن الخطأ الفاضح أن يتهم المصري برغبته عن الهجرة وبميله إلى الاستقرار مهما ساءت به الحال فإن الحقائق تنقض كل ذلك وتبين أن هناك مهاجرة مستمرة من الريف إلى المدن في مصر ومن جنوب الصعيد خاصة إلى جميع أنحاء القطر . ويستدل على وجود هذه الهجرة وأهميتها من أن سكان مديرية المنوفية أقل الآن مما كانوا عليه منذ ثلاثين عاما وهي مع ذلك ما زالت أكثر مديريات القطر ازدحاما بالسكان . ولكي تتيسر هذه المهاجرة بين شطرى الوادى يجب أن يعد لها تنظيم كبير وتوضع لها خطة مرسومة سواء فيما يتعلق بالنقل أو فيما هو مرتبط باعداد المساكن وتهيئة الأرض وإمداد المهاجرين برووس الأموال في الفترات الأولى للاستغلال وتوفير كل الوسائل التي تقوم بها الحكومة والهيئات برغيب تلك الهجرة إلى السودان . ولا يصح أن يفهم من ذلك أن تقتصر الهجرة على انتقال السكان من مصر إلى السودان بل يجب أن تشمل أيضا انتقال السودانين إلى مصر وبذا يمتزج شعب وادى النيل وتشترك مصالحه وتندمج دماء أعضائه وتصح وحدة الوادى حقيقة واقعة بدلا من أن تكون أمنية عزيزة .

ومن هذا يتضح أيها السادة أن في تنظيم المهاجرة إلى السودان توميسا للأفاق المصرية بفسح المجال أمام هذه البلاد العريقة في المدنية ويسمح لها

بأن تسجل مرة أخرى صفحة مجيدة في التاريخ فأبناؤها الذين عرفوا بوفرة النشاط والمثابرة وواسع الخبرة الزراعية سوف يخلقون مدنية جديدة وثرية طائلة في أراضي السودان الفسيحة ويجعلون من حوض النيل دولة لا تقل عن أعظم دول العالم في ثروتها وقوتها وشده بأسها فكانهم بما جرتهم من مصر يخرجون بلادهم من زمرة الدول الصغيرة الضعيفة ويرفعونها إلى مستوى الدول الكبيرة القوية :

والآن أيها السادة ماذا في السودان ؟ ما هي حالته الاقتصادية في الوقت الحاضر ؟ وما هي أهدافه ؟ يكفي للدلالة على سوء حالته الاقتصادية بعد أن انفرد الإنجليز في الواقع بالحكم نحواً من خمسين سنة أن عدد سكانه لا يزيد قليلاً على ٦ مليون نسمة أي نصف عدد السود في الولايات المتحدة وهو لا يشغلون مساحة تبلغ نحواً من مليون ميل مربع على حين أن سكان مصر ١٩ مليوناً يعيشون في نحو ١٢ ألف ميل مربع وأن نقص عدد السكان للدليل قاطع على تأخر الحالة الاقتصادية وعلى كثرة الوفيات بسبب انتشار الفقر وعدم استئصال الأمراض الفتاكة التي تحصد حصداً . ولا شك أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين حالة الشعب الاقتصادية وما يصيب سكانه من زيادة أو نقص . وقد شهد القرن التاسع عشر نهضة صناعية عظيمة كانت مصحوبة في كل الأقطار بزيادة هائلة في عدد السكان فزاد عدد سكان أوروبا من نحو ١٧٥ مليوناً سنة ١٨٠٠ إلى نحو ٤٥٠ مليوناً سنة ١٩٠٠ وزاد سكان الولايات المتحدة من نحو ٢٠ مليوناً إلى ٨٠ مليوناً كما زاد عدد سكان مصر من ٢,٥ مليون إلى ١٢ مليوناً ويرجع الارتباط بين الحالة الاقتصادية وزيادة السكان إلى ما يسيه التقدم الاقتصادي من زيادة الرزق وتحسين الصحة العامة واستقرار النظام والقضاء على المجاعات إلى غير ذلك من الوسائل التي تقلل الوفيات وبذلك يزداد عدد السكان . والواقع أن نسبة عدد المواليد لا تختلف كثيراً من سنة إلى أخرى ولا تتأثر كثيراً بالحالة الاقتصادية العامة ولكن

الذى يتغير ويتأثر هو نسبة الوفيات . فاذا زادت عن نسبة المواليد نقص عدد السكان وإذا نقصت عنها زاد عدد السكان . ولهذا كان من الإنصاف أن نحكم على شدة تأخر الحالة الاقتصادية في السودان بوجه عام بما تلبسه من نقص كبير في عدد سكانه .

وما زالت في السودان مساحات شاسعة تسكاد تكون خلواً من السكان كمنطقة المستنقعات الجنوبية المعروفة بمنطقة السدود حيث تنفث الأمراض الفتاكه وحيث لم تقم حكومة السودان ببذل أى مجهود يذكر لتخفيف هذه المستنقعات وتعميد الطرق وإنشاء المزارع والغابات في تلك المنطقة التي تعتبر بطبيعتها من أغنى بقاع العالم كما تركت مساحات واسعة أخرى في وسط السودان على حالتها الفطرية تنمو فيها الأعشاب بفعل الأمطار وترعاها الإبل والمواشي والأغنام ويعيش فيها نفر قليل من السودان مع أنها كذلك من أغنى مراعى العالم الطبيعية ولا تقتصر إلا إلى تحسين المواصلات وتنظيم الأسواق وحسن التوجيه . وما زالت الزراعة مقصورة على مساحات كثيرة من أرض الجزيرة وكسلا وخور الجاش وبقاع ضيقة منعزلة على ضفاف النيل شمالى الخرطوم مع أن أراضي السودان على ما بها من سعة وخصب ووفرة في مياه الأمطار ومياه الري تستطيع أن تكون من أوسع بلاد العالم في الزراعة ومن أكثرها إنتاجاً لمختلف المحاصيل . بل أن طريقة زراعة القطن في الجزيرة لدليل قاطع على فساد نظام التوجيه الاقتصادي في السودان الذى ينظر إليه على اعتباره مزرعة تستفيد منها رؤوس الأموال البريطانية ويحرم من الانتفاع بها أهل البلاد أنفسهم . ويمكن لإظهار حقيقة ذلك وبيان كيف تضخى مصالح السودانيين لينتفع بها الرأسماليون البريطانيون أنه منذ بدأ في مشروع الجزيرة حيث يزرع القطن على مياه خزان سنارتحت إشراف نقابة المزارع السودانية Sudan Plantations Syndicate فإن النقابة ومن ورائها حكومة السودان تستولى على أملاك الأهالي إما بالشراء بشمن

لا يزيد على ثمانين قرشاً للفدان أو بإيجار لا يزيد على عشرة قروش في السنة للفدان مع أن تلك الأراضي لا تقل في جودتها عن أراضي الدلتا وتنتج أقطانا لا تختلف كثيراً في أصنافها ومحصولها وأثمانها عن أجود أصناف القطن المصرى ثم تعيد النقابة تأجير الأراضي إلى ملاكها الأصليين أو غيرهم من المزارعين وهي لا تكتفى بهذا الكسب العظيم بل تعتمد إلى تقسيم محصول القطن بعد جمعة على النحو الآتى :

٤٠ ٪ للحكومة ٢٠ ٪ للنقابة ٤٠ ٪ للمزارعين

فكان المزارع الذى يقوم وحده بكل المجهود الزراعى ونفقاته ويشقى ويكد فى عمله يحرم من ٦٠ ٪ من المحصول لأن الحكومة السودانية الرحيمة به والمتشدقة برغبتها فى إيساعده ترفض أن تفعل ما تفعله بقية الحكومات التمدنية وهو الاكتفاء بجمع الضرائب وتمسك بالحصول على مثل نصيب المزارع نفسه وهو مالك الأرض وزارعها وذلك فى مقابل ما تقدمه له من خدمات عامة كشق الترع وتوفير مياه الري أما النقابة البريطانية فلا يكفيا ما ترجحه من استئجار الأراضي قسراً أو شرائها بأبخس الأثمان وما تجنيه من احتكار زراعة القطن من السودان . . . بل تستولى بدورها على ٢٠ ٪ من المحصول مقابل ما تسميه الإشراف الفنى على زراعته .

أيها السادة : إذ لم يكن هذا هو الاستغلال فى أبشع مظاهره وتسخير عامة الشعب لمصلحة الحكومة الأجنبية ومنفعة أبنائها ففى يكون التسخير والاستغلال . . . ؟

وما بالناس نذهب بعيدا فى إظهار سوء الحالة الإقتصادية فى السودان وتكفى نظرة واحدة إلى حالة العدد الكبير من سكانه الذين نعموا بالحكم البريطانى خمسين عاماً وما زالوا حفاة عراة يعيشون فى شبه عزلة عن العالم محرومين من نصيبهم العادل من المدنية حتى اليوم . ومن عجب أن الحكومة التى ظلت طوال هذه المدة مهملّة لأبسط واجباتها إزاء هذا الشعب الكريم قد استيقظت

بجأة من سباتها تنادى باسمه بحق تقرير مصيره وتدافع ضد أخطار الإستعمار المصرى لأخيه السودانى .

وقد عملت تلك الحكومة أعمالا كثيرة لفصل الاقتصاد السودانى عن المصرى مما ترتب عليه أضرار ابلغة تمس شطرى الوادى ومن أمثلة ذلك تعمدتها عدم تغيير التعريفات الجمركية السودانية بعد أن غيرت مصر تعريفها الجمركية سنة ١٩٣٠ ومع أن اتفاقية سنة ١٨٩٩ نصت على ما يأتى :

لا تحصل رسوم الوارد عن البضائع الواردة من القطر المصرى عند دخولها إلى السودان ولسكن فى حالة دخول البضائع إلى السودان عن طريق أحد موانى البحر الأحمر لا يجوز أن تحصل عليها رسوم أكثر مما هو مقرر الآن بالقطر المصرى على البضائع الواردة اليه من الخارج .

وقد كان المقصود طبعاً من ذلك النص ألا تتخذ موانى السودانى إلى دخول البضائع الأجنبية دون أن يفرض عليها نفس الضريبة التى تفرضها مصر على ما يدخل عن طريق موانئها من سلع ماثلة وكان المفروض كذلك أن تعدل جمارك السودان تبعاً لتعديل الجمارك فى مصر . ولكن سوء النية كان واضحاً من تمسك حكومة السودان بجرية هذا النص فبقيت الجمارك السودانية تفرض رسوماً منخفضة على الواردات الأجنبية إلى درجة جعلت البضائع اليابانية الرخيصة تغمر السوق ولا تترك مجالاً للسلع المصرية هناك بل أن هذا التفاوت فى الرسوم الجمركية بين شطرى الوادى مع عدم تحصيل رسوم جمركية على البضائع المتداولة بينهما ترتب عليه أن أصبح الكثير من البضائع الأجنبية يتسرب إلى مصر عن طريق السودان ويهدد المنتجات المصرية فى مصر نفسها وبذا حرمت المصنوعات المصرية من التداول فى السودان وصارت مهددة بتلك المنافسة غير المشروعة فى داخل السوق المصرية وكذلك عمدت الحكومة السودانية حتى فى ظل الحكم الثنائى على طلب معظم حاجياتها من إنجلترا مباشرة حيث كان لها وكيل يقوم

بنشر العطاءات أو الشراء في كثير من الأحيان بغير مناقصات . وقد كان من مصلحة السودان وصالح الخزانة العامة فيه أن يعطى المنتجون في مصر فرصة التقدم بعطاءاتهم وبذا يتحقق كثير من الإقتصاد بشراء المنتجات المصرية . وقد نتج عن كل ذلك أن مصر صارت تشغل مكاناً ثانوياً بالنسبة لانتاجها في تجارة السودان مع أنها كانت فيما مضى تشتري أكثر من ٧٥ ٪ من صادرات السودان وهي بحكم جوارها وتطورها نحو الصناعة وازدياد سكان المدن فيها في حاجة متزايدة إلى شراء المحصولات السودانية كاللحوم والحبوب وغيرها

أيها السادة :

هذا عرض سريع للحالة الاقتصادية الراهنة في السودان يبين لكم مقدار ما احتمله هذا القطر الشقيق من إهمال واستغلال فهل تصورون أنه تحت إدارة وطنية مصرية سودانية يبقى طويلاً على هذه الحالة من التأخر والإضمحلال ؟ أن الأهداف الاقتصادية للسودان واضحة جلية بقدر وضوحها وجلالتها بالنسبة إلى مصر . فالسودان في حاجة قصوى إلى زيادة سريعة في عدد السكان ولا يمكن تحقيقها إلا بالمهاجرة كما لا يمكن أن تكون تلك المهاجرة إليه إلا من مصر حيث يرتبط المهاجر المصري بأهل السودان بأواصر الجنس واللغة والدين ولا يشعر بها بأنه غريب عن موطنه وحيث يستطيع المصري أن يحتل ظروف المناخ والعمل الزراعي . وفي كل ذلك ضمان للنهوض بالسودان وخصوصاً إذا أشرفت عليه حكومة تسهر على مصلحة شعبه وإسعاده ولا تعتبر نفسها وكيلة عن الأجنبي الذي يفكر أول ما يفكر في مصلحته الخاصة والسودان كذلك في حاجة قصوى إلا رؤوس الأموال الكثيرة التي تساعد على تعبيد الطرق وإنشاء الخطوط الحديدية وإقامة القناطر وشق القنوات وتخفيف المستنقعات ومكافحة الآفات وهذه الأموال متوفرة في مصر والحصول عليها ميسور سواء بالقروض الوطنية أو الأجنبية سيما وأبواب الاقتراض واسعة وفوائده منخفضة في الوقت الحاضر الذي تكبدت فيه رؤوس

الأموال في خزائن البنوك . كذلك يحتاج السودان إلى العدد الوفير من المتعلمين والفنيين الذين ينهضون بمشروعاته العديدة ويعملون مخلصين على تعليم أبنائه وتسليحهم بأسلحة العلم الحديث ولا ينظرون إلى السودان على اعتبار كونه موردا للربطات الضخمة والمخاض السكينة يتصرفون عنه بعد إشباع غايتهم منه بل يستوطنونه و يقيمون فيه لشعورهم أنهم بين أملمهم وعشيرتهم . ومن أن تتوفر السودان كل تلك الحاجيات إلا بالاتحاد مع مصر وهي البلاد التي تشكو من وفرة السكان ومن كساد الأسواق المالية ومن مشكلة المتعلمين المتعطلين والواقع أيها السادة أنه يصعب علينا أن نجد في أية بقعة من بقاع العالم قطرين متجاورين يشغلان بيئة جغرافية واحدة ويرتبط شعباهما بروابط تاريخية دينية وثيقة ويحتاج كل منهما إلى الآخر بقدر حاجة مصر إلى السودان وحاجة السودان إلى مصر فكل منهما متمم للآخر وضروري لسعادته ورفاهيته .

أيها السادة : إن الوطنى المصرى لينظر متفائلا إلى المستقبل واثقا بعدالة قضيته وهو إذ يطالب بوحدة وادى النيل ليس أنانياً في هذا الطلب إنما يرجو الرفعة والرغاء لجميع أبناء الوادى . ولا يكاد الإنسان يتصور حالة مصر والسودان إذا لم تتحقق تلك الوحدة فإن ذلك يقضى بحرمان مصر من كل توسع زراعى بسبب إحجامها عن تنفيذ مشروعات الري الكبرى في أعالي النيل كما يقضى بتأخر الصناعة بسبب ضعف القوة الشرائية في البلاد وبذا تظل مصر دولة صغيرة وفقيرة مزدحمة بالسكان محصورة في إطار حديدى من الصحارى والبحار . أما السودان فسيظل مئات السنين يمشى مشى السلحفاة نحو التقدم وتستغل موارده وأبنائه لمصالح الامبراطورية التي لا تقرب الشمس عن أملاكها .

غير أنه ليس هناك ما يدعو إلى الخوف على مصير قضيتنا فإنه فضلاً عن عدالتها وإقناع الشعبين المصرى والسودانى اقتناعاً يشبه الإيمان بقوتها

ووجهاتها فإن إنجلترا ليست في موقف اقتصادى أوحربى يسمح لها بالوقوف طويلا في وجه المطالب المادلة التي يعرف أصحابها كيف يجاهدون ويصابرون في الحصول عليها . فإنها لم تقرر الانسحاب من الهند ومن مدن مصر ودلتاها حيا في الانسحاب أو اقتناعاً بعدالة الانسحاب في ذاته بل لعجزها عن الاحتفاظ بموقف يصطدم مع الوحي العالمى ويكلفها الاحتفاظ به نفقات طائلة من غير طائل . ولو عرفت مصر كيف تستفيد من هذه الظروف المواتية وكيف تحتفظ بوحدتها الداخلية وتكتسب الانصار لوحدة وادى النيل في السودان وخارجه لكان لها كل الأمل في نجاح قضيتها فهي الحق والعدل . وأن بلاداً أظهرت ما أظهرته مصر في السنوات الأخيرة من يقظة قومية شاملة ترفعها عن الفاروق وتوجهها يده القوية وإرشاداته السديدة لن يكتب لها إلا النصر والفلاح بإذن الله .

• مصالح مصر المائية في السودان

للمهندس الكبير على نفقى بك

يتكون وادى النيل من عدة أقاليم تختلف اختلافاً كبيراً في طبيعتها ومناخها ويمكن حصر تلك الأقاليم على الوجه الآتى :

أولاً — إقليم البحيرات الإستوائية ويشمل المنطقة الواقعة جنوب منجلا على بحر الجبل وهى منطقة أغلبها جلى ويتراوح معدل سقوط الأمطار فيها بين ١٠٠ متر و ٢٠٠ متر فى السنة .

ولذا يمكن القول بأنها لا تحتاج لمشروعات رى صناعى واسعة النطاق فى حين أن الفرص متوفرة فيها بكثرة لتوليد القوى من المساقط المائية .

ثانياً — إقليم السدود ويشمل المنطقة الواقعة بين منجلا والملاكال وهى منطقة منبسطة معظمها مغطى بالمستنقعات ويبلغ معدل سقوط الأمطار فيها حوالى ١٠٠ متر فى السنة .

ثالثاً — إقليم بحر الغزال وهو جلى فى الجنوب ومنبسط فى الشمال ويتراوح معدل التساقط فيه بين ١٠٠ و ١٤٠ متر فى السنة .

رابعاً — إقليم السوبات وهو جلى فى الشرق ومنبسط فى الغرب ويتراوح معدل التساقط فيها بين ١٠ و ٢٠٠ متر فى السنة .

خامساً — إقليم النيل الأبيض ويشمل المنطقة الواقعة بين الملاكال والخرطوم وهى منطقة منبسطة تضم مساحات واسعة قابلة للزراعة ويتراوح معدل التساقط فيها بين ٣٠ و ١٠٠ متر فى السنة .

سادساً — إقليم النيل الأزرق ومعظمه جلى فوق سهل الجزيرة ويتراوح معدل التساقط فيه بين ٢٠ و ٢٠٠ متر فى السنة .

سابعاً — إقليم العظيرة ومعظمه جبل أيضاً وبأدناه سهول واسعة تصلح جداً للرعى الحوضى ويتراوح معدل التساقط فيه بين ١٠٠.٠٠٠ متر فى السنة .

ثامناً — إقليم الشلالات ويشمل المنطقة المحيطة بالنيل الرئيسى بين الخرطوم وأسوان وهى منطقة صحراوية بها مساحات قليلة صالحة للزراعة وتعد فى حكم الجافة تماماً .

تاسعاً — إقليم مصر وهو إقليم يعد جافاً تماماً فيما عدا شقة ضيقة على ساحل البحر المتوسط .

وتؤلف هذه الأقاليم بالنسبة لمصر وحدة غير قابلة للتجزئة لأن كلا منها — باستثناء بحر الغزال الذى لا يكاد يصلنا منه أى قدر من المياه — يمد مصر أو يصلها بنسبة محسوسة من إيراداتها المائى ويمكننا تقدير الأهمية النسبية لكل منها (على وجه التقريب) من واقع الأرقام التقريبية الآتية :

يبدأ بحر الجبل من بحيرة البرت بخرج سنوى متوسط قدره ٢٤ ملياراً يرتفع عند منجلا إلى ٢٨ ملياراً بتأثير السيول التى يقابلها فى الطريق . ويفقد من هذه الكمية نصفها — أى ١٤ ملياراً فى منطقة سدود ويكتسب السوبات بمقدار ١٤ ملياراً وبذا يرفع لإيراد النيل الأبيض إلى ٢٨ ملياراً .

وعند الخرطوم يكتسب النيل الأزرق بمقدار ٥٠ ملياراً ثم يليه العظيرة بإيراد قدره ١١٠٥ ملياراً

وبذا يمكن توزيع إيراد النيل الكلى عند أسوان (حوالى ٩٠ ملياراً) على مصادره بالنسب الآتية :

إقليم البحيرات الإستوائية	١٦ ٪
السوبات	١٥ ٪
النيل الأزرق	٥٦ ٪

١٣ ٪

١٠٠ ٪

الجملة

المطربة

هذا فيما يختص بالإيرادات الإجمالية ومن البديهي أن هذه النسب تختلف في جزئياتها باختلاف أشهر السنة كما أن الفائدة الحقيقية لمصر تتوقف على نسبة ما تسده هذه الإيرادات من الاحتياجات لا على نسبتها إلى الإيراد الكلي الذي ينصرف جزء كبير منه إلى البحر . ولكن المجال هنا لا يسمح بالدخول في كل هذه التفاصيل على أنه من المهم ملاحظة أن أعمال التخزين تغير كثيراً من الأوضاع الطبيعية وتنقل جانباً من الإيراد من قائمة المياه الضائعة ، (Untimely) إلى قائمة المياه المفيدة ، (Timely) أى التي تصل في وقت الحاجة إليها .

أما فيما يتعلق بالاحتياجات في مصر فقد اختلفت الآراء في حسابها على أنه يمكن اتخاذ رقم ٥٠ ملياراً في السنة كتقدير مأمون لتغطية تلك الاحتياجات بعد استكمال توسع الزراعي وهذا يترك ٤٠ ملياراً للسودان وهي كمية تزيد كثيراً عما يستلزمه أى توسع زراعي منظور في تلك البلاد .

وثم ملاحظة أخرى مهمة في هذا الصدد وهي أن مقارنة الاحتياجات بمعدل أو متوسط الإيراد لا تعطي فكرة صحيحة عن الموقف لأن هذا المتوسط لا يتحقق إلا في خمسين في المائة من السنوات والمهم هو تغطية الاحتياجات في سنوات الشحة أى التي يقل فيها الإيراد عن معدل الاحتياجات . وهذه الملاحظة تفتح الباب لدراسة مطولة عن مدى التغير في الإيراد ونسبة عدد السنوات التي ينخفض فيها الإيراد عن المتوسط بمقادير معينة . ولا يتسع المجال هنا لدراسة كهذه ولكن لإعطاء القارئ فكرة تقريبية عن هذه التغيرات نورد هنا رسماً بيانياً مستخلصاً من « منحني التكرار » للارصاد العظمى لمقياس الروضة باعتباره ممثلاً للتذبذب في الإيراد الكلي وبفرض أن

الحد الأدنى للإيراد يساوى نصف المتوسط والحد الأعلى يزيد على المتوسط بخمسين في المائة .

فمن هذا المنحنى نجد مثلاً أن في ٨٠ في المائة من السنوات يزيد الإيراد عن ٨٠ ملياراً وفي العشرين سنة الباقية يقل عن هذا المقدار ، فإذا اتخذنا هذا الرقم كحد أدنى لتغطية إحتياجات مصر والسودان (٣) يكون لإحتيال العجز في الإيراد هو ٣٠ في المائة . وقياساً على هذا إذا فرضنا أن انخفاض الإيراد الكلى عن ٦٥ ملياراً يسبب كارثة يكون هناك خمس سنوات كوارث في كل مائة سنة .

ومن الناحية المضادة - أى من حيث الزيادة في الإيراد - إذا كانت زيادة الإيراد عن ١١٥ ملياراً تنمى فيضاً خطراً (لأن معظم الزبادات تأتي من النيل الأزرق) يكون احتمال كوارث الفيضان العالى هو خمسة في المائة . بعد هذا يتعين علينا أن نقول شيئاً عن « الفترة الحرجة » في مصر وهى الفترة التى يقل فيها الإيراد الطبيعى اليومى عن الإحتياجات . وهذه الفترة تمتد من أول فبراير إلى آخر يوليه على وجه التقريب .

ففي هذه الفترة تحتاج مصر عند ما يبلغ التوسع الزراعى فيها أفصاه إلى حوالى ٢٨ ملياراً بينما متوسط الإيراد الطبيعى في نفس المدة يبلغ ١٣ ملياراً أى أن العجز فيها يبلغ ١٥ ملياراً .

ومن هذا العجز قد تم تدير ٧,٥ مليار بواسطة خزان جبل أولياء وأسوان فيكون الباقى اللازم تديره في المستقبل هو ٧,٥ مليار . ويمكن تقسيم المشروعات الكبرى اللازمة لهذا الغرض إلى نوعين (أولاً) مشروعات التخزين وهى التى ترمى إلى تعديل مواعيد وصول المياه من أوقات الزيادة إلى أوقات العجز و (ثانياً) أعمال التوفير وهى التى ترمى إلى زيادة الإيراد نفسه بتقليل الفواقد أثناء النقل . وأهم مجال للنوع الثانى هو منطقة السدود حيث يضيع ١٤ ملياراً في السنة كما سلف القول ويليه حوض السواط حيث

يضع أكثر من ٥ مليارات وأخيراً حوض بحر الغزال حيث يضع الإيراد كله تقريباً ولكن معلوماتنا عن هذا الحوض في الوقت الحاضر لا تمكننا لتكوين رأى عن إمكان توفير شئ فيه من عدمه .

وأهم المشروعات التي يتجه إليها النظر في الوقت الحاضر هي :

(١) إنشاء خزان على بحيرة البرت للموازنة بين السنوات العالية والسنوات المنخفضة وكذا تنظيم إيراد بحر الجبل أثناء السنة .

(٢) عمل تحاويل بمنطقة السدود لتقليل الفواقد .

(٣) التخزين بحوض البارو الأعلى (وهو أهم روافد السوبات) وتعديل مجراه الأدنى .

(٤) عمل خزان على بحيرة تانا بيلاد الحبشة .

ونظراً لأن الدراسات الخاصة بهذه المشروعات ما زالت في دورها البدائي فلا يمكن الآن تحديد مقدار الفائدة المنظورة منها في الفترة الحرجة ولكن يبدو أن الحاجة ماسة لإنشاء خزان جديد فوق خزان أسوان سعته حوالي الخمس مليارات على الأقل لاستقبال الزيادات التي ترد في غير مواعيد الحاجة إليها .

ولا بأس من أن أشير هنا إلى أن الطريقة المثلى لتشغيل خزان البرت هي بالاستعانة بمدى محدود بقناطر موازنة على بحيرة فكتوريا لتسوية أى اختلاف بين الإيراد الفعلي والإيراد المقدر في التنبؤات لأن خزان البرت ليس كخزان أسوان يملأ ويفرغ أثناء السنة وإنما هو خزان « فوق السنوى » (Over — Year) ومن الصعب التنبؤ لعدة سنوات مقدماً .

ثم أن هناك مشروعاً آخر لم يطرح على بساط البحث بعد (ولو أنى شخصياً أعده أهم من كل ما ذكر) وهو مشروع ضبط رافد العطبرة . وقد أشرت في مقال سابق لأهمية ضبط هذا النهر من ناحية الوقاية من غوائل الفيضان العالية ومن ناحية استعمار حوض العطبرة الأسفل واستعماله كمهجر

للمصريين واستغلال حوض العظيرة يستلزم وجود ميناء قريب منه لتسهيل الاستيراد والتصدير وليس أصلح لذلك من ميناء مصوع على البحر الأحمر ويوجد الآن خط سكة حديد يصل بين مصوع وأجوردات في داخل اريتريا ومن السهل مد هذا الخط ليتصل بخط واد منى — كسلا .

ومن الجلى أن ضبط نهر النيل بأجمعه على هذا النحو لا يمكن أن يتم بعمليات مستقلة بل يجب أن ينظر إليه كعملية واحدة غير قابلة للتجزئة لأن أى عمل صناعى يقام فى أبة ناحية من الحوض يؤثر ولا بد على نظام النهر فى النواحي الأخرى . وإذا كان المهندس لا شأن له بالنواحي السياسية للمسألة السودانية فإن له مطلباً حيويًا واضحًا فى هذا الصدد وهو أن يكون تدبير شئون المياه فى وادى النيل بأجمعه مركزاً فى يد واحدة .

على أن مصر تقف الآن على مفترق الطرق فيما يختص بعلاقاتها مع السودان ويجب أن لا يثنينا أى اعتبار عن التصريح بالحقيقة الواقعة وهى أن حكومة السودان الحالية تسعى سعيًا متواصلًا لخلق أسفين بين مصر والسودان رغمًا عن إرادة المصريين وإرادة السودانين أنفسهم ولست أجد من السهل أن أثبت ما ينطوى عليه هذا التصرف من الدوافع الشريفة خصوصًا وأن تلك الحكومة إنما أقيمت لتتوب عن مصر فى إدارة شئون تلك البلاد . والواجب على الأقل أن تعطى للسودان حرية تقرير مصيره بعد وضع العروض التى تقدمها مصر بوضوح أمام أنظار السودانين .

هذا هو ما يشعر به المصريون وما يجب أن يشعر به أى انسان يتوخى العدالة والإنصاف لمصر والسودان على حد سواء . ولست أعلم ماذا تزمع بريطانيا أن تعرضه على السودان ومصر من تلك الناحية ولكنى أرجح أنها سوف تلجأ لفكرة تحفظ لمصر — فى الظاهر — حقوقها المائية فى السودان . وهى فكرة لإنشاء مجلس دول للنيل (International Nile Board) وقد ترددت هذه الفكرة وما يماثلها فى الدوائر غير الرسمية فى عدة مناسبات وآخر وآخر

حا وصل لعلى فى الصدد مقال نشر بجريدة التيمس بعدد ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٥ بقلم المستر فوستر وقد نوه فيه بعجز الجهات المختصة عن التوفيق بين مشروعاتها المختلفة لاستغلال مياه النيل على أحسن وجه وأشار إلى ضرورة تدخل وزارة المستعمرات البريطانية فى الموضوع أو إنشاء هيئة استغلال على نمط هيئة استغلال وادى التنسى الأمريكية^(٥) على لى ألاحظ أن هناك فوارق كبيرة بين الظروف فى الحالتين فإن من الثلاثين مليوناً من السكان الذين يقطنون وادى النيل يعيش أكثر من نصفهم فى مصر^(٦) كما أن حاجة مصر للتوسع الزراعى بسبب تزايد عدد السكان نظام معيشة هؤلاء أشد وأكثر إلحاحاً من حاجة المناطق الأخرى . وفوق ذلك فإن حوض النيل الأعلى جنوبى الخرطوم يتمتع بمقدار متزايد من الأمطار يجعل أهمية الرى الصناعى ضئيلة بالنسبة لما هى فى مصر والسودان الأدنى . وهذه العوامل مجتمعة تنكسب مصر حقوقاً لا يصح تجاهلها بانزاهلها من مرتبة صاحب الإمتياز الأول إلى مرتبة الشريك البسيط فى المنفعة .

على أن أهم عامل فى الموضوع — بغض النظر عن هذه الفكرة — هو موقف مصر فى حالة وقوع شقاق بينها وبين الهيئات المسيطرة على السودان وأعلى النيل إذا لم يكن وادى النيل كله خاضعاً لإدارة واحدة . فقد قيل فى عدة مناسبات أنه لا توجد قوة فى العالم يمكن أن تحول دون وصول مياه النيل إلى مصر مما يوم بأنه لا خوف على مصر من سيطرة أية دولة أخرى — حتى لو كانت معادية — على منابع النيل . ولكن هل الضرر الذى يمكن إلحاقه بمصر قاصر على قطع مياه النيل عنها كلية ؟ لقد أوضحنا أنه فى الفترة الحرجة (فبراير — يولية) تحتاج مصر إلى ٢٨ ملياراً من الامتار المسكبة وأن الإيراد الطبيعى المتوسط فى تلك الفترة يبلغ ١٣ ملياراً فإذا استزلنا الخمسة مليارات التى يمدنا بها خزان اسوان (بفرض أن ملاء يتم بدون أى عائق) يكون حصول مصر على العشرة مليارات الباقية لسد حاجتها مرهوناً بمشيئة

الهيئات المسيطرة على السودان . هذا يفرض أن تدخل تلك الهيئات لا يتعدى تعطيل الاعمال الصناعية الكبرى في السودان عن العمل في حين أنه بإساءة استعمال تلك الأعمال يمكن علاوة على حرمان مصر من مياه التخزين تخفيض الإيراد الطبيعي نفسه لدرجه تسبب لمصر أشد السكوارث . وفي الواقع لا يقتضى الأمر حجز إيراد الفترة الحرجة كله لإلحاق الضرر بمصر بل يكفي التلاعب بموازنات النيل لمدة أربعة أو خمسة أسابيع فقط في أواخر الفترة المذكورة للقضاء على محاصيلنا الصيفية بأجمعها .

ويل هذا الاعتبار موقف مصر من حيث تمكنها من تنفيذ باقى المشروعات التى تحتاج إليها فى أعلى النيل فان كثيراً من المعاهدات والإتفاقات — رغم ما قد يبدو فى ظاهرها من تيسير — يخفى فى تحقيق الأغراض التى وضع من أجلها خصوصاً إذا كان الإتفاق معقوداً بين جانب قوى وجانب ضعيف . وهذه حقيقة لا بد وأن تكون الحكومة المصرية قد اصطدمت بها فى أوقات مختلفة . وفى اعتقادي أن لروتين القائم بين مصر والسودان فى الوقت الحاضر يجعل من السهل تعطيل تنفيذ مشروعات مصر فى أعلى النيل لآجال طويلة . وإنى لست أتهم حكومة بأنها تعتمد مثل هذا التعطيل ولكن هناك خطراً واضحاً على مصر من الموقف الغريب الذى انتحلته حكومة السودان بإقامة نفسها حارسة على مصالح السودانيين لا من قبل مصر بل ضد مصر كأن هناك تضارباً بين مصالح القطرين وكان مصر لا تعنى إلا بمصلحتها الخاصة . والواقع أن ماء النيل — كما سبق إيضاحه — يكفي لتغطية مطالب مصر والسودان مهما بلغ التوسع الزراعى فيهما وإذا حدث عجز فى بعض السنوات فان من السهل علينا تحمل أعبائه بالتضامن . هذا فيما يختص بالناحية المائية ، أما فيما يختص بتعويض السكان المحليين عن أى تعديل يدخل على نظام معيشتهم بسبب المشروعات فلست أظن أن هناك مصرية واحداً يرضن بالإتفاق فى هذا السيل بشرط أن يكون لمصر إشراف عملى على هذا الإتفاق بل يمكنى

أن أذهب إلى أبعد من ذلك فلست أظن أن هناك مصرباً واحداً يابى أن
توحد ميزانية مصر والسودان وأن توحد مصالحهما الاقتصادية على ما في ذلك
من التضحية من جانب مصر — إذا توحدت إدارة القطرين وهذا يضمن
السودان عدم تعطيل مشروعاته الخاصة التي يستلزمها انتشار العمران في ربوعه
برغم قلة موارده .

والخلاصة هي أن مصر والسودان هما بمنزلة الرأس والقلب من الجسد
الحى وماء النيل هو الدم الذى يجرى بينهما فلا غنى لأحدهما عن الآخر وفى
فصلهما القضاء على كليهما . فتم اقتنع المسئولون عن مصير السودان بهذه الحقيقة
فان قليلا من حسن النية يكفى للوصول إلى حل للمشكلة السودانية يضمن
مصالح مصر المأثمة بتلك البلاد ويضمن التقدم الإقتصادى والثقافى للسودان
فى المستقبل على أكمل وجه .

المواصلات في مصر والسودان

حيوية لوادى النيل

للمهندس السيد محمود بك

كبير مهندسى السكك الحديدية

إخوانى الاعزاء :

يجدر قبل أن أتحدث عن وسائل النقل التي يجب أن تربط مصر بالسودان فتساعد على رفاهية شعب وادى النيل ورفع مستواه ، أن أتكلم عن أغراض السكك الحديدية المصرية والسودانية ، ثم الرابطة بينهما والعوامل السياسية التي أثرت فيهما .

للسكك الحديدية غرضان ، ولكل غرض منهما شبكة خاصة ، فالغرض الأول هو النهوض بالبلاد اقتصاديا وصناعيا إذ تنقل الحاصلات والغلات من جهة لأخرى سواء للاستهلاك المحلى أو للتجارة الخارجية . ويحتاج هذا الغرض إلى شبكة من السكك الحديدية تربط المناطق الزراعية والصناعية لتروج التجارة وتزدهر الصناعة كما تساعد على نشر الثقافة بين البلاد فتصير وحدة مؤلفة العناصر وثيقة الروابط .

والغرض الثانى هو الدفاع عن البلاد الأمر الذى يدعو إلى إنشاء خطوط حديدية حربية تربط الشبكة الأصلية بمحدود البلاد قسما لتعبئة الجيوش ونقل الجنود لمواجهة الأعداء إذا ما فكروا فى غزو البلاد ، هذا فى البلاد المستقلة أما فى باقى البلاد المحتلة فيكون الغرض من الخطوط الحربية تثبيت قدم المحتل واستغلال مرافق البلاد بقدر الإمكان دون نظر إلى مصلحتها أو ميل إلى رفاهيتها .

وبعد هذا التمهيد أنتقل إلى عرض الكيفية التي أنشئت بها السكك الحديدية المصرية والسودانية وكيف كانت المشروعات تتغير تبعاً للعوامل السياسية السكك الحديدية المصرية من أقدم سكك حديد العالم ، وأول من فكر في ضرورة إنشاء شبكة حديدية في وادي النيل بأجمعه هو ساكن الجنان المغفور له محمد علي باشا .

كان رحمه الله ينظر إلى وادي النيل كوحدة لا تتجزأ ، ولهذا جعل جيشه خليطاً من المصريين والسودانيين . ففكر مبدئياً في إنشاء خط حديدى من القاهرة إلى شندى حيث تلتقى القوافل القادمة من الخرطوم والنيل الأبيض ثم في امتداد هذا الخط إلى كسلا ومنها إلى مصوع على البحر الأحمر . وكانت هذه البلاد من أهم المراكز التجارية بالنسبة إلى حركة الصادرات والواردات بين مصر والسودان سواء بالطرق الملاحية أو بالطرق البرية .

لم يفكر رحمه الله في السكك الحديدية المصرية فحسب بل فكر في نفس الوقت في السكك السودانية .

في سنة ١٨٥٢ أنشئ أول خط حديدى بين القاهرة والاسكندرية فربط أغلب مديريات الوجه البحرى .

في سنة ١٨٥٨ أنشئ الخط الحديدى بين مصر والسويس مختزلاً الصحراء فساعد على النشاط التجارى بين مصر والهند . وسبب زيادة إيراد السكك الحديدية زيادة محسوسة . إلا أن هذا الخط لم يلبث سنوات قليلة حتى شقت قناة السويس فزال الغرض الذى من أجله أنشئ ولذلك تقرر إتالته .

بعد ذلك أنشئت شبكة السكك الحديدية في الوجه البحرى فسبق مصر بلاداً كثيرة في أوروبا وكانت نهضة مصر في ذاك الوقت متمشية مع نهضة اليابان .

وفي سنة ١٨٦٧ أنشئ الخط الحديدى في الوجه القبلى وتم امتداده إلى أن

وصل إلى أسبوط في سنة ١٨٧٢ وكان منعزلاً عن شبكة الوجه البحرى إلى أن أقيم جسر امبابية في سنة ١٨٩١ .

أما في السودان فقد تقرر مبدئياً لإنشاء الخط الحديدى بين حلفا حتى المنطقة الواقعة تجاه شندى بطول ٨٨ كيلو متراً ومنها إلى مصوع على البحر الأحمر ماراً بكسلا وبطول ٨٠٠ كيلو متراً . وقد بدى فعلاً بالعمل ولكن ما لبث أن وقف بسبب كثرة التكاليف حيث يبلغ تكاليف الكيلو متر الواحد حوالى سبعة آلاف من الجنيهات فعدل المشروع على أن تكون المواصلات بين مصر والسودان بطريق مختلط « نهري حديدى » أى تعمل أجزاء منعزلة من السكك الحديدية عند كل شلال لنقل البضائع من شماله إلى جنوبه وبالعكس . وقد طبق هذا رأى المهندس روبرت جولد سميث فى الأنهار التى بها شلالات بالكونغو .

إلا أنه فى سنة ١٨٧٥ استؤنف العمل فى مد الخط الحديدى بوادى حلفا جنوباً حتى تم إنشاء ٦٥ كيلو متراً بجوار النيل وبعدها وقف العمل بسبب ظروف إقتصادية .

بعد ذلك جاء الاحتلال الانكس ولعب النفوذ الأجنبى دوره فى سير المشروعات ولذا أتكلم عما أنشئ من سكك حديدية فى مصر والسودان تحت تأثير هذه الظروف .

استمرت الحكومة المصرية فترة وجيزة من الزمن فى تكلمة الشبكة الحديدية بالوجه البحرى ، وفى سنة ١٨٩٧ تم امتداد خط الوجه القبلى جنوب أسبوط إلى أن وصل إلى قنا . ثم أعطى الامتياز لشركة انجليزية . فأنشأت الخط الحديدى من قنا إلى الأقصر بالاتساع المعتاد ، كباقى الخطوط المصرية ثم مد من الأقصر إلى أسوان خط ضيق سعته حوالى المتر ، فاقصل هذا الخط بالوصلة الصغيرة التى سبق أن أنشئت عند شلال أسوان لسهولة النقل من شماله إلى جنوبه وبالعكس .

وهنا أتساءل لماذا عمل هذا الخط ضيقاً ؟ ولما أعطى لشركة انجليزية ؟
والجواب — هو أن الخط عمل ضيقاً ليكون خطأ حرياً فقط لا خطأ تجارياً
وأعطى لشركة انجليزية لتنفيذ أوامر حكومتها في الحال .
في ذلك الوقت تكالبت دول أوروبا على تمزيق أفريقيا واستعمارها .
واستغلت إنجلترا الظرف الملائم بعد قتل هكس وغوردون ، فشرعت بعد
احتلال مصر في فتح السودان . وأبى المصريون تركهم يستعمرونه وحدهم ،
فيتحكمون في النيل الذي هو حياة البلاد . فلم يسعهم إلا الاشتراك في الحملة
لحفظ حقوقهم في مياه النيل .

ولخدمة هذا الفتح أو الاستعمار أنشئ في سنة ١٨٩٥ الخط الحديدي بين
حلفا وأبي حمد مخترقا الصحراء ، وهو خط ضيق ليست له فائدة عمرانية
ولا يفيد الأراضي والبلاد الواقعة على ضفتي النيل ثم مد هذا الخط إلى عطبرة
فالخرطوم ، وبعد فتحها مد إلى الأبيض ليكون قريبا من كردفان ودارفور
ولسكج جمح القبائل في تلك المناطق ولملاقاة الفرنسيين الذين كانوا يتنافسون
معهم في استعمار السودان .

بعد ذلك فكر الإنجليز في استغلال أرض الجزيرة ، فد الخط الحديدي
إلى سنار . فبكسلا ، فبورسودان لإصدار القطن من الميناء لمصانع إنجلترا .
من ذلك يتضح جليا أن الخطوط الحديدية السودانية إنما هي خطوط
حرية ضيقة لم يكن الغرض منها خدمة البلاد ، بل الغرض منها تثبيت أقدام
الامة المستعمرة .

هذا ما عمل في السودان ، ولأذكر لحضراتكم ما نشئ في مصر من
السكك الحديدية منذ عهد الاحتلال . ومبلغ الصعوبات التي لاقيناها .

بعد أن أعطى امتياز الخط الحديدي الضيق بين الأفصر وأسوان إلى
شركة أجنبية ، وأعطى الامتياز لشركة أخرى . فأنشأت الخط الحديدي
الموصل من وادي النيل قرب مدينة نجع حمادى إلى الواحة الخارجية ، إلا

أنها لم تصب منه أى ربح . فاستلمته الحكومة المصرية فى سنة ١٩٠٩ .
فما بين سنة ١٨٧٠ وسنة ١٨٧٨ سبق أن أنشأت الدائرة السنية عدة خطوط
إضافية شرق النيل وغربية ، موازية له لتساعد على نقل الحاصلات ، فاشترتها
شركة السكر — وكانت أجنبية — إلا أنها وجدت أنها لا تربح من هذه
الخطوط فسلتها للحكومة المصرية فى سنة ١٩٠٦ .

سبق أن أنشئ خط حلوان فى الفترة التى بين سنة ١٨٧٠ وسنة ١٨٧٢
فى عهد ساكن الجنان إسماعيل باشا ، إلا أنه لظروف اقتصادية ، منحت شركة
سوارس امتياز تشغيل هذا الخط ولكن فى ١٩١٤ تسلمته الحكومة المصرية
، وأعطى امتياز الخطوط الضيقة لجملة شركات ، أذكر منها . سكك حديد
الفيوم — شركة الدلتا — شركة سكك حديد وجه بحرى . وبما يسرى عن
أنفسنا أنه بعد أن أنشئت مصلحة الطرق المصرية فى سنة ١٩١٣ ، وعملت
شبكة للطرق الزراعية بالوجهين البحرى والقبلى ، ضعفت أعمال هذه السكك
الحديدية الضيقة . وهى الآن فى حالة احتضار ، والانتعاش الحالى يرجع
سببه لظروف الحرب .

وكان للخديوى عباس الثانى ضيعة زراعية بين الإسكندرية ومريوط ،
فأنشأ خطاً حديدياً من الوردى إلى أبى حجاج بطول ٢٣٩ كم ، فلما اندفع
لهيب الحرب الأولى أزيل جزء من هذا الخط بين الحمام وأبى حجاج لاستعماله
فى أغراض حرية .

وفى سنة ١٩٢٨ عند ظهور حركة موسولنى وهتلر فى أوروبا تقرر مد الخط
الحديدى مرة ثانية وتم إنشاؤه فى سنة ١٩٣٠ إلى فوكه ، وبعدها أمتد إلى
مرسى مطروح .

من ذلك يتضح أن هذا الخط لم ينشأ لفكرة تجارية ، بل أنشئ لمواجهة
الألمان والitalians ، فهو خط حربى دفاعى أنشأته الحكومة للدفاع عن البلاد
وللمساعدة الحليفة .

ولما لاح شبح الحرب في أوروبا فكر الإنجليز مع الحكومة المصرية في إعادة الخط الحديدي بين مصر والسويس ، فتمت إعادته في سنة ١٩٣١ ، ولم يكن هذا الخط تجارياً ، بل أنشئ لغاية حرية بسبب الاضطرابات الدولية في أوروبا .

ولما نشبت الحرب الأولى فكرت الحكومة الإنجليزية في إنشاء الخط الحديدي بين مصر وفلسطين للدفاع عن القناة ولغزو فلسطين وسوريا اللتين كانتا تحتلتين بالترك والألمان في ذلك الوقت .

ففي سنة ١٩١٦ تم الخط الحديدي الواسع من شط القنال عند القنطرة إلى حيفا وكانت عربات السكك الحديدية تعبر القناة على معبر إلى أن تم إنشاء جسر متحرك على القناة أزيل بعد الحرب مباشرة إلا أنه احتفظ ببقاء الخط بعد أن أدى رسالته التي أنشئ من أجلها ، استخدمته مصلحة السكك الحديدية المصرية فترة وجيزة من الزمن ، وبعدها أثار كبار موظفي المصلحة والإنجليز موضوع صيائه التي تتكلف كثيراً بالنسبة لقلة إيراده . فاستقر الرأي على إعطاء امتياز استغلاله للحكومة فلسطين ، مع أنه في أرض مصرية بحتة . وأنه أهم خط حربي على حدود مصر ولزام على الحكومة المصرية أن تنصرف عليه بصفة عامة ووزارة الدفاع بصفة خاصة .

غريب جداً أن يسلم هذا الخط بفكرة أن تكاليف صيائه لا توازي إيراده مع أن أغلب الخطوط الحربية لا تأتي بإيراد يذكر مثل خط الإسكندرية - مرسى مطروح ، وخط مصر - السويس الصحراوي وخلافه ولو رميئاً بالنظر إلى الأفق البعيد لأدركنا أن هذا الخط ، سيكون تجارياً عظيماً في القريب العاجل عند الشروع في استغلال الثروات الطبيعية التي في شبه جزيرة سيناء وقد مضى علينا أكثر من سنتين ونحن في مفاوضات لتسلم هذا الخط لم تنته ولعل السبب هو أزمة وحدة الوادي القائمة الآن .

هذه بعض الصعوبات التي واجهت الحكومة المصرية بعد الإحتلال لقلولاً

الوثبة التي بدأنا بها من عهد محمد علي إلى عهد إسماعيل ، لما وصلنا إلى ما نحن عليه الآن ، ويجدر بي أن أذكر أن السياسة الإستعمارية ترمى إلى عزل شبكة السكك الحديدية المصرية عن الشبكة السودانية . فصار الجزء الواقع بين أسوان وحلفا كأنه منطفة حرام بيتنا وبين السودان مع أنها الجزء العامر من بلاد النوبة التي يبلغ سكانها حوالى ٥٥,٠٠٠ نسمة . ولم يكن هناك أى مواصلات سوى البواخر السودانية بين حلفا والشلال .

وكان مشروع السكة الحديد بين أسوان وحلفا موضوع دراسة من سنة ١٨٩٨ ولكنه كان يهمل تبعا للأهواء السياسية .

الآن - وقد صارت مصلحة السكة الحديد مصلحة مصرية بحتة . فقد فتحت الحكومة اعتياداً مقداره ٢٠,٠٠٠ جنيه لدراسة بلاد النوبة تمهيداً لهذا الخط ، وسنراعى أن يكون التخطيط قريبا من العمران بمجوار النيل بقدر الاستطاعة ليساعد على رفاهية السكان ورفع مستواهم .

الخلاصة :

مضى نصف قرن على الاستعمار الانجليزى للسودان وما زال خاليا من السكك الحديدية ومن الطرق الزراعية ما عدا السكك الحديدية الحربية التي ما أنشئت إلا لاثبتت أقدام المستعمرين .

نتج عن هذا أن أصبح السودانيون فى عزلة عن مصر وعن العالم ، وما زالوا على حالتهم الفطرية كأنهم فى القرون الوسطى بينما العالم سائر وسائر بسرعة فى طريق المدنية .

السودان فى شدة الاحتياج إلى شبكة من السكك الحديدية وشبكة من الطرق الزراعية تربط المناطق المختلفة وتتصل بطرق المواصلات المصرية ، فيتمض الشعب صناعات وتجاريا وترتفع ثقافته إذ لا يمكن اكتسابها إلا من مصر لم يتمتع السودانيون بثروتهم الطبيعية ، ولم يتمتعوا بأشجار الغابات لأن الوصول إليها عسير ، ولو قصد الانجليز خدمة هذه البلاد لعملوا مثل ما عملوا

في استراليا وأنشأوا وزارة للغابات ومدوا السكك الحديدية، والطرق الزراعية التي توصل الغابات بالمدن للاتفاع المحلي والاصدار .
تستورد مصلحة السكك الحديدية المصرية من الخارج حوالى مائتى ألف فلنكه خشبية سنويا يبلغ ثمنها حوالى ثلاثمائة ألف جنيه وكنا نود أن يأخذها لإخواننا السودانيين مقابل شراء فلنكاتنا من غاباتهم .
والمؤلم أن الانجليز يستعملون الفلنكات المعدنية فى السودان فيستحضرونها من بلادهم بدلا من الفلنكات الخشبية التي يمكن استحضارها من الغابات المحلية هذا مثل واحد وهناك الكثير
هذه مواعظ وعبر يجب أن يستفيد منها شعب وادي النيل مصالحنا مشتركة وحياتنا واحدة ، هي ماء النيل ، والوادي يلم شملنا جميعاً .

وحدة مشروعات وادى النيل

المهندس ماهر سليمان بك

وكيل وزارة الأشغال العمومية

سادنى :

أن من يتبع تاريخ الأمم فيقرأ سيرها ويستقصى أخبارها يجد أنها كانت في بداية نشأتها قبائل متفرقة وشيعا متناثرة قد انتشروا على ضفاف نهر من الأنهار وجعل يشن الغارة بعضهم على البعض حتى صرفهم التطاحن والتنازع عن التفكير في تدير أمرهم والنظر فيما يصلح من أحوالهم فعاشوا بجوار النهر ما شاء الله أن يعيشوا لا ترى أعينهم فيه إلا مروجاً توشىها الأعشاب للرعى ولا في مائه إلا فلكا تسبح فيه الأسماك لغذاتهم شأنهم في ذلك شأن قبائل « الدنكا » و « الثوير » و « الشاوك » الذين يحيون حتى الآن حياة الفطرة الأولى على ضفاف النهر ويجرى السيول ببحر الجبل وأعلى النيل الأبيض ويبقى أمر هؤلاء على هذا الحال من القوضى والإضطراب ردحا من الزمن حتى يأذن الله فيقيض لهم من أبنائهم أناساً يدركون ما في الاتحاد من مزايا فتجتمع كلمتهم على نظام موحد ينصرفون في ظله إلى القيام بما يتطلبه تنظيم النهر من أعمال جسام فتصلح أحوالهم وتنمو مواردهم ولا يلبث أن تتألف منهم أمة شديدة المراس عزيزة الجانب يخشى بأسها ويخطف ودها. وتعيش في أمان ورخاء .

على هذا المنوال وعلى ضفاف الأنهر العظيمة درجت جميع الحضارات. الكبرى المعروفة في التاريخ وعلى هذا المنوال أنشأ أجدادنا حضارتهم على ضفاف النيل .

اتحاد شمال الوادى وقيام مشروعات النيل الأولى

فلقد كان من ثمرة جهاد عدة ملوك آخرهم «مينا» أن اتحدت قبائل مصر شمالها وجنوبها بعد أن ألج بهم الشقاق وطال أمد النزاع فلم تلبث بعد ذلك أن حلت بمصر نهضة كبرى كانت الأساس الذى ارتكزت عليه حضارة الدولة الفرعونية القديمة وما تلاها من حضارات مجيدة .

وكان أول ما قام به هذا الملك بعد أن استتب له الأمر أن حول مجرى النيل من الصحراء الغربية عند (منب) إلى مجراه الحالى كما قام هو ومن خلفه من ملوك الدولة القديمة بتدعيم رى الحياض وتنظيمه بماشقوه من الترعة وأقاموه من الجسور فى جميع أنحاء الوادى .

وقد ظل أمر الارتفاع بمياه النيل منذ ذلك العهد مشكلة المشاكل التى ظلت شاغلة لأذهان الفراعنة واحتلت مكانا بارزا من تفكيرهم ونشاطهم فوضع مهندسهم فيما وضعوا مشروعا كان فى عداد عجائب الدنيا السبع إذ عمدوا فى عهد «أمنتحتب الثانى» إلى استعمال بحيرة «موريس» لاختزان مياه الفيضان واتقاء أخطارها على ما هو مشهور ويقول (هيردوتس) أنهم أحاطوا البحيرة بحسر هائل طوله سبعون ميلا ووصلوا بين البحيرة والنيل بنزعتين وأنشأوا على كل منهما قنطرة تستخدم احدهما لاختزان المياه بالبحيرة والاخرى لصرفها عنها: إن كان إيراد النهر غير كاف بحاجة البلاد .

هذا ما كان من رعاية أجدادنا بالنيل ومبلغ اهتمامهم به حتى عبدوه فيما عبدوا واتخذوه إلهة من بين آلهتهم يقدسونه ويحجون به ويدينونه بفضله ويسبحون بحمده ويذكرون ما أفاض على البلاد من خير وتذهب الأيام وتقبل وما زال النيل يجرى فى أنحاء هذا الوادى كما جرى فى سالف الزمان نعم بمائه وما يدره علينا من خيرات ويرقب سير مياهه فى مزيد من القلق والأمل مغتبطين مقدرين ما سيبلغه علينا من ثراث هو كل ما نملكه ونندخر . على أنه كان لتقدم العلوم والفنون فى فجر النهضة الحديثة ما زاد مصر

شعوراً بأهمية النهر وضرورة الإلمام بأطواره وبدت لهم أكثر من ذى قبل الحاجة إلى الحصول على المزيد من المعلومات فأخذوا يتطلعون إلى متابعة العليا ومانتطوى عليه من أسرار ما فتوا يجهلون الكثير عنها فلما بدأ كشافو أوروبا يفدون إلى أفريقيا تباعا عن مجاهلها في أواخر القرن الثامن عشر كان ذلك بمثابة ناقوس الخطر قد دق يذنه أبناء هذا الوادى إلى ما كانت تنطوى عليه هذه الاستكشافات من أغراض ومطامع قد تمتد إلى حوض النيل فقدم أهلها وتقصد عليهم أمرهم .

وكان طبيعياً أن تأتى الدعوة إلى الوحدة قوية فنية من أبناء مصر وهم أرشد أبناء الوادى وأسبقهم إلى الأخذ بأسباب المدنية وكانت البلاد وقتئذ على حال من الضعف والاضطراب أحوج ما تكون إلى عامل قوى يجمع الصفوف ويوحد الكلمة ويحسن التوجيه فيقيض الله لها بفضلها محمد على باشا الكبير ، رأس الأسرة العلوية السكرية الذى رأى بفطنته وبعد نظره ضرورة المبادرة إلى توحيد الوادى إذ أن ريف مصر والسودان متوقف ربه على روافد النيل العليا وحرى أن يكون النهر وروافده تحت إشراف واحد لذلك جرد حملاته المشهورة التى بدأها عام ١٨٢٠ لوحدة الوادى كله وحمايته من أطماع المستكشفين .

ولأول مرة فى التاريخ امتد سلطان أبناء الوادى شاملاً كاملاً على واديه كما لا بد أن يكون دائماً أبداً مابقى هذا الماء يجرى وينحدر بين ضفاف النيل .

حاجتنا الى جمع معلومات كاملة عن النهر

ولم يسكد أن يتم هذا الفتح المبين حتى يدىء فى الحال بإنشاء النقطة الضرورية لأرصاد النهر فى كثير من المواقع الهامة (كالخرطوم وأسوان - وقناطر الدلتا) وفى هذه المنطقة الأخيرة أنشئت القناطر الخيرية على فرعى

(دمياط ورشيد) لضمان المياه الصيفية اللازمة لزراعة القطن والتوسع في إنتاجه في أراضي الدلتا ومنذ ذلك الحين أخذت معلوماتنا عن النهر تنمو وتطرّد على نطاق أخذ يتسع تدريجياً إلى أن بلغ الآن درجة كبيرة بما جعلنا نقيمه من المحطات تباعاً على طول مجرى النهر وروافده أينما آنسنا ضرورة لاقامتها حتى أصبح النهر مغطى بشبكة واسعة من محطات رصد المقاييس .
والنصرقات والمطر .

وترجع حاجتنا إلى جمع المعلومات أن الأنهر بطبيعة تكوينها دائمة التغير عديمة الاستقرار ولا يقتصر هذا التغير على ما يحدث بالمجرى من تحويل نتيجة النحر أو الإطماء بل يتناول أيضاً مقادير ما ينطلق فيها من المياه لخضوعها لعوامل جوية معقدة لم ترق معلوماتنا بعد إلى السيطرة عليها وفكرة ضبط النهر في حد ذاتها مهمة مسيرة وعملية دقيقة . تستلزم مرانا وخبرة ودراسة واسعة مستفيضة ولا تقتصر على حاضر أو ماض بل تتناول المستقبل أيضاً وعلى هذا الأساس تخط المشروعات وتقام المنشآت بحيث تنى بما خصصت .
من أجله لاحتياجات الحاضر متمشية مع مطالب المستقبل .

ونهر النيل يسرى عليه في ذلك ما يسرى على هذه الأنهر إلا أنه يعتبر بالنسبة للكثير منها آية في الاعتدال ومع ذلك فإن ما يطرأ عليه من تغير من فصل إلى آخر ليس باليسير الهين ويجب أن يحسب له كل حساب إذ بينما يرتفع إرادته اليومي مدة الفيضان إلى ألف مليون من الأمتار المكعبة أو يزيد إذ به ينحدر مدة الصيف إلى مادون الأربعين .

ولا شك أن هذا الاختلاف كبير في حد ذاته يضاف إلى ذلك تفاوت كبير آخر من سنة إلى أخرى فقد يأتي على البلاد سنة يجتاحها فيضان عال يهدد الأرواح وينذر بالدمار والخراب ثم تمقه سنون عجاف يشح فيها الماء ويقصر دون إرواء الأراضي بتمامها ثم يتركها وقد ظلت في انتظار ورودها . عطشى من غير رى فحلة لا نبات فيها ولا زرع إلى أن يأذن الله بارتفاعه .

وإلى أوائل القرن الحالى كان يترتب على حصول مثل هذه الفيضانات الواطئة أضرار ونكبات فتخلف أراضى شراقي تتراوح بين القلة والكثرة تبعاً لدرجة انحطاط الفيضان ففي عام ١٨٧٧ الشديد الانخفاض حيث لم تكن قد أقيمت بعد على النيل أية مشروعات خلاف « القناطر الخيرية » التى كانت ولا تزال عاجزة عن العمل قد بلغ مقدار ما عجز لنهر عن طففيه من أراضى الشراقي نحو ١,٣٠٠,٠٠٠ فدان مما أدى إلى رفع مالها عن ذوبها وهذا يعتبر بلا شك خسارة فادحة خصوصاً فى تلك الأيام التى كانت ميزانية الدولة لا تزال ضئيلة .

مجممل الأعمال التى تمت أو أعدت للتنفيذ لصالح مصر والسودان

ولما أخذ عدد سكان القطر المصرى يزداد ويتضاعف خلال القرن الماضى وأخذت الأيدى تمتد تبعاً إلى استصلاح الأراضى والزيادة من الزراعة لسد حاجتهم لم يجد أولو الأمر بداً من التفكير فيما يجب القيام به من المشروعات اللازمة لتوفير مياه الري لمقابلة هذا التوسع وكان أن بدىء فى سنة ١٨٩٠ بتنفيذ كثير من المشروعات التى وصل إليها البحث وما أقبل عام ١٩١٢ حتى كان قد تم إصلاح الري الحوضى وأنشئ « خزان أسوان » وتمت تعليته الأولى كما تمت تقوية « قناطر الدلتا » وأنشئت « قناطر اسنا » و « أسبوط » و « زقى » ثم ما تبع ذلك من شق المئات العديدة من الترع والمصارف وتحويل حياض مصر الوسطى إلى نظام الري المستديم .

تمت هذه المشروعات الجسيمة فى فترة وجيزة نسبياً ومع ذلك فقد اضطرد ازدياد عدد السكان فتلقفت البلاد ثمار هذه المشروعات كأنما كانت منها على انتظار وقضى ذلك بالاستمرار فى التوسع الزراعى والتفكير فى إعداد وسائل أخرى لتوفير المياه الصيفية فلم تسكد الحرب الكبرى الأولى تضع أوزارها حتى سارعت مصلحة الري إلى مواصلة مشروعاتها بالرغم من الضائقة

المالية فبدأت بإنشاء قناطر « نجع حمادى » وما يقبعا من أعمال أخرى لتحسين الري النيل في مديرية « جرجا » وجزء من مديرية « أسيوط » .

وفي عام ١٩١٩ أقر مجلس الوزارة برنامجا عاما يشمل عدة مشروعات قدرت تكاليفها وقتئذ بنحو ٢٤ مليوناً من الجنيهات فبدأت مصلحة الري في تنفيذ الحلقة الأولى من هذا البرنامج بتعليه خزان أسوان للمرة الثانية فتمت عام ١٩٢٣ وبذلك أمكن زيادة الإيراد الصيفي المخزن من ٢٥٠٠ إلى ٥٠٠٠ مليوناً من الأمتار المكعبة .

ولإمكان توفير المياه لري أراضي الجزيرة بالسودان قد أنشئ عام ١٩٢٥ « خزان سنار » على النيل الأزرق .

وفي عام ١٩٣٧ أتم إنشاء خزان « جبل الأولياء » على النيل الأبيض وبذلك أمكن توفير زيادة أخرى على إيراد النهر مقدارها ٢٥٠٠ ملياراً من الأمتار المكعبة .

كذلك عمدت مصلحة الري إلى تحسين أحوال الحياض المنعزلة وحياض السودان وسواحلها المرتفعة وشرعت عام ١٩٢٩ في إقامة اثني عشر محطة طلبات فرعية للري تستمد التيار الكهربائي من محطة رئيسية لتوليد القوى التي أنشئت « بأدفو » كما أقامت محطة طلبات مستقلة تدار بماكينات الديزل لري منطقة الخطارة بأقصى الجنوب وتبلغ مساحة الأراضي التي تنفع بهذا المشروع نحو ٥٠٠٠٠٠ فدان وفي عام ١٩٣٢ شرعت في تحويل بعض أراضي الحياض بمنطقة مصر الوسطى « غرب الجيزة » .

وفي عام ١٩٣٨ تمت تقوية « قناطر أسيوط » لتحسين حالة المناوبات الصيفية على التربة الإبراهيمية ولضمان ري الأراضي المترتبة عليها في بدء الفيضان وفي أوقات تناسب مع مواعيد الزراعة النيلية ولإمكان تحويل بعض المساحات الحوضية بمصر الوسطى إلى الري الصيفي وذلك للاستفادة من مياه التخزين الإضافية في خزاني « أسوان » و « جبل الأولياء » .

وفي عام ١٩٣٩ تم بناء « قناطر محمد علي » لكي تحل محل «القناطر الخيرية» القديمة لزيادة رفع منسوب المياه أمامها حتى يمكن القيام بسد حاجيات الزراعة في الوجه البحرى في جميع أوقات السنة .

ويجرى الآن تقوية وقناطر إسنا، لإمكان زيادة فوق التوازن المسموح به على القناطر الحالية مع المحافظة على منسوب الامام وذلك للمساعدة في ملء « خزان أسوان » في السنين الشحيحة الإيراد بدون صرف مياه زائدة عن الحاجة علاوة على ما سترتب على هذه التقوية من تحسين الزراعة الصيفية وضمان الري الحوضى .

كما نعد الآن العدة لإنشاء قناطر على فرع رشيد عند أدفينا لكي تحل محل السد الترابى الذى ينشأ كل عام مدة الصيف لمنع مياه البحر الأبيض المتوسط الماخلة من الدخول إلى النهر ولحفظ المياه التى تتجمع بالرشح أمامها في مجرى النهر للانتفاع بها في رى الأراضى المجاورة ونظراً للعلاقة الوثقى بين عملية سد أدفينا والموازانات على « خزان أسوان » وقت ملئه فسيضمن انشاء هذه القناطر (ملء خزان أسوان المعلى في أغلب السنين) كما تتخلص نهائياً من الصعوبات التى تلاقيها بسبب هبوط مناسيب المياه أمام السد بعد قطعه في أول الفيضان إلى حد لا يسمح بإمداد مأخذ الترع والمصبات بالمياه الكافية مما يدعو الى تأخير طغى الشراق في المناطق المترتبة عليها فترة غير قليلة من الزمن .

هذا هو مجمل الأعمال الجسيمة التى أقيمت على مجرى النيل أو ما كان منها معداً للتنفيذ وهى وإن كانت في حد ذاتها رافية بالغرض في الوقت الحاضر إلا أنها في المستقبل تؤدي وظيفتها كاملة إلا إذا توفر لها الإيراد الكافى لجميع مطالب الزراعة مدة الصيف في جميع السنين وهذا لا يتفق إلا بقيام عدة مشروعات كبرى أعالى النيل .

ولهذا الغرض وفي نفس الوقت التى بدأت تسير فيه مشروعاتنا من أجل

مصر بدأنا أيضاً نعمل من أجل الوادى كله فى السودان إذ لم يكند يكتمل القرن التاسع عشر حتى تجلت ضرورة التوسع فى جمع المعلومات على قاعدة ثابتة ولهذا الغرض أنشئ فرع لمصلحة الرى المصرى بالسودان سنة ١٩٠٤ وكان أول ماروى تأديته القيام بطائفة من أعمال المساحة والميزانية وجمع المعلومات بأعلى النيل الأبيض وروافده بقصد الوصول إلى أفضل الوسائل لتوفير المقادير الغزيرة من المياه التى تضيع بهذه المناطق بسبب المستنقعات بغية تحسين الايراد الصينى للنهر واستهلت الأعمال بإنشاء مكتب للتفتيش العام للرى بالخرطوم ومستعمرة بالملكال كانت فيها بعدنواه لتفتيش رى أعلى النيل الأبيض الحالى .

وكان من المسلم به من بادى الامر أن توفير هذا الفاقد لن يتم إلا بإنشاء مجرى محدود للنهر يحترق منطقة المستنقعات إلى النيل الأبيض فى مسافة تربو على ٣٠٠ كيلو متر .

ولم تقتصر عناية الحكومة المصرية على مطالب مصر وحدها بل قامت كذلك بدراسة ما يمكن دراسته من المشروعات التى تكفل تقدم السودان ورخائه فى كل مكان سواء أكان على النيل الرئيسى أو روافده وشرعت فى الوقت الذى بدأت فيه أعمالها لصالح مصر على النيل الأبيض فى إجراء عمليات المساحة الأولية بمنطقة النيل الأزرق فى سهل الجزيرة ولهذا الغرض أنشأت على نفقتها المساكن اللازمة لايواء الموظفين الذين كلفوا القيام بهذا العمل كما ابنت الكثير من المخازن والمكاتب والاستراحات وعلى ضوء ما جمع من المعلومات قدم التفتيش العام للرى بالسودان اقتراحه الخاص بإنشاء سد على النيل الأزرق بجوار سنار لتدبير الماء اللازم لرى المنطقة الشمالية من سهل الجزيرة .

ولقد كان من سداد التدبير أن عنيت مصر منذ اللحظة الأولى بزفاهية السودان ونظرت إلى مشروعاته كأى عمل يقام داخل الأراضى المصرية

ذاتها ولم تضمن في سبيل ذلك بالمال والرجال في وقت لم تكن أحوال السودان لتسمح بهما حتى أنه لما بدى إعداد العدة لتنفيذ مشروع جبل الأولياء على النيل الأبيض لصالح مصر جعلت مخازن المشروعات واحدة ومهماتهما في واحدة كما وضعت مقاليد إدارتهما في يد واحدة وكان هذا هو الوضع الذى كان يراه معنا الفنيون البريطانيون وبقي الحال كذلك حتى عام ١٩٢٥ حيث أنشئت مصلحة خاصة بالرى السودانى منفصلة عن الرى المصرى .

كذلك قامت مصلحة الرى بالسودان قبل فصل الإدارتين بتنفيذ عدة مشروعات هامة لإصلاح أراضى السودان الشمالية بمديرية «كسلا» و«دنفلة» وأصلحت أراضى الحياض مما يتوافر لدى رجالها من خبرة واسعة مارسوها عن هذا النوع من الرى في مصر كما أنشأت الكثير من قوى الرفع بالطلبات لرى الأراضى التى رؤى إصلاحها بهذه الطريقة ولا بد أن يكون من بين حضراتكم هنا الآن الكثيرون ممن ساهموا فى القيام بتنفيذ هذه الأعمال .

وفى اللحظة الأولى التى باشرنا فيها أعمالنا بالسودان اتضحت حاجتنا إلى استعمال الملاحة النهرية نظرا إلى أن مناطق أعلى النيل مما يتعدى إرتياده بالوسائل البرية إذ أن الطرق التى تنشأ ببعض هذه المناطق فى أشهر الجفاف لا تلبث معالمها أن تزول بفعل الأمطار مما يقتضى إعادة انشائها سنويا ولذلك بنى أسطول خاص من الوحدات — العائمة الضرورية للأعمال مؤلف من بواخر تفتيشية وجارات ثقيلة وخفيفة وصنادل للسكنى ولشحن المهمات والوقود واشترت عدة كراكات للقيام بالتجارب التى كان قد تقرر القيام بها بمنطقة السدود وقد أدت هذه الوحدات أعمالا جليلة فى بناء سد سنار وجبل الأولياء وتقدر قيمة هذا الأسطول الآن بنحو ثلاثة ملايين من الجنيهات .

ولم نجد بداً إزاء نمو هذا الأسطول المضطرد وتعدد وحداته من إنشاء ترسانة ضخمة لصيافته على أحدث طراز وبصورة قابلة للتوسع فى المستقبل وقد بدى بإنشاء هذه الترسانة فى عام ١٩٢٩ عند شجرة غردون المعروفة

أصلاً بشجرة «عجوبك»، الواقعة على النيل الأبيض قبل الخرطوم كما اقتضى الأمر إنشاء مستعمرة كبيرة هناك لايواء الصناع والموظفين اللازمين لادارتها مساحات الأراضي القابلة للزراعة في مصر وحاجتنا العاجلة إلى تنفيذ المشروعات لمواجهة الزيادة المضطردة في عدد السكان

ولما كان عدد القطر المصري يزداد من سنة إلى أخرى زيادة مضطردة تفوق معدل ازدياد الزراعة فقد أخذ نصاب الفرد في التدهور سواء كان بالنسبة لمساحة الأراضي المزروعة أو لمساحة المزروعات ذاتها حتى هبط الآن إلى أقل من سبعة قراريط للفرد وهو قدر ضئيل يجب الحيلولة دون انخفاضه أكثر من ذلك .

وحيث أن مساحة الأراضي القابلة للزراعة بوسائل الري الحالية في مصر محدودة ولا تتمدد ٧٠١ مليوناً من الأفدنة فإنه لكي يمكن المحافظة على نصاب الفرد الحالي فإن عدد السكان الذي يكفي لاستغلال هذه المساحة يجب أن لا يزيد على ٢٣ مليوناً .

وإذا سلمنا جدلاً بأن عدد السكان سيزداد في المستقبل بمعدل قريب من ازدياده في السنوات الماضية فإنه يبلغ نحو ٢٣ مليوناً عام ١٩٧٠ .

وفي الإمكان زيادة المساحة المزروعة إلى رقم يقرب من ٧,٥ مليوناً من الأفدنة بزراعة الأراضي المتاخمة للصحراء التي لا يزيد رفعها على ١٠ أمتار وبذلك يمكن زيادة عدد السكان إلى ٢٥ مليون نسمة دون تخفيض آخر في نصاب الفرد وستبلغ مصر هذا التعداد حوالى عام ١٩٨٠ .

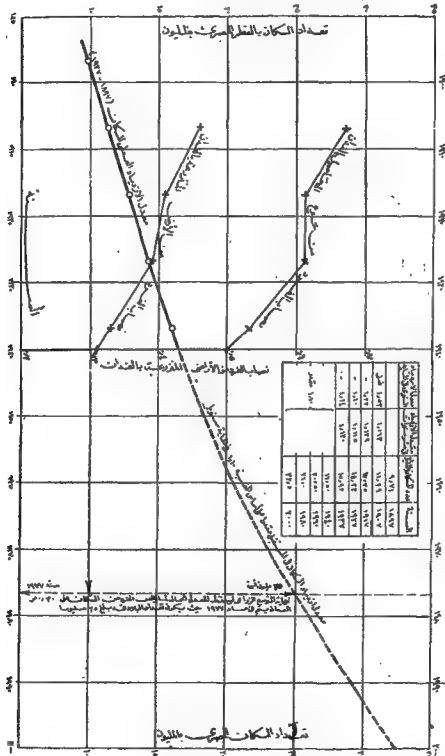
وتقدر مساحة الأراضي المزروعة في الوقت الحاضر بحوالى ٦ مليون فدان

(أنظر الدياجرام رقم ٣٥٢)

أراضي السودان

أما بالنسبة إلى أراضي السودان فإن حاجتنا إلى المياه الصيفية ستضعف في المستقبل عندما يتم استصلاحها .

موقفنا في الوقت الحاضر
سبق أن بينا أن جملة ما يزرع من الأراضي بمصر يبلغ نحو ٦ مليون فدان

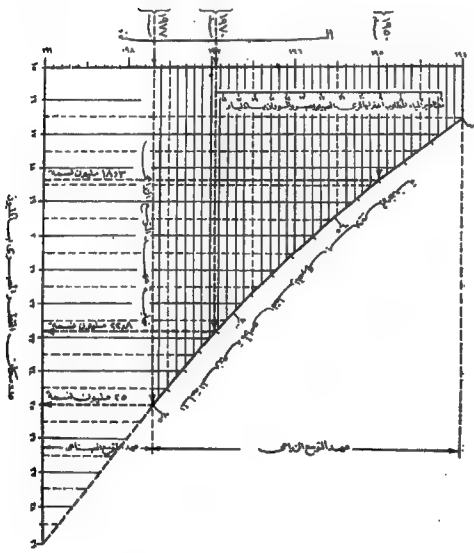


ومتوسط إيرادنا من المياه الآن في الفترة الحرجة يبلغ ٢٠ ملياراً من الأمتار
المسكبة سنوياً - تألف من :

توزيع مياه خزانات النيل حتى تبلغ مصر بكم غوها الزارعين
 صحت باسم ملكي سموا اينها ايوز منقده سيدت علي

توزيع الميراث لستفاد جميعا من الميراث

جميع الميراث لستفاد جميعا من الميراث
 ولا بد ان يكون الميراث لستفاد جميعا من الميراث
 ولا بد ان يكون الميراث لستفاد جميعا من الميراث



١٣ ملياراً من النهر الطبيعي
٥ ملياراً من خزان أسوان الجالى
٢ ملياراً من خزان جبل الأولياء
الجملة ٢٠ ملياراً

وعلى ذلك فإنه مازال ينتظرنا فى الفترة الحرجة للمستقبل استثمار نحو ١٠٠ مليون فدان بمصر يمكن زيادتها إلى ١٥٠ مليوناً وهذا يقتضى زيادة الإيراد بمقدار عشرة مليارات منها حوالى مليار للتوسع الزراعى بالسودان .
يبقى بعد ذلك ما يلزم لإجراؤه لحماية مصر من غوائل الفيضانات الخطرة وطغيانها ولقد كان هذا الأمر دائماً مثار عناية الوزارة واهتمامها على أنه وإن كان قد من بالبلاد فترة من الزمن هدأت فيها الخواطر نوعاً ما لتعاقب فيضانات منخفضة إلا أن سلسلة الفيضانات العالية التى جاءت فى القرن العشرين نهت الأذهان إلى ضرورة المبادرة إلى دراسة كل ما يمكن دراسته من مشروعات الوقاية من غوائل الفيضانات العالية .

فانتهت الوزارة إلى دراسة عدة مشروعات فى إحباس النهر المختلفة من أقاصيه الجنوبية إلى أقاصيه الشمالية وأجدرها بالذكر مشروع وادى الريان و «تعلية خزان أسوان» للمرة الثالثة مرتبطين وأخيراً كان من نتيجة أبحاثنا على النيل الرئيسى بين حلفا والخرطوم أن أكتشف موقع يصلح لهذا الغرض عند الشلال الرابع ونظراً لما يختص به هذا الموقع من مزايا فقد استقر الرأى على المضى فى دراسته تمهيداً لتنفيذه فى أقرب وقت إذا ما انتصح أفضليته على مشروع وادى الريان .

وكذلك سيكون لخزان ينشأ على بحيرة «تانا» شأن فى هذا المضمار بالنسبة لمصر والسودان على السواء .

وعلاوة على استخدام خزان «الشلال الرابع» للحماية من غوائل الفيضانات فسيستخدم أيضاً فى الإحتزان الصيفى وسيرتبط ملؤه أو تفريغه

ارتباطاً وثيقاً بما سيجرى من موازنات على خزان بحيرة « تانا ، وعلى خزان
يقام على بحيرة « البرت » .

ونظراً لما ينتظر من تعذر إتمام مشروع خزان « تانا ، عام ١٩٥٠ حيث
تكون قد استنفدنا جميع مواردنا العالية من مياه التخزين فقد اتجه الرأي
إلى فكرة تعلية منسوب التخزين بخزان جبل الأولياء لزيادة مستوياته .

موجز عن مشروعاتنا المقبلة

وبذلك يمكن تلخيص الأعمال التي ما زالت بحاجة إلى التنفيذ لتوفير الزيادة
المطلوبة في الإيراد الصيفي سواء ما كان منها بقصد استكمال نمونا الزراعي بمصر
والسودان أو للحماية من غوائل الفيضانات على الوجه الآتي ذاكرين كل
مشروع على حده .

ونظراً لتعلق هذه المشروعات بأنواع خاصة من التخزين السنوي المعتاد
بعضها يعرف بالتخزين القرني والبعض الآخر بالتخزين المعادل فنوضح
لحضر أتمكم المقصود بها .

التخزين السنوي — المعتاد بخزانات « أسوان » و « جبل الأولياء » و « ستاره » .
هو حجز المياه التي تزيد عن حاجة الزراعة في موسم وفرة الإيراد للصرف
منها عندما يعجز النهر عن الوفاء ببعض الاحتياجات مدة الصيف في
نفس السنة .

التخزين القرني — هو الوسيلة لضمان المحول على تصرف سنوي ثابت .
خلف الخزان على مر السنين ولمدة طويلة وقد نشأت الحاجة إلى هذا النوع
من التخزين من خضوع تصرف البحيرات الاستوائية وبحيرة تانا إلى تقلبات
دورية عظيمة بسبب تتابع أعوام سمان أو عجاف .

التخزين المعادل — هو أن يحتجز بخزان يقع بمكان ما من النهر المقدار
الذي يعادل تصرفاً زائداً عن الحاجة في مكان آخر بعيد عن مكان الخزان ..

خزان بحيرة تانا

يبلغ متوسط التصرف الطبيعي المنطلق من بحيرة تانا في مواسم السنة المائتية بأسوان كما يأتي :

٠٩ . مليار متر مكعب في موسم الفيضان

٢٠٣ مليار متر مكعب في موسم التخزين

٠٦ . مليار متر مكعب في موسم الحاجة

الجملة ٣٠٨ ملياراً

ويختلف التصرف السنوي لهذه البحيرة من ٢ مليار في السنين الشحيحة إلى ٦ مليارات في السنين المرتفعة الإيراد ومن هذا تبين الفائدة التي تحصل بإنشاء خزان قرني على هذه البحيرة ، بإنشاء سد على مخرج البحيرة يمكن ضمان مليار من الأمطار المسكبة عند « أسوان » لمصر ومد السودان بـ ١ مليار آخر عند « سنار » .

وقد اتجه الرأي بعد استكمال الأبحاث الهيدروليكية لهذا الخزان إلى ضرورة انشائه على أساس التخزين القرني والمعادل لأغراض ثلاث :

الأول - ضمان تصرف سنوي ثابت من البحيرة بالتخزين القرني .

الثاني - للوقاية من الفيضانات العالية .

الثالث - لتخزين كميات إضافية من المياه لسد العجز في إيراد النهر في السنوات الشحيحة الإيراد في أي حبس من أحباسه .

الثاني والثالث بالتخزين المعادل

وسيكون هذا الخزان المصدر الوحيد الذي منه يمكن لمصر والسودان أن تستمد العون في مثل شهر يوليو من عام ١٩١٣ المنخفض الإيراد لتعذر الحصول على ذلك من خزان « البرت » نظراً لقرب بحيرة « تانا » من جهة ولشدة انحدار النيل الأزرق وقابليته لقل تصرفات فجائية من جهة أخرى .

ويمكن إدراك مدى فائدة هذا الخزان لأراضي السودان إذا علم أنه في فترة الحاجة من مثل سنة (١٩١٣ - ١٩١٤) لن يكفي إيراد النهر الطبيعي بأسره مضافا إليه محتويات خزان « سنار » ، للوفاء بأكثر من ٦٠٪ من مطالب السودان وحده .

مشروع خزان الشلال الرابع على النيل الرئيسي

أسفرت المباحث التي تقوم بها مصلحة الري بالسودان منذ عام ١٩٤٢ بين « حلفا » و « الخرطوم » ، على وجود حوض عظيم السعة عند الشلال الرابع ، يمكن أن يسع نحو ثمانية مليارات مدة الصيف إذا ما أقيم سد عند الهامة الخلفية لهذه الشلالات على بعد نحو ٣٣ كيلو متر إلى الأمام من « مروي » ، أو ٧٠٠ كيلو متر إلى الجنوب من « حلفا » ، والعمل يجري الآن لإتمام جميع المباحث الأولية تمهيدا لتنفيذ هذا المشروع في أقرب وقت إذا ما اتضحت صلاحيته على مشروع وادي الريان .

وقد ثبت أن ثمانية مليارات تكفي للحد من أعلا الفيضانات المعروفة مع عدم تجاوز جملة تصرف فرعى « دمياط » ، و « رشيد » ، للحد المأمون لها وهو ٦٨٠ مليوناً من الأمتار المكعبة يوميا .

فاذا ما حدث تصرف في المستقبل أعلا مما عرف حتى الآن وهو نادر الحدوث حجز الزائد بخزان « تانا » أو خزان « أسوان » أو هما معا . مع العلم بأن القدر الذي يستطيع « خزان أسوان » ، استيعابه مدة الفيضانات العالية يبلغ نحو ٣ مليارات وما يمكن اختزانه لخزان « تانا » لهذا الغرض ملياران .

أما فيما يختص بالتخزين الصيفي فقد وجد يبحث مجموعة السنين بين عامي ١٨٧٠ و ١٩٤٥ أي مدة ٧٦ سنة أن متوسط ما يمكن تخزينه سنويا في فترة مشابهة هو ٣ مليارات من الأمتار المكعبة ويصل هذا القدر إلى مليار أو أقل

في عشرة سنوات منها . ولا يمكن اختزان شيء ما علاوة على عدم إكمال ملء خزان أسوان في ٧ سنوات . وذلك على أساس عدم البدء بالحجز قبل هبوط النهر عند أسوان إلى منسوب ٩١,٥٠ حيث يكون قد بعد كل احتمال لعودة الفيضان إلى الارتفاع وقل الضرر من رسوب الطمي بالخزان إلى أبعد حد .

فالي أن يتم إنشاء خزاني « تانا » و « البرت » فإنه يمكن مبدئياً الإعتماد على هذا الخزان للتوسع الزراعي في حوالى ٩٠ ٪ من السنين في حدود نصف مليار كما أنه يمكن الاستفادة بما يخزن في السنين العادية لتحسين حالة الري الحالية والتبكير في زراعة الأرز وطفى الشراقي .

أما بعد إنشاء خزاني بحيرة « تانا » و « البرت » فيمكن الاستفادة بهذا الخزان في السنين التي يزيد فيها إيراد النهر عن مطالب التخزين الصيفي بحجز أكبر كمية ممكنة في حدود أقصى سعة لهذا الخزان وهي تسعة مليارات للصرف منها في فترة الحاجة على أن يحجز ما يعاد لها بخزان تانا أو خزان البرت لكي يضاف إلى المخزون القرني لتغطية عجز مقابل في السنين الشحيحة الإيراد .

مشروع خزان البرت وقناة السدود

ونظراً لخضوع تصرف البحيرات إلى تقلبات دورية عظيمة بسبب تتابع أعوام سمان أو عجاف فإن كل مشروع يرمى إلى تحويل البحيرة إلى خزان يستدعى أن تكون سعته بالقدر الكافي لتسوية تصرف النهر على مدى سنين عديدة ويكتنف بحر الجبل وبحر الزراف فيما بين « منجالا » و النيل الأبيض مستنقعات هائلة تفعل في المياه المنحدرة إليها من بحيرة البرت فعل الأسفنجية من حيث امتصاص الماء . ويترتب على ذلك أنه مهما اختلفت مقادير تصرف النهر عند « منجالا » عند الطرف الأعلى لتلك المستنقعات فإن تصرف النيل الأبيض فيما يلي بحر الزراف لا يختلف نسبياً إلا بقدر ضئيل كما يتضح

لحضر انكم من البيانات التالية عن سنة متوسطة الإيراد .

ففي فترة الحاجة — يبلغ تصرف النهر عند منجلا ١٣٧٧ مليارا لا يصل منها عند الملكال سوى ٧٦٦ مليارا .

وفي فترة الفيضان — يبلغ تصرف النهر عند منجلا ١٤١ مليارا لا يصل منها عند الملكال سوى ٢٥٥ ملياراً .

وفي فترة التخزين — يبلغ تصرف النهر عند منجلا ٩٢ مليارا لا يصل منها عند الملكال سوى ٤٨ ملياراً .

وبذلك يكون جملة التصرف السنوي ٢٧٠ ملياراً لا يصل منها عند الملكال سوى ١٤٩ ملياراً أى بعجز مقداره نحو ١٢ ملياراً يضيع بالمستنقعات بل إن الأحوال لتزداد سوءاً في سنة عالية الإيراد حيث يبلغ العجز في مثل عام ١٩١٨ نحو ٣٦ ملياراً برمتها أى نحو ثلاثة أمثاله في سنة متوسطة الإيراد فضلاً عما لمصر من مصلحة كبرى لمنع هذه الخسارة أو تقليلها إلى أقصى حد يمكن . فإن إنشاء خزان « البرت » يجعل هذا الأمر أشد لزوماً . ويقتضى هذا إنشاء مجرى محدود للنهر يخترق منطقة المستنقعات إلى النيل الأبيض .

على أن إنشاء هذا المجرى وحده وإن كان سيؤدي في كثير من السنين إلى تحسين الإيراد الصيفي تحسيناً يسمح بتوسيع نطاق الاستثمار إلى حد ما إلا أن هذا لن يمنع مجيء فترات منخفضة الإيراد لا تكفي للوفاء بجميع المطالب بل يقصر عنها تقصيراً كبيراً من حين إلى حين .

ومعنى ذلك أن اختزان المياه بالبحيرات الاستوائية يجب أن يقترن بإنشاء مجرى للنهر عبر المستنقعات كما أن فائدة المجرى بدون هذا الخزان تصبح ضئيلة عندما تكون الحاجة إلى المياه على أشدها في السنين الشحيحة الإيراد .

وهناك اعتبار آخر يزيد هذا الارتباط توكيداً وهو الخطر المحتمل ظهوره عن تحسين مجرى النهر تحسيناً يزيد تصرف الفيضان بدرجة منذرة بالخطر ،

إذ أن منطقة المستنقعات بجالتها الراحة تخفف من حدة الفيضانات العالية إلى مدى بعيد الأثر .

مشروع قناة السدود

ويتضمن مشروع قناة السدود بحالته الراحة شق مجرى طوله حوالى ٣٠٠ كيلو متر تبدأ من « جنجلى » وتصب في بحر « الزراف » عند السكيلو ١٧٥ خاف الفم . ومن هناك ينقسم تصرف القناة إلى مجريين أحدهما عن طريق قناة « الزراف » الحالية والأخرى عن طريق قناة جديدة تمتد في محاذة هذه القناة . وقسم تنفيذها على مرحلتين :

المرحلة الأولى — وتشمل إنشاء القناة في المسافة بين « جنجلى » وبحر الزراف لقرير ١٩ مليوناً من الأمتار المكعبة . وهو التصرف اللازم للحصول على زيادة في إيراد النهر الصيقي عند « ملكال » مقدارها ملياران مع إنشاء خزان « البرت » .

المرحلة الثانية — توسيع القناة ليبلغ تصرفها ٢٩ مليوناً من الأمتار المكعبة يومياً وبذلك لا يزيد مجموع تصرفها . وتصرف بحر الجبل اللازم للبلاحة عن المقدار الذى لا يحتاج إلى تعديل كبير في جانبي بحر الجبل بين منجلا و « بور » .

وبهذا الإجراء تزيد الفائدة عند الملكال إلى ثلاثة مليارات في فترة الحاجة وفى سبيل تنفيذ هذا المشروع اتصلت الوزارة بالفعل بحكومة السودان . فى يونيو عام ١٩٣٨ — وأرسلت إليها جميع تفاصيله للاطلاع ولإبداء الرأى فيها . بالنسبة لمصالح السودان المحلية . غير أن المباحث الفعلية بخصوص ذلك لم تبدأ بين الحكومتين إلا فى عام ١٩٤٥ وما زالت دائرة حتى الآن على أساس احتمال تعديل التخطيط بما يضمن احتياجات مصر كاملة ولا يضر بالمصالح المحلية .

(أنظر اللوحة)

خزان البرت

كان قد اقترح في سنة ١٩٣٩ أن تكون سعة الخزان ٥٠ ملياراً يمكن بها تسوية جملة التصرف السنوى المنطلق من البحيرة بمقدار ٢٠ ملياراً وهذا يقتضى أن يكون منسوب التخزين بالبحيرة على درجة ٢٢ على مقياس بوتيا با ولكن الأبحاث التى قامت بعد ذلك قد دلت على ضرورة رفع منسوب التخزين إلى درجة ٢٥ لضمان تصرف ثابت من البحيرة ولأغراض أخرى . على أنه إذا أمكن إنشاء قنطرة عند مصب بحيرة « فيكتوريا » للتحكم فى تصرفاتها بتثبيت جملة التصرف السنوى على عمر السنين من جهة وتوزيع المياه أثناء السنة الواحدة بما يتفق مع حاجة المواسم المائية من جهة أخرى . فإنه يمكن تخفيض المنسوب اللازم للتخزين لبحيرة « البرت » عن الحد السالف الذكر بنسبة كبيرة .

وعند ما يتم هذا المشروع ويتسنى سحب أقصى تصرف ثابت من البحيرة فى المستقبل فسوف تتمكن من زيادة معدل الفائدة السنوية عند المللكال إلى نحو ٦٥ ملياراً يقابلها حوالى ٥ ملياراً عند أسوان على أن تمد قناة « جنجلى » جنوباً أو تنشأ جسور لبحر الجبل لتخفيض الفاقد إلى أدنى حد مستطاع مع توسيع القناة لزيادة تصرفها اليوى إلى نحو ٥٥ مليون متر مكعب .

مشروعات نهر البارو

ومن المشروعات التى تتناولها وزارة الأشغال بالبحث لتحسين الإيراد الصيغى مسألة تخفيض الفاقد بنهر البارو أحد روافد نهر السوبات لذلك نعرض فيما يلى كلمة عن هذا الموضوع :

يغذى نهر السوبات فرعان رئيسيان . أحدهما نهر البارو ويستمد مياهه من مرتفعات جبال الحبشة .

(والثانى) وهو نهر البيور ويستمد مياهه من مرتفعات جبال الحبشة

ومعظم السهل الواقع شرقى بحر الجبل وبحر الزراف وجزء من منطقة البحيرات الاستوائية .

ويعتبر نهر البارو أهم هذين الرافدين . وتنحدر مغذياته العليا فى تيار جارف مدة الفيضان حاملة كميات كبيرة من المياه . وتتصل عندم وده بالسهل المنبسط ساسلة من المستنقعات والخيران يفيض بعضها على النهر بقليل من المياه ويسحب الآخر جزءاً منها .

ويبلغ الفاقد بهذا النهر من نقطة « جمبلا » ومصبه على السوبات أى فى مسافة نحو ١٨٠ كيلو متراً حوالى ٢٥٠ مليار من الأمتار المكعبة فى فترتى الفيضان والتخزين .

فاذا أنشئت جسور واقية لمنع تسرب المياه من مجرى هذا النهر فانه يمكن توفير ما مقداره ٣٥٠ ملياراً فى موسم الفيضان و ٢٠٢٥ ملياراً فى فترة التخزين عند الملكال ولن يستفاد بالمقدار الأول إلا إذا توفر لتخزينه مكان بخزان جبل الأولياء بزيادة سعته . أما المقدار الثانى فانه يمكن الاستفادة به فى زيادة إيراد التخزين بخزان أسوان أو بخزان « الشلال الرابع » أو بخزان « جبل الأولياء » إذا ما زيدت سعته .

وهناك وسيلة أخرى للاستفادة من فاقد نهر البارو ببقاء المجرى بحالته الراهنة مع إنشاء خزان عند « جمبلا » يمكن به حجز ما زاد عن طاقة المجرى الحالى من المياه مدة الفيضان دون فاقد كبير وصرفها فى وقت الحاجة إلى المياه ومع مراعاة عدم تخفيض مياه فترتى الفيضان والتخزين عند مصب البارو فى حساب ما يمكن تخزينه عند « جمبلا » فإنه يمكن توفير زيادة فى إيراد النهر مقدارها ملياران تقريباً عند الملكال .

الخاتمة

لقد بينت لحضراتكم في كلمة عاجلة الشوط البعيد الذى بلغناه في تنفيذ مشروعاتنا على النيل سواء أكان بمصر أو السودان وكم بذلنا في تنفيذها من وقت وجهد ومال ورأيتكم كيف أننا سرنا في تنفيذ هذه المشروعات منذ اللحظة الأولى لصالح البلدين معا وقسمنا حاجة كل إنليم إلى المياه وتحققتم أن مصر وشمال السودان وحدهما هما اللذان يتوقف كيانهما ووجودهما على ماء النيل وحده أما باقى الأقاليم فما فوق فإنها تتلقى هذا العون من الأمطار ولا تحتاج لمياه النيل إلا لماما بل أن بعض الجهات لما يتعذر فيه للرئى الصناعى على إطلاقه لذلك كانت مصر مضطرة إلى حمل عبء هذه المشروعات الهائلة لتوصيل مياه النهر إلى نهايته حيث تقع أراضيها وحضراتكم أدرى بنهايات الترع (والمساقى) ومصر بلد زراعية كل اعتمادها على ماء النيل وبه تحيا وبدونه تموت ولا يوجد فى الوجود دولة هذا شأنها من النهر بيننا جميع روافده خارج حدودها .

لقد أدركتم مما قاته وقاله حضرات من حاضركم قبلى كيف ترتبط مشروعاتنا ومشروعات السودان بعضها ببعض وتبينتم الأثر البالغ لهذا الارتباط على ما بيننا من طول المسافة وبعد الشدة .

إن حاجتنا للوحدة ظاهرة وإن رسالتنا نحن أبناء هذا الجليل مصرى وسودانى رسالة خطيرة قد حملنا القدر عيشها فلتؤذيها للأجيال القادمة بكل أمانة وإخلاص والله يباركها بفضله ومنه تحت ظل الفاروق أدام الله عزه ومملكه وأبقاه ذخراً لهذا الوادى إنه سميع مجيب الدعوات .

وحدة وادى النيل

للمهندس عثمان محرم باننا

وزير الأشغال الأسبق

أيها السادة :

لقد كان طبيعياً أن يساهم المهندس المصرى بأكبر نصيب فى المعركة الدائرة اليوم حول وحدة وادى النيل من الناحية الهندسية ذلك لأنها معركة الحياة بالنسبة لشطرى الوادى مصره وسودانه على السواء .

ولذلك نهضت نقابة المهندسين وجميعتهم للقيام بهذا الواجب الوطنى وترددت فى هذه القاعة أصوات المختصين من الزملاء خلال الأسابيع الأربعة الماضية منادية بالوحدة المستندة إلى الروابط الطبيعية والإيدروليكية والإقتصادية وأولاً وقبل كل شىء الصالح المشترك بين أهل الوادى جميعاً .

ولقد افتتح صديق وزميلي عبد القوى أحمد باشا سلسلة هذه المحاضرات ببيان جامع شامل امتاز بمعلوماته المستمدة من طول إقامته بالسودان سواء وهو مهندس مقيم لعملية إنشاء خزان جبل الأولياء أو عندما كان أول مصرى شغل منصب مفتش عام الرى المصرى بالسودان كنتيجة لمعاهدة سنة ١٩٣٦ . تلك المعاهدة التى نصت على أن يدعى مفتش عام الرى المصرى بالسودان إلى الاشتراك فى مجلس الحاكم العام كلما نظر المجلس مسائل متصلة بأعمال مصاحته . فكانت كسبا لمصر من هذه الناحية ولم تضيع عليها حقاً قديماً لأنه إلى يوم عقد تلك المعاهدة فى عام ١٩٣٦ كان جميع مفتشى عموم الرى المصرى بالسودان ومساعدتهم بل ومفتشى الرى هناك من الانجليز . اولم

يشغل هذه المناصب الكبرى مصريون إلا تنفيذاً لتلك المعاهدة .

ولن يقلل من قيمة هذه الحقيقة ما يقال من أن أمر النيل يخضع لاتفاقية سنة ١٩٢٩ المعقودة بين مصر وإنجلترا ذلك لأن الاتفاقية المذكورة تلخص في أن الانجليز عندما أرادوا الانتفاع بإقامة خزان مكوار الذي سمي فيما بعد خزان سنار لرى أراضي الجزيرة بالسودان لصالح الانجليز المستعمرين . دون صالح أبناء السودان وضعا هذه الاتفاقية ليقولوا فيها أنهم احتفظوا بالمصر بحقوقها الطبيعية والتاريخية في مياه النيل . وكانت هذه الاتفاقية أشبه شيء بالتصريحات التي تصدر عن جانب واحد وهو الجانب القوى دائما . كما أنها - مع الأسف الشديد - كانت أول مظهر رسمي من مظاهر الحركات الانفصالية بين مصر والسودان لأنها تتحدث عن كل منهما على أنه قطر مستقل عن الآخر ولا يربطهما صالح مشترك .

وقد تعاقب على هذا المنبر بعد سعادة عبد القوي أحمد باشا زملاء أفاضل . من المهندسين النواغ الذين اختصوا في الأبحاث التي عرضوا لها . كما تفضل مشكوراً كل من سعادة صديقي فؤاد أباطه باشا مدير عام الجمعية الزراعية الملكية والأستاذ الجليل حسين كامل سليم بك عميد كلية التجارة ببسط أولها . لحضراتكم مشاهداته وتجاربه عن السودان في بيان مستفيض وتفضل الثاني بالكلام عن الوحدة الاقتصادية كلاماً مدعماً بالإحصاءات والتدليل العلمي . وشاركاً بذلك المهندسين في هذه الدراسات القيمة إثباتاً للوحدة بين مصر والسودان وتذكيراً بها وتسديداً لجهود الأمة في سبيلها .

وجملة القول فيما سمعتموه من حضراتهم أن هذا الرباط المقدس الذي يجمع بين مصر والسودان إنما هو رباط الحياة نفسها .

وبعد هذا يتلخص ما ورد مفصلاً بالمحاضرات التي ألقى على حضراتكم في مشروعات كثيرة سميت بأسمائها ومنها الموجود فعلاً ومنها الجديد المقترح لمواجهة مستقبل هذا الوطن المتحد شمالاً وجنوباً .

وتتركز المبادئ التي قامت عليها تلك الدراسات فيما يأتى :

أولاً — أن التوسع الزراعى والتقدم الصناعى بمصر والسودان معا مكفول بالموارد الطبيعية لنهر النيل إذا حسن استخدامها والقيام على تنظيمها سواء لتخزين أو لمنع خطر الفيضان .

ثانياً — أن المشروعات التي أقيمت أو تقام مستقبلاً على النهر فى أى موقع منه بمصر أو السودان تؤثر وتتأثر بالمشروعات المقامة فعلاً أو التي تقام مستقبلاً فى الأجزاء الأخرى منه .

ثالثاً — أن السيطرة على النهر من منبعه إلى مصبه والقول الفصل فى المشروعات التي أقيمت أو تقام فى أى موقع منه يجب أن تكون فى يد واحدة هى يد الحكومة المصرية دون غيرها .

ولكيلا يظن أحد أننا نضع المبادئ ونرسم الخطط وفق هوانا لتعزير مطلبنا فى وحدة وادى النيل وإثبات أن صالح أهل الوادى جميعهم إنما هو فى هذه الوحدة فإننى استخلص لحضراتكم هذه المبادئ نفسها من أقوال رجل يعتبر فى الطليعة من رجال الفن الانجليز الذين لعبوا دوراً هاماً فى تاريخ مصر الحديث منذ عهد الاحتلال . وسترون فى أقواله التي كان يسجلها بعيدة عن شوائب السياسة أنه كان يؤمن مثلنا بضرورة اتحاد مصر والسودان .

قال السير وليم جارستن مستشار نظارة الأشغال العمومية فى كتابه (الدليل فى موارد أعالي النيل) الذى وضعه فى ٢١ مارس سنة ١٩٠٤ بعد أن جاب مناطق أعالي جنوب السودان عدة مرات دراساً باحثاً ما يأتى :

أولاً — بصدد المشروعات الواجب القيام بها لضبط النيل قال جنابه ما يأتى نصه :

(هذه المشاريع هى تخليص النيل الأعلى من المنافع التي يضع فيها أكثر

من نصف مائه . وضبط مياه البحيرات الإستوائية الكبرى وتعديلها حتى يمد النيل عند ما يراد مده . ورفع منسوب النيل الأزرق لسقيا البقاع الطيبة التي يشق في أديمها . وإعداد مورد لمصر كاف لإرواء عامة البسيط الواقع فيما بين الشلالات والبحر الأبيض المتوسط ووقاية الأرض من طغيان الفيض .
ثانيا - قال جنابه في نفس الكتاب عن ارتباط وتأثر المشروعات ببعضها ما يأتي نصه :

(أن كل ما يتعلق من المشاريع بتدبير مياه النيل في الأقطار السودانية يكون للديار المصرية فيه خير دائم ، لأن كل القطرين يستورد ماءه من مصدر واحد وممول زكاه زراعتهما على نهر واحد . ولذلك يستحيل أن يستخرج مشروع من مشاريع الري ذات الشأن من أجل بلد منهما ولا تتناول عوامله البلد الآخر)

ثالثاً - قال جنابه عن موضع السيطرة على النيل في يد واحدة . هي يد مصر ما يأتي نصه :

(وإنى لا أرى بداً من إيجاز الكلام على مسألة هي من الأهمية بمكان ذلك أنه إذا اتفق القوم على وجوب تنظيم مصلحة رى في أقاليم السودان فالضرورة تقضى بأن تكون مصلحة الري بأجمعها تحت رقابة نظارة الأشغال المصرية وتكون مصلحة رى السودان فرعاً لها . ذلك أمر لا مندوحة عنه . وأما أعمالها فستكون فنية بحتة وتتناول إقامة الأعمال الصناعية التي سيكون لها شأن في إيراد النيل . ومن الواجب أن يكون التحكم في مياه هذا النهر موكولاً كله لمصلحة واحدة . فإنه لا يصح تعدد السلطة في مسألة خطيرة كهذه المسألة . ولا يختلف اثنان في وجوب إناطة نظارة الأشغال العمومية بمصر بمراقبة المياه . ولا شك في أن حكومة السودان تكون أول من يسلم بهذا الأمر وآخر من يتمنى خلاف ذلك فمن مصلحة مصر والسودان أن تقر هذه القاعدة وتتبع . وبما أن للحكومة المصرية مصلحة كبرى في هذا المطلب

فن العدل أن تقوم مصر بجميع نفقات مصلحة الري ولا تكلف السودان منها بشيء لأنها نفقة ليس للسودان عليها سيطرة ولو أنه سيصيبه من نفاذ ذلك المشروع نفع أوفر).

أيها السادة :

عما تقدم يتضح أن الحقائق الثابتة التي أوردناها يقول بها المهندس المصري نتيجة تجارب أكثر من نصف قرن كما كان يقول بها أكابر المهندسين الانجليز قولاً خالصاً لوجه الفن .

وإذا شئنا أن نضرب الأمثال من الواقع الملبوس لتدل على ثبوت هذه الحقائق لضاق بنا المجال . ولهذا نكتفي بالأمثلة الآتية :

أولاً - فيما يتعلق بكفاية موارد النيل الطبيعية لاحتياجات مصر والسودان معا في الحال والمستقبل بشيء من التنظيم والضبط يكفي أن نقول أن مصر باقاة خزان أسوان وتغليته مرتين وإقامة خزان جبل الأولياء قد استطاعت أن تضي في التوسع الزراعي باستصلاح الأراضي البور بشمال الدلتا وزيادة المساحة التي تزرع أرزا وتحويل جانب يذكر من أراضي الحياض بالوجه القبلي إلى الري المستديم . كما أن أراضي الجزيرة بالسودان - بواسطة خزان سنار - قد بدى بزيادة مساحة فيها بلغ أقصاها في البداية ثلثمائة ألف فدان ثم تزايدت حتى وصلت أخيراً إلى نحو المليون وهي قابلة لزيادة جديدة تبلغ مليونين آخرين من الأفدنة .

وكل ذلك فضلاً عن أنه لا تزال هناك مشروعات جديدة يمكن أن تقام سواء في مصر أو السودان لمقابلة التوسع الزراعي المنشود بشرطى الوادى وكذلك التوسع الصناعى . ولا أريد أن أدخل في تفاصيل هذه المشروعات والمفاضلة بينها لأن ذلك يقتضى دراسات طويلة ومراعاة اعتبارات ليس المجال اليوم مجال بحثها .

ثانيا - فيما يتعلق باثبات تأثير وتأثر المشروعات التي تقام بأى موقع من النيل في المشروعات التي أقيمت أو تقام في مواقع أخرى منه نقول إنه عندما أنشئ خزان سنار على النيل الأزرق لرى أراضى الجزيرة كان لا بد لمصر - في سبيل الحصول على المناسيب الضرورية لاسيا في السنين المنخفضة الفيضان - لضمان رى الحياض من أن تنشئ قناطر نجع حمادى في عام ١٩٣٧ وتقوم بتقوية قناطر أسبوط في عام ١٩٣٦ وتقوية قناطر إسنأ في عام ١٩٤٣ . وقد بلغت تكاليف هذه المشروعات التي أقامتها مصر كنتيجة حتمية لانشاء خزان سنار لرى أراضى الجزيرة بالسودان لصالح الانجليز المستعمرين أضعاف التكاليف التي أنفقتها حكومة السودان في إقامة ذلك الخزان . ولم يكن لمصر مندوحة عن ذلك لأن أى اقطاع أو حجز للياه في السودان إنما هو إنقاص من كميات المياه ومناسبتها اللازمة لرى الحياض للفترة الطويلة من أوائل أغسطس إلى ١٥ أكتوبر من كل عام . ولسنا ننسى - والعهد قريب - أن مساحات كبيرة جدا من حياض مديرية قنا تخلفت عن الرى في فيضان عام ١٩٤١ لأن تقوية قناطر إسنأ لم يكن العمل فيها قد بدأ فعلا .

ثالثا - أما فيما يتعلق بضرورة أن تكون اليد المسيطرة على نهر النيل ومشروعاته من منبعه إلى مصبه يدا واحدة وهى يد مصر دون غيرها لمصلحة مصر والسودان معا . فلست أدرى من أى نقطة أبدأ الحديث فيها وهل يكون ذلك أيام كان المهندسون الإنجليز - في بدء الإحتلال - يقررون للفن وحده لا للسياسة أو الاستعمار أن السلطة على نهر النيل في كامل طوله ينبغي أن تكون لمصر كما جاء في أقوال السير ويليم جارستن التى اثبتنا نصها آنفا وكما جاء على لسان السير ويليم ويلسكوكس في كتابه « خزان أسوان » حيث قال ما نصه :

« يجب ألا ننسى أن تصرف بحيرة فيكتوريا وقدره ٣٠ ألف قدم مكعب في الثانية الواحدة يمر من جنادل ريبون . واتساع هذا المكان ٤٠٠ متر من

السهل سدها . وبما أن هذه البحيرة هى المصدر الحقيقى للنيل الايض فكل سيد يسيطر عليها يمسك بيده زمام الحياة فى مصر .

أقول هل أبدا بهذا الاستشهاد وأقف عنده إذ أن فيه الكفاية ؟ أم أسير مع تسلسل الحوادث فأصل إلى عام ١٩٢٠ حيث كانت الحركة الوطنية المصرية فى عنقوانها وحيث كان اجماع المهندسين منعقدا على مناهضة المشروعات التى أصر الإنجليز حينذاك على إقامتها فى السودان بفكرة استعمارية مغرضة وعلى الأخص منها مشروع خزان جبل الأولياء الذى أذكر لصديقي عبد القوي أحد باشا أنه كان أحد المناضلين إذ ذاك فى سيل عدم إقامته نظرا لما هو معروف من أن من يسيطر عليه يستطيع إذا أراد الإضرار بمصر أن يمنع المياه الواردة بالنيل الايض وهى الإيراد الطبيعى الخاص بالزراعات الصيفية فى مصر بل ومياه الشرب أيضا .

ثم نخطو بعد ذلك إلى عام ١٩٢٥ فنجد أن حادثا فرديا هو مقتل السير لى ستاك سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان كان كافيا أن تقحم إنجلترا فى اندازها المشهور للحكومة المصرية ندا عجيا هو تحللها من قيد المساحة المنزرعة فى أراضي الجزيرة حيث تزيدها إلى الحد الذى تشاء وبالتالى تحكمها فى حقوق مصر من المياه .

ثم تدرجوا من ذلك إلى تدعيم فكرة الانفصال بين مصر والسودان فأخذوا جانب السودان فى مفاوضات اتفاقية مياه النيل التى تم توقيعها فيما بعد فى عام ١٩٢٩ ، صمموا على أن تقيم مصر خزان جبل الأولياء لصالحها - كما كانوا يقولون - وألخوا فى ذلك الحاحا عنيفا ، كان بعضه ظاهرا وكان أغلبه مستورا وكان من حسن حظى أن استطعت وأنا وزير للأشغال فى عام ١٩٢٦ - ١٩٢٧ أن أحول هذا الاتجاه ناحية أخرى أكثر أمنا لمصر وضمانا لمصالحها . فلم يكن هناك خلاف على أن مصر بحاجة إلى زيادة المخزون

من المياه وأنها تستطيع تدير تلك الزيادة بإقامة خزان جبل الأولياء أو غيره من خزانات في السودان . ولكن العهد كان قريبا بانذار الإنجليز في حادث مقتل السردار بحيث لا نكون مقدرين واجبا الوطني إذا ساعدنا على الإكثار من تلك السلاسل التي توضع حول أعناقنا ويكون زمامها في أيدي من لا يشفق علينا ولا يرحمنا . ولهذا عملت جاهدا غير متوان على أن نستعيض بتعليق ثانية لخزان أسوان عن إنشاء خزان جبل الأولياء وللحق أقول إن دراساتي للتعليق الثانية لخزان أسوان كانت مسبقة بتفكير سديد لرجل يعتبر في الطليعة بين المهندسين المصريين وهو نقيبنا ورئيس جمعيتنا الهندسية معالي محمد شفيق باشا . ولقد لقيت مقاومة شديدة في هذا السبيل ، وكان أعجب شيء في تلك المقاومة ما ادعاه الإنجليز من شدة خوفهم على خزان أسوان أن ينهار . ولست اليوم بصدد الحديث عما بذلنا وما لاقينا ، وعن المناورات والمحاولات ، وعن التدخل المستور والسافر ، نعم لن يكون حديثي اليوم عن شيء من هذا فانه مسطور في التاريخ وإنما الذي يعنيني هو استخلاص العبرة من تلك المحاولات فقد أقر الخبراء العالميون الدراسة التي جهزناها لهذه التعليق وتمت بالفعل وجنت البلاد ثمارها ، ولكن هذا لم يمنع الإنجليز من أن يصروا على إقامة خزان جبل الأولياء حتى تم لهم ما أرادوا وبدى في إنشاء الخزان المذكور في عام ١٩٣٤ .

من ذلك يتضح أن العمل الذي يمكن أن يقام في السودان وينتفع به كل من مصر والسودان لا يمكن لمصر أن تظمن إليه إلا إذا ضمنت السيطرة عليه والحيولة بين الأجني المستعمر وبين التحكم فيه حتى لا تعرض زراعتها و ثروتها بل وحياة أبنائها لخطر محقق إذا تغلبت الشهوة الإستعمارية على العاطفة الإنسانية .

أيها السادة :

لا شك في أن وحدة وادي النيل قضية من أغنى القضايا بأدلتها الحاسمة .

وحسبنا من هذه الأدلة الدليل الأزلى الذى لا يفنى أبداً وهو هذا النهر المبارك الذى خطته يد الله .

إنى أدع الكلام فى وحدة وادى النيل بعد الذى سمعتموه من البحوث الفياضة لأن هذه الوحدة أوضح وأبقى على الزمن من أى كلام يقال فيها .

وليكن الشأن الذى نعى به دائماً هو إراء شعب وادى النيل من عموم الاستعمار وجمع قلوب أبناء الشطرين على تخليص واديه من أولئك المستعمرين الدخلاء . وإنه لأمر مستطاع وأكاد أراه قريباً ما دامت تتأجج هنا وهناك هذه الشعلة المباركة من الوعى والإدراك وحماسة الجهاد والكفاح .

أيها السادة :

لم تعد نيات الإنجليز فى السودان خافية على أحد . لقد نطقت بها أفعالهم وتصرفاتهم أكثر مما نطقت بها الألسن والأقلام . ومن البداية بمكان بعيد أنهم لم يذهبوا إليه ويتهاكوا على البقاء فيه إلى حد الإستماتة — على بعد ما بينهم وبينه وطنا وجنسا — لمجرد ما يزعمونه من الرحمة بأهله والرغبة فى ترقيته . فذلك معنى من أبعد المعانى عن سياسة أولئك الذين عرفوا فى تاريخهم الطويل بأنهم تجار مستعمرون لا يطأون أرضاً إلا ليضيفوها إلى حساب دولتهم ولا يتعاملون مع شعب إلا ليعتصروه ويحتلبوا أسباب الرزق فيه وإن أمكن أبادوه .

ووجودهم بالسودان خمسين عاماً كاملة يقترب هذه الحقيقة الصارخة . وما كان يمكن أن يكونوا على غير ما طبعوا عليه واشتهروا به . وفى رسالة إخواننا أعضاء الوفد السودانى عن مآسى الإنجليز فى السودان تفصيل واف لسياستهم التقليدية فى الاستعمار هناك — كما فى كل بلد استعمروه — فقر وجهل وتفرقة واحتكار وعدوان وظلم .

ونحن في مصر أعرف الناس بهذه السياسة فقد تجرنا كأسها المريرة قبل اخواننا السودانيين . وأصبحنا أكثر حذراً من الإنجليز وأفاعيلهم حتى أننا في عام ١٩٤٣ بدأنا نفكر من جديد وندرس إمكان عمل تلمية نالكة لحزان أسوان مع تنفيذ مشروع وادى الريان بالصحراء جنوب القيوم وقطنا في المشروع الأخير خطوات تنفيذية واسعة ليزيد في مخزون مياهنا وتوفى أخطار الفيضانات العالية داخل الحدود التي نسيطر عليها ونحول دون عدوان التحكم الإنجليزي في مصادر حياتنا لو أننا اتجها في تنفيذ هذه المشروعات إلى مروي بالسودان أو منطقة السدود هناك أو البحيرات الاستوائية البعيدة عن متناول أيدينا قبل أن نصفي حسابنا مع الإنجليز ونخرجهم من ديارنا ليصبح الوادى خالصاً لأبنائه مصريين وسودانيين يتعاونون على ما فيه خيرهم المشترك .

أيها السادة :

لقد خبرنا السياسة الإنجليزية قديماً كما خبرها إخواننا السودانيون فيما بعد . فعرفنا كما عرفوا أخيراً كيف أنها تعتمد عن قصد وسوء نية إلى تقطيع أوصال الوادى وتقسيمه إلى مناطق مختلفة عسراً ويسراً . ففي مصر تبين ملحوظ بين أهل الوجه البحرى وأهل الوجه القبلى وأهل بلاد النوبة — تبين في عامة الأحوال الاجتماعية لينظر الناس من الشمال إلى الجنوب فيرضوا . ولينظروا من الجنوب إلى الشمال فيسخطوا . وذلك هو نفس الحال اليوم في السودان فأهل الشمال يختلفون عن أهل الجنوب ليقضى الأمر بينهم إلى ذات الغاية والآخر . وهكذا تمضى السياسة الاستعمارية تفريقاً بين أبناء الوطن الواحد والمجتمع الواحد . والنتيجة دائماً هى خسران الشعب ليغتم الإنجليز . ومن هنا لا يختلف اثنان في أن انجلترا كأتى دولة استعمارية لا تبغى خيراً لأهل البلاد . ولن يكون وجودها هنا أو هناك إلا لاحتكار الخير لحسابها الخاص .

وليس هكذا الحال إذا كان الأمر في يد أهل البلاد أنفسهم ولسنا بذلك نلقى القول جزافاً أو نقيم الدعوى من غير دليل . فما كاد المصريون يظفرون بجانب من الحرية السياسية في ظل حكم دستوري لم يظهر من الاحتلال العسكرى خلال السنوات القريية الماضية حتى بادروا إلى إصلاح ما أفسده الإنجليز وعكسوا الأغراض التى أقاموا عليها سياستهم الإستعمارية فاتجهوا بمشروعاتهم المائية والإصلاحية إلى المناطق الجنوبية .

وإني أحمد الله إذ كان لشخصى الضعيف نصيب فى تحقيق هذه السياسة الوطنية . فى ربع القرن الماضى حيث أطلقت أيدى المصريين بعض الشئ فى إدارة شؤونهم نظراً فوجدنا الحكم الإنجليزى قد عمد طبقاً لسياسة مرسومة إلى جعل بلاد النوبة التى كانت معروفة فى التاريخ القديم ببلاد السكونز - جعلوها عن عمد أفقر من مديرية أسوان . كما جعلوا مديرية أسوان أفقر من مديرية قنا التى كانت بدورها أفقر من مديرية جرجا التى تليها شمالاً وهكذا وهكذا . ولقد تلا عليكم حضرة الأستاذ الجليل حسين كامل سليم بك عييد كلية التجارة لإحصاءات عن نصيب الفرد فى الثروة الزراعية فى كل من مديريات الوجهين البحرى والقبلى فكانت مصداقاً لما أقوله الآن ولما هو محسوس ملموس من أن الفقر يتدرج صعوداً إلى الجنوب . ولعل للإنجليز حكمة فى ذلك هى أن يدفعوا أهالى تلك الأقاليم - بعد إفقارها وتضعيف مبل الحياة على أهلها إلى التماس رزقهم فى الشمال فقفر المناطق القبلية وتبعد الشقة بين مصر والسودان لغرض استعمارى أصيل مبيت هو أن يصبح فى مقدورهم فى يوم من الأيام - عندما تضطرم الوطنية المصرية للجلاء عن مصر - أن يحكموها من السودان بوضعهم يدهم على مصدر حياتها باستخدام المنشآت التى أقيمت وتقام على النيل هناك بواسطة المصريين وبأموالهم .

ولسنا فى هذا القول مبتدعين ، فقد بدأ انكشفت نيات الإنجليز هذه

للفرنسيين — وقت أن كانت فرنسا منافسا قويا لهم في السودان وأفريقيا وقد عبروا عنها في تقاريرهم أصرح تعبير . وفي كتاب « مآسى الإنجليز في السودان » الذى وضعه إخواننا أعضاء وفد السودان نتيجة دراستهم لقضية وحدة الوادى دراسة دقيقة عبارة وردت في تقرير قدمه الكولونيل مونتيل لوزارة الخارجية الفرنسية عن حملة فاشودة قال فيها :

« إن الإنجليز وضعوا نصب أعينهم منذ الساعة الأولى أن السودان المتراى الاطراف الغنى يجب أن يكون فدية مصر الصغيرة للفقيرة تقدمها لانجلترا . إن انجلترا لن تفكر في الجلاء عن مصر إلا إذا تم لها امتلاك السودان . فعند ذلك يستطيع الإنجليز أن يصرفوا عاصلات السودان دون أن تمر بمصر . ومتى تم للإنجليز امتلاك منابع النيل الأعلى والمتوسط ففي استطاعتهم بيع بعض الخزانات إخصاب منطقة النيل الأدنى أو إيجادها حسبما يحلو لهم .

أيها السادة :

قلت إننا نيات الإنجليز وأغراضهم المبيتة في العمل على إفقار المناطق القبلية طول مدة احتلالهم لمصر والسودان سعياً وراء فصل شطرى الوادى وحكم مصر من السودان عند ما يحين الحين . فلما انكشف لنا ذلك واضحاً جلياً اتجهنا بمشروعاتنا المائية إلى تلك المناطق لتقويت تلك الأغراض . ولسائل أن يسأل عما صنعنا .

لقد صنعنا الكثير في ربع القرن الماضى وهى فترة وجيزة في حياة الأمم خصوصاً إذا لوحظ أن حريتنا في العمل خلالها لم تكن كاملة . فقد أنشأنا قناطر نجح حمادى في عام ١٩٢٧ على النيل لتحسين الرى الحوضى لنحو مليون ومائة ألف فدان ولتعديل نظام الرى المستديم الحوضى إلى نظام الرى المستديم لنحو ١٥٠ ألف فدان . وأنشأنا محطات لرى الحياض المنعزلة بمديرية أسوان وهى الحياض

التي كانت تحرم من الري مدة سنتين في كل ثلاث سنوات وكان فلاحوها يعانون ضنك العيش وبؤس الحياة على مدار السنة . وأجرينا التعلية الثانية لخزان أسوان وهي التعلية التي تضاعفت بها كميات المياه المخزونة وأمكن بواسطتها الحجز على الخزان لتخفيف خطر الفيضانات العالية وحماية زراعات الحياض الصيفية . ونقلنا إلى ملكية الحكومة منشآت شركة ري نجع حمادى والبلينا بالبر الغربى للنيل ومحطتى ري أرمنت والغريرة التابعتين لشركة السكر كما أنشأنا محطة ري الخيام فوفرنا للأهالى ري مساحة تبلغ نحو المائتى ألف فدان ربا مستديما مقابل دفع خمسين قرشا سنويا عن الفدان الواحد بعد أن كانت تلك الشركات تتقاضى منهم ٣٨٠ قرشا عن الفدان الواحد سنويا أجرة للري . وأتممنا تقوية قناطر أسيوط ، ومضينا في تقوية قناطر إسنأ فى عام ١٩٤٣ لضمان الري الحوضى لمديرية قنا التى كثيرأ ما تخلفت منها مساحات شاسعة دون ري فى سنوات متعددة فضلا عما تؤدى اليه تقوية هذه القناطر من إمكان تحويل الري الحوضى إلى ري مستديم فى المستقبل لمساحة تبلغ نحو ثلثمائة ألف فدان بين إسنأ والبلينا . ولعلكم تعجبون إذا قلت لكم إن الانجليز قد بذلوا معنا محاولات فى عام ١٩٤٣ ليعطوا باسم الحرب ومقتضياتها تنفيذ تقوية قناطر إسنأ ، ولهم فى ذلك مكاتبات رسمية ولكنى رفضت أن أؤخر خبر بلادى وأخضع مصالحها لأحكام العسكريين فأخذت سبيلى غير متردد فى تنفيذ هذه التقوية التى بدأت فعلا فى عام ١٩٤٣ وهى اليوم على وشك التمام .

أما بلاد النوبة فانها وإن لم تصل بعد إلى الدرجة من الرخاء التى ننشدها لها إلا أتى أؤكد أن العناية بأمرها والرغبة الشديدة فى توفير الري للمساحات الكبيرة من أراضيها الصالحة للزراعة محل تفكير يتجدد دائما . وإنى أذكر أنى وأنا وزير للأشغال ذهبت إلى تلك البلاد فى مارس من عام ١٩٣٧ . وتنقلت فى كل أنحائها مستصحبا معى جميع المختصين فى مصالح الري والزراعة والمساحة وقتنا هناك بمعاينات وأبحاث ودراسات انتهينا منها إلى التحقق من

وجود مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة . ولم نكد نفرغ من تلك الزيارات حتى كانت دراساتنا موجودة في مذكرات وقتها وأنا في محطة أسوان ، ولم أكد أصل إلى القاهرة حتى أخذت موافقة وزير المالية فيجس الوزرا ، فالبرلمان على اعتماد بنصف مليون حثي ينفق على خمس سنوات لاقامة محطات متعددة للرى ترفع المياه من النهر لنحو ثلاثين مترا في بعض الحالات . وذلك عملا على إسعاد هؤلاء السكان الوادعين وتشجيعاً لهم على البقاء في تلك البلاد الممتدة نحو خمسمائة كيلومتر على جانبي نهر النيل والتي تعتبر صلة الوصل بين شطرى الوادى مصره وسودانه . وإنه وإن كان لم ينفذ من تلك المشروعات إلا بعضها فإن باقىها لا بد أن يتم في وقت قريب بعد أن خفت صعوبات الاستيراد نوعاً ما في هذه الأيام

ولن أحدىكم طويلا عن مشروع توليد القوى الكهربية من مساقط المياه بخزان أسوان لاستخراج السباد وما سيكون لهذه الصناعة من أثر قوى . في إحياء مديرية أسوان وبلاد النوبة وبعث الرواج والرخاء في ربوعها فذلك مشروع لا يزال قيد البحث وقد يكون الآن آن للتعجيل بتنفيذه فتم بذلك حلقات سلسلة المشروعات التي قصدت مصر من ورائها إلى العمل عكس ما كانت ترمى إليه سياسة الإستعمار . ولعلنا بهذا نكون قد دفعنا بالحياة إلى المناطق القبلية وأعطينا عنايتنا الإصلاحية لأشد البلاد حاجة إلى الإصلاح . ليشعر جميع المواطنين بالعدل الإجتماعى منشورا بينهم على قدم المساواة أيها السادة :

لقد ترون في بعض مذكرته لكم الملية تحدثنا في السياسة . والسياسة — كما قد يقال — ليست من عمل المهندسين أو هى في القليل لا تنسق لها الدراسات الفنية التي يضطلع بها رجال الفن في هذا المكان . ولكنى أود أن أقول إن السياسة في موضوع وحدة وادى النيل هى الظل الذى يلزمه . بل هى فيه الأصل والعنصر الأول فلا مهرب لمن يتحدث عن وحدة الوادى من

الاحتكاك بالسياسة على فرط الرغبة في اجتنابها

إن أهم ما اشتملت عليه محاضرات حضرات الزملاء الأفاضل هو ضرورة تجديد شباب الرابطة التي هي الحياة نفسها بين شطرى الوادى وتجميع القوى للتعمير والإستثمار لمصلحة التوأمين لأب هو النيل . وأم هي الأرض التي وهبا لنا ، فهل من المستطاع أن يتحقق هذا من غير أن يكون مسبقا بالاستقلال غالبا من شوائب الإستعمار . الجواب على هذا واحد لا يتعدد . وهو . كلا .

وإذن فالسياسة تلاحقنا معشر المهندسين كما تلاحق جميع أبناء النيل ، على أننا ونحن نمس السياسة مضطرين إن كان الموضوع سياسيا في أصله وفي روحه لا أكتفكم أنى متفائل بأن ساعة الخلاص آتية لا ريب فيها . فلن يبق الانجليز إلى الأبد في بلاد لا تريد ولا ترغب فيهم . وقد قويت إرادتنا في الخلاص واجتمعت قلوبنا عليه ولهذا فإنه منا — كما قلت — غير بعيد .

وحديثنا عن وحدة وادى النيل يقتضيه صالح الوطن الواحد وله في الماضى البعيد ذكر طويل . وما أريد أن أذهب بعيداً في استنطاق التاريخ القديم على كثرة ما فيه من أدلة وشواهد . فذلك أمر يطول . على أنه يكفيننا أن نذكر في ذلك أقرب الحوادث إلى زمننا . فهذا محمد على الكبير وولده العظيم ابراهيم وحفيده إسماعيل رضوان الله عليهم أجمعين قد أدركوا أن الحياة في الوادى لا تكتمل ولا تتحقق إلا بوصول شطريه وربط أدناه بأعلاه . وقد ألهمهم بعد النظر والشعور بضرورة الوحدة إن منابع النيل — التي يستمد منها الوادى كله حياته ووجوده — ينبغى أن تكون في قبضة اليد الوطنية القائمة بالحكم فكانت بعوهم الأولى إلى كشف هذه المنابع ثم كان بعدها ما يسمى فتحاً وما يجب أن يسمى استعادة ووصلا . ومن ثم كان ما لا يزال ناهضاً من آثار الحكم المصرى في الجنوب والشمال وهى آثار بليغة الدلالة في.

اتجاه هذا الحكم إلى تعمير السودان وتهذيب الحياة فيه تحويلاً للبدواة إلى اجتماع ، وقضاء على ما كان فاشياً من العبودية والرق ، وإنشاء للشروعات الزراعية والاقتصادية وما إلى ذلك من مظاهر الرقي والتقدم ووفرة الأرزاق ولو قدر للحكم الوطنى أن يمضى فى سيره مقطوراً مع الزمن متصلاً أولاً بآخره لارتفع بالسودان إلى القمة والذروة . ولما كان وجه المقارنة بينه وبين ذلك الحكم الأجنبى الذى ظل خمسين عاماً يستنزف دمه ويزعم أنه يحياه . ويفقره ويدعى أنه يغييه .

أيها السادة :

من الحقائق التى لا فتقر إلى بيان أن الحكم الوطنى حينما يكون متحرراً من القيود يستطيع أن يبلغ أقصى المدى فى تحقيق الإصلاح العام بما لا يقاس . والدليل على ذلك هو ما أتينا عليه آنفاً من ذكر طرف من المشروعات التى أملتها الوطنية المصرية الصميمة على الحكومات المصرية نحو بلاد الصعيد الأعلى . والتى بلغت تكاليفها عشرات الملايين من الجنيهات ووصل مدى أثرها الإصلاحى إلى ملايين الافدنة مستهدفين رخاء إخواننا أهل الصعيد وبلاد النوبة الذين حرهم الاستعمار عامداً أثناء سيطرته كل خير وكل عدل .

ونحن الذين نادى بالوحدة بين مصر والسودان على نظام الوحدة بين الوجهين البحرى والقبلى لا نبغى فى السودان استثماراً أو استثماراً وإنما نرجو له الرقى والرخاء والتقدم لأنه قطعة من الوطن وأهله أخوة لنا فى الوطن . لهم مالنا من حقوق وعليهم ما علينا من واجبات .

يقول إخواننا أعضاء وفد السودان فى كتابهم مأسى الانجليز فى السودان . « أن الانجليز أدخلوا فى عقول الجميع أن مصر تريد أن تستأثر دونهم بماء النيل . وأكثروا ترديد هذه النخمة لكى يلقوا فى روع أبناء السودان أن مصر هى التى تقف حجر عثرة فى سبيل التقدم الزراعى للسودان » .

ونقول نحن المصريين لإخواننا السودانين في الرد على هذه الدعاية الانجليزية التي ترمى إلى التفرقة بين أهل الوطن الواحد في شطريه مصر والسودان ، أن هذه العاطفة الانجليزية الاستعمارية التي يتظاهرون بها نحو السودان وأهله إنما هي أشبه شيء بعاطفة الذئب نحو الشاة ، فهو يخوفها من الانضمام إلى أخواتها لينفرد هو بها فيأكلها هادئاً مطمئناً .

ولا أدل على عرفان إخواننا السودانين بحقيقة هذا النفاق الاستعماري من أنهم وهم يسمعون ذلك من الانجليز يحجى إلى مصر وفهم الممثل لأغليتهم ليدافع بحماسة عن قضية وحدة وادى النيل والمطالبة بجملاء الانجليز لاعن مصر وحدها بل عن السودان أيضاً . وإخواننا السودانيون يعرفون أكثر مما نعرف أن الانجليز وهم يسيطرون على السودان ومصر معا لم يصنعوا للسودانيين شيئاً يظهرهم به نوابها الطيبة نحوهم . ففصلهم مناطق السودان الجنوبية عن جزئته الشمالى والحيلولة دون إتصال سكان الشمال بسكان الجنوب ، إنما قصدوا من ورائه إلى الاستئثار بتلك المناطق الجنوبية من السودان ، وهى مناطق تسمو زراعتها على الأمطار دون حاجة إلى النيل أو مشروعات تقام عليه . وهم بذلك يستأثرون بخيراته لأنفسهم دون السكان الذين لا يزالون يعيشون على الفطرة . وإخواننا السودانيون يعرفون كذلك أن الانجليز بضغظهم على الحكومات المصرية المتعاقبة للموافقة على إنشاء خزان سنار بالجزيرة وجبل الأولياء على النيل الأبيض وإصلاح منطقة السدود إنما يستهدفوه لمصلحتهم الذاتية الاستعمارية ليس غير .

خزان (سنار) أنشئ لمصلحة الانجليز خاصة وكذلك الحال في مشروع نهر الجاش . ومشروع خزان جبل الأولياء جعلوه مقابلاً لما طالبوا به من مشروعات لاتمت لصالح السودانين بهلة وخيرها عائد على الانجليز وحدهم وفي الوقت نفسه فإن مثل خزان جبل الأولياء يكون أداة جاهزة للضغط على مصر وتهديدها بالموت عند الاقتضاء في حين أن مصر عندما تتورط

في عملية شق قناة بمنطقة السدود بدعوى توفير المياه اللازمة لها ، فإنها في الواقع تكون قد ساعدت على تجفيف مساحات شاسعة يستغلها الانجليز في الزراعة لصالحهم على نفس النظام الذى اتبعوه في مشروع الجزيرة حيث اغتصبوا أملاك الأهالي اغتصاباً وسخروهم في خدمتها واستخلصوا المصلحتهم وحدهم خيراتها الوفيرة .

ولكى نضع الأمر في نصابه وتنفى عن مصر أية شبهة في نواياها الطيبة نحو قضية وحدة وادى النيل من منبعه إلى مصبه أستطيع أن ألخص الموقف في الحقائق الآتية :

(أولاً) أن إتحاد مصر والسودان لا يفهم منه ولا يمكن أن يترتب عليه انفراد مصر وحدها بمصلحة خاصة على حساب السودان . وأن إتحادهما كضطارين لوطن واحد يتم كل منهما الآخر إنما هو كاتحاد الوجه البحرى بالقبلى تماماً . وكما وحدت الطبيعة بينهما فإنها لم تجعل من أحدهما منافساً للآخر في أى ناحية من النواحي . وإذا أخذنا الزراعة كعنصر أساسى نعزب به مثلاً في هذا السبيل فالتا نجد أن زراعة القطن تجود في شمال مصر أكثر منها في أعلى الوجه القبلى وفي السودان من حيث الكمية والصفة ، في حين أن الارز لا يجود إلا في شمال الوجه البحرى ولا يمكن أن يزرع في السودان . والحبوب بكل أنواعها ، وكذلك القصب تجود زراعتها في الوجه القبلى . وبهذا يمكن تخصيص كل إقليم في الوادى المتحد لزراعة النوع الذى يجود فيه فلا تتعارض المصالح ويحصل الوطن الواحد في مجموعه على خير إنتاج قومى يزيد في رخاء الاهلين جميعاً وتنمية ثرواتهم وتحسين مستوى معيشتهم .

(ثانياً) أن الانجليز كحكام فعليين لمصر من وراء الحكومات المصرية أيام استعمارهم لها وكحكام ظاهرين للسودان باسم الحكم الثانى قد استطاعوا لصالحهم الاستعمارى وحده أن يؤسسوا سياستهم على التفريق بين مضر

والسودان كقطرين منفصلين . وتمادوا في تطبيق هذه السياسة الخطرة إلى حد أن اضطروا مصر أن تتحدث عن مشروعاتها في السودان الذي يسيطر عليه الانجليز على أنه قطر أجنبي ، ولو استطاع الانجليز - ولم يتنبه لهم الوعي الوطنى المصرى - لفصلوا بلاد النوبة عن مصر . وكذلك كانوا يفصلون الوجه البحرى عن الوجه القبلى . وستكون سياسة حكومة وادى النيل الموحد فى المستقبل القريب إن شاء الله - محور آثار هذا الماضى البغيض بأن تتجه بعنايتها إلى نصف الوطن الجنوبى وهو السودان لتعطيه نصيبه من الإصلاح الذى حرم منه فى الحنين عاماً الماضى شأنه فى ذلك شأن مديريات الصعيد التى لاقت من عناية الحكومات المصرية الدستورية ما أوضحنا جانباً منه فى هذا الحديث خلال الربع قرن الماضى .

(ثالثاً) أن مصر وإن كان لايزال باقياً فيها مساحات واسعة من الأراضى المحتاجة للإصلاح إلا أنها فى حدود المساحات المزروعة فعلاً فى الوقت الحاضر تستطيع أن تزيد فى انتاجها الزراعى أضعا فإدخال تعديلات فنية فى طرق الزراعة المستعملة الآن وتحسين الصرف فى أراضها حيث تعم المصارف المغطاة فى مثل مديرية المنوفية وتوسع نطاق الصرف العميق لتشجيع زراعة الفواكه والعمل على تعدد المحاصيل الرئيسية فى البلاد وذلك إلى جانب خلق صناعات تقوم على قوى تستمد من مساقط المياه فى أسوان وباقي القناطر المقامة على النيل . وبهذا يمكن القول بأن حرص مصر على وحدتها التامة الدائمة مع السودان ليست لشيء مما يقال من الرغبة فى استثمار السودان زراعياً أو اقتصادياً أو الهجرة إليه والتملك فيه ومنافسة أهله وحرمانهم من ثمرات أراضهم وهذه هى سياسة الحكومات المصرية الدستورية دائماً التى تقضى بأن يكون التملك فى المناطق التى طال حرمانها من الإصلاح وعملت بها مشروعات جديدة قاصراً على أهل المنطقة أنفسهم من غير مزاحمة الأغنياء القادرين من أهل المناطق المجاورة أو البعيدة ،

(رابعا) عندما تحقق وحدة وادى النيل مع جلاء الجنود الأجنبية عن الوادى كله ستكون نظرة مصر إلى المشروعات المائية في السودان نظرة مختلفة كل الاختلاف عنها في الوقت الراهن . وأنها حينذاك لن تخشى تحكما من الأجنبي ولا استغلالا . وبهذا يتم كل مشروع منها تحت رقابة مصر باعتبارها الشقيق الأكبر على أساس أن يكون الإلتفاع المائى لمصر والسودان معا والارتفاع الزراعى أو الصناعى المحلى للسودانيين في السودان والمصريين في مصر . وسترى مصر من واجبا الأول أن تعمل على تمكين جميع المساحات الصالحة للزراعة بين حلفا والخرطوم من الرى بواسطة الطلبات على النيل أسوة بما فكرت فيه ونفذت بعضه بالنسبة لأراضى بلاد النوبة . كما أن مصر لن تغفل الاستزادة من المساحات التى تزرع بأراضى الجزيرة لصالح أهل السودان أنفسهم على أسس تختلف تماما عما جرى عليه الانجليز من ارتفاع الأراضى من أيدى الأهالى وتسخيرهم فى خدمتها بلا مقابل أو بمقابل لايسد الرمق وكما كان ذلك ذاهبهم فى مصر أيضا وإنما فى صورة أخرى ذلك أنهم كانوا يختصون الشركات الانجليزية بالمحابة ويستغلون المشروعات المائية لفائدة الأراضى التى يمكنون تلك الشركات فى مشتراها بأثمان اسمية لا تذكر وأصرح مثل لذلك أن الانجليز وهم يسيطرون على شئون مصر منحوا الشركة السير أرنست كاسل الانجليزية امتيازاً بامتلاك ورى ستين ألف فدان فى سهل كوم امبو ليزرعوها زراعة صيفية ونيلىة بينما أراضى الأهالى المساكين التى تقع على جانبي النهر فى نفس هذه المنطقة لاتمكن من الرى الحوضى إلا مرة واحدة فى كل عشرة أعوام . وكان من نتيجة السماح برى أراضى شركة كوم امبو صيفا وشتاء ان لحق الضرر بأراضى الأهالى الواقعة تحتها بما تسرب اليها من مياه الصرف المحملة بالأملاح .

(خامسا) أن على مصر ألا تشرع بالمرة فى تنفيذ أى مشروع فى السودان إلا بعد أن يظهر الوادى نهائيا من الحكم الإستعمارى وحينذاك تستطيع

مصر أن تضع وتنفذ برامج لمشروعات مائية تتناول خير الوادى كله منصرفه
وسودانه على السواء .

(سادسا) أن الانجليز الذين يتشبثون بالبقاء على مقربة من قناة السويس
باسم حمايتها كمر إلى أجزاء من مستعمراتهم مع أنها ليست الممر الوحيد
- أقول أن الانجليز وهذا شأنهم لا يقبل منهم أحد المنازعة في حق مصر
والسودان في الاتحاد باعتبار الشطرين وطننا واحداً ينتفع بنهر واحدهو أصل
وجود ذلك الوطن وعليه معول حياة أبنائه المتحدين في الدين والأصل
واللغة والمعادات وغيرها .

أيها السادة :

لقد سمعتم من بعض حضرات المحاضرين كما قد قرأتم في الصحف عن
الحركات التي بدأت انجلترا تصطنعها في بحيرة فيكتوريا لتوليد الكهرباء لخلق
حقوق جديدة لبوغندا وزيادة عدد الشركات في النيل . وهذه الحركة بالغة
لا من ناحية الانجاهات السياسية فقط وما يمكن لانجلترا أن تستغلها من
ورائها . وإنما تتناول هذه الخطوة أيضا كميات المياه التي تنساب من البحيرات
إلينا والتي تعتبر حقا ثابتا لنا . لأنه إذا أريد تخفيف تكاليف توليد القوى
الكهربائية أو زيادة مقدار تلك القوى فإن ذلك يستدعى زيادة السقوط
المائى الذى يستتبع زيادة الحجز وبالتالي انقاص كميات المياه التي تنساب
من البحيرة .

لهذا فإنى أهاب ببنى قومي جميعا أن يتنبهوا لهذا الخطر وأمثاله وأن يحذروا
نتائجهم وأن يعملوا على أبطال كل محاولة من هذا القبيل حتى ينجبوا وادى
النيل شروور هذه المؤامرة واحباط هذه التدابير .

وإنى أناشد الوطنية المصرية أن تهب لمطالبة الحكومة وكل هيئة مسئولة
في البلاد بسرعة التدخل لوقف هذه المحاولات والاحتكام العاجل إلى الهيئات

الدولية المختصة حتى لا ترى البلاد نفسها في وقت قريب أمام الأمر الواقع الذى يؤثر تأثيراً شديداً فى حياتها .

أيها السادة :

هذه هى حجتنا وتلك هى أدلتنا فى الكلام عن وحدة وادى النيل التى سجلتها الطبيعة وأيدها الصالح المشترك لشطرى الوادى وباركها نهوض المصريين والسودانيين معا للمطالبة بتحقيقها وإجلاء الأجنبي عن وطنهم الواحد ليتفرغوا لإدارة شؤونهم بعيدين عن تحكم المستعمرين فى ظل حكم موحد تحت تاج الفاروق ملك الوادى حفظه الله ورعاه .

